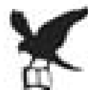
نعوم تشومسكي

صناعة المستقبل

الاحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة



«المُخالِف على الدوام نعوم تشومسكي يعرِفُ متى وكيف يستهدف برمياته التدخل العسكري الأميركي في العالم.»
Vanity Fair



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

صناعة المستقبل

نعوم تشومسكي

صناعة المستقبل

الاحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت، لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ - ٣٤٤٢٣٦ - ١ ٩٦١+
تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٣

Originally published as: **Making the Future.**

First published by City Lights Books.

صورة الغلاف: James White, www.sxc.hu/whitesja
ترجمة: Lingo Office s.a.r.l
تدقيق: محمد زينو شومان
تصميم الغلاف: داني عوّاد
الإخراج الفني: بسمة تقي

نحن نؤلف أمبراطورية اليوم وعندما نتصرّف نصنع واقعنا الخاص. وفيما تحللون هذا الواقع بتبصّر، سنتصرف من جديد لنخلق واقعًا آخر يمكنكم تحليله أيضًا، وهكذا تسير الأمور. فنحن صُنّاع التاريخ... وأنتم، جميعاً، ستحللون أعمالنا ليس أكثر.

كبير مستشاري الرئيس السابق جورج دبليو بوش،

اقتباسًا من مجلة Times York New ، 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2004.

توطئة
صناعة المستقبل

بقلم جون ستيكني، محرر خبير
مجموعة نيويورك تايمز

من الذي يصنع المستقبل؟ أو ما الذي يصنع المستقبل؟

يشير عنوان الكتاب إلى عبارة مقتبسة من أحد مستشاري الرئيس جورج دبليو بوش السابقين، تمثل نظرته إلى العالم: «نحن نؤلف أمبراطورية اليوم وعندما نتصرف نصنع واقعنا الخاص. وفيما تحللون هذا الواقع بتبصّر، سنتصرف من جديد لنخلق واقعًا آخر يمكنكم تحليله أيضًا، هكذا تسير الأمور. فنحن صُنّاع التاريخ... وأنتم، جميعاً، ستحللون أعمالنا ليس أكثر».

لا بدّ من أنّ «صُنّاع التاريخ» غير محظوظين لدرجة أنّ مراقبًا لا يكلّ ويتمتّع بمعرفة بحجم تلك التي يتمتّع بها نعوم تشومسكي، وبمهاراته في الكتابة، وبرباطة جأشه، سيضعهم على محك دراسته «لِمَ نفعله؟».

غير أنّ الأحداث الحالية تناقض تصريحات المستشار البارز في الوقت الذي يرسل هذا الكتاب إلى الطبع. إن حركة «احتلوا» مشتعلة في جميع أنحاء العالم، وقد فجّرتها الانتهاكات التي يستعرضها تشومسكي في كتابه هذا، وهي عدم المساواة وانتزاع الحقوق وغطرسة رجال السلطة وخداعهم.

وفي خلال حديث مع حركة «احتلوا» في بوسطن أجري خصوصاً ليُضمّ إلى هذا الكتاب، أعلن تشومسكي في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر 2011: «لم أرَ قطّ حركةً في حجم حركة «احتلوا» أو في طابعها في أي مكان في العالم». واستكمل قائلاً: «تحاول حركة «احتلوا» إنشاء مجتمعات قائمة على التعاون قد تكوّن ركيزةً أساسية لمنظمات دائمة وضرورية للعمل على تخطي العقبات المستقبلية والصدام الذي بدأ بالبروز».

في الواقع، هذه هي المادة التي يتناولها تشومسكي في عموده الشهري في صحيفة New York Times . ومن جهة أخرى، يتضمّن كتاب «صناعة المستقبل» المجموعة الثانية من هذه المقالات.

نُشرت الطبعة الأولى في العام 2007 تحت عنوان Interventions (التدخلات) ومُنِعت في غوانتانامو عام 2009.

ورَوَت كارول روزنبرغ في صحيفة Miami Herald أنّ محامي دفاع في البنتاغون أرسل نسخةً عربيةً من كتاب Interventions إلى أحد المساجين، فرفضه مراقبو الجيش الأميركي. فكتب تشومسكي لروزنبرغ في رسالة إلكترونية «في بعض الأحيان، يحدث أمر مماثل في ظل الأنظمة التوتاليتارية، بحيث قد تتعارض طبيعة الكتاب الذي منعوه ومصالحهم. يتألف الكتاب من مجموعة مقالات الرأي، التي تُنشر في الصفحة المقابلة للافتتاحية في نقابة نيويورك تايمز، التي تعمل على نشر الكتاب أيضًا. حقاً إنّ الفساد الهدّام مستشرٍ».

إني أحرّر عمود تشومسكي بغضّ النظر عما إذا كان هدّاماً أم لا. وقد بدأنا به عندما كان محررو الصحيفة يبحثون عن تعليق في مناسبة الذكرى الأولى لاعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وكان كتاب تشومسكي 9-11 (الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر) الذي نُشر في العام 2011، قد حقق نسبة مبيعات هائلة.

فكان من الطبيعي أن يكون عنوان أول مقال رأي كتبه «الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: دروس لم نتعلّمها». وقد جذب هذا العمود جمهورًا عريضًا خصوصًا في الخارج. غير أنّ الصحافة المحلية السائدة كانت تتجاهل كتابات تشومسكي ربما لأنه لا يساوم على وجهة نظره لما أسماه «الهيمنة العالمية». إلا أنّ صدى كلماته تخطى الحدود، فلماذا لا يكون له عمود شهري؟

وفي الإجمال، يمثّل العمود في نسخته الحالية سردًا للأحداث التي صنعت المستقبل منذ العام 2007، بدءًا بحرب أفغانستان والعراق والانتخابات الرئاسية في الولايات المتّحدة، مرورًا ببروز الصين وجنوح أميركا الجنوبية إلى اليسار وخطر انتشار السلاح النووي في إيران وكوريا الشمالية والاجتياح الإسرائيلي لغزّة وتوسيع المستوطنات في القدس والضفة الغربية، وصولاً إلى التطورات على صعيد تغير المناخ والأزمات المالية والربيع العربي ومقتل أسامة بن لادن واحتجاجات حركة «احتلوا».

وكما تجري العادة، تسبق مقالات تشومسكي الأحداث. فإن عمود Decline in America (هبوط أميركا) الذي نُشر في آب/ أغسطس 2011 يمثل أساسًا لحركة «احتلوا»، فقد جاء فيه:

«أدى تركز الثروة (منذ سبعينيات القرن الماضي) إلى نمو السلطة

السياسية التي ولّدت حلقةً مفرغةً أدت بدورها إلى توزيع ثروة هائلة على 1 في المئة فقط من مجموع سكان العالم، في حين شهدت مداخيل أكثرية العاملين ركودًا فعليًا».

من هنا، استحقّ تشومسكي عن جدارة لقب «مفكّر الشعب»، فهو دائمًا يعمل بجدّ ويعقد حلقات الحوار (غالبًا في الكليات يتحدث مع الجمهور الواسع عن الأحداث الحالية أما في خلال التجمعات الصغيرة فيحدّث مستمعيه عن عمله اليومي في مجال اختصاصه ألا وهو علم اللغة). ومن أبرز مزايا الحديث مع تشومسكي هو ما يليه، أي فترة الأسئلة والأجوبة التي تستمر في معظم الأحيان من دون أية قيود إلى أن يقوده المنظمون إلى المحطة التالية من جدول أعمال حلقات الحوار.

وغالبًا ما يُجري تشومسكي مقابلات مع الصحف في كل أقطار العالم كما أنه يحافظ على التواصل الدائم عبر الإنترنت. وفي الوقت نفسه، يقرأ بنهم الصحف والمجلات السائدة بالإضافة إلى الكتب والمدوّنات في أميركا والعالم. يقع مكتبه في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في مبنى صمّمه فرانك غيري بحيث تميل الجدران إلى الداخل وتضيق مع ارتفاع أكداس الكتب في مكتب تشومسكي.

لقد اعتاد تشومسكي قراءة المقالات بطريقة عمودية إلى حين يقع نظره على أمور لافتة غالبًا ما تُترك إلى النهاية على غرار العبارة المُقتبسة من مستشار بوش المجهول.

وتعكس هذه المجموعة من مقالات الرأي الحوار الذي يُجريه تشومسكي مع الناس على غرار الحوار الذي أجراه مع حركة «احتلوا» في بوسطن. ومن ثم، تتحول الملاحظات التي يأخذها في خلال فترة الأسئلة والأجوبة بالإضافة إلى قراءاته إلى مقالات ومواد دسمة لكتبه والعكس صحيح. من هنا، فإنّ الحوار الذي يجريه تشومسكي مع الجمهور يغذي قلمه.

وفي الإطار نفسه، كان لمقال الرأي Making War to Bring Peace (شنّ الحرب لصنع السلام) الذي نُشر في تموز/ يوليو 2009، تأثير كبير في خطابه الذي ألقاه في الجمعية العمومية في الشهر عينه. وكون تشومسكي عضوًا في لجنة الخبراء، فقد تحدّث عن سياسة تُعرف بـ«مسؤولية الحماية» أو R2P ، والجدير ذكره أنه في خلال إلقائه الخطاب كان يضع ربطة عنق على غير عادة. وبعد الخطاب، اجتمع المندوبون ليناقشوا الأسئلة والتحدّيات.

بيد أنّ صراحة تشومسكي تجعله عرضةً للمخاطر. ففي العام 2010، وفيما كان متوجهًا من الأردن إلى الضفة الغربية ليجري لقاءً في جامعة بيرزيت، منعته السلطات الإسرائيلية وأوقفته على الحدود. وعلى الرغم من ذلك، أجرى تشومسكي الحديث مع الجامعة عبر الإنترنت. في الواقع، أينما يحل تشومسكي يكن محاطًا بمحرّريه بمن فيهم أنا، ومهما يكن متعبًا من التنقل أو من اختلاف الوقت الناجم عن السفر، لا يتأخر أبدًا عن موعد تسليم مقال الرأي، الذي غالبًا ما يتم عند منتصف الليل. إلا أنّ ذلك لا يمنع أن يكون المقال ممتازًا من حيث البحث والتذييل على نحو يليق باطلاعه الواسع. ومن ثمّ ينتقل إلى عملية التحرير، وهي عملية أخرى من الأخذ والردّ حيث يحترم محرّروه العناية والحِرَفية والدقة التي أولاها للعمل. وعلى صعيد آخر، سرد تشومسكي الحقائق كما هي في خلال لقائه حركة «احتلوا» في بوسطن ودعا مستمعيه إلى التصرّف على أساس الفهم والمعرفة، فأعلن:

«قال كارل ماركس: «لا تقتصر المهمة على فهم العالم بل على تغييره». ولكن لا بدّ من التيقن أن تغيير العالم يحتاج جدًا إلى فهمه. هذا لا يعني الاستماع إلى الأحاديث والمقابلات وقراءة الكتب فحسب، مع أنّ ذلك يساعد في بعض الأحيان. بل تتعلّمون من خلال المشاركة. تتعلّمون من الآخرين. تتعلّمون من الأشخاص الذين تحاولون تنظيمهم. علينا جميعًا أن نكتسب الفهم والخبرة لصوغ الأفكار وترجمتها على أرض الواقع».

وأخيرًا، تحثّ طريقة تفكير تشومسكي وما يتحدّث عنه في هذه المجموعة، القرّاء على عدم السماح لأي شخص آخر سوى أنفسهم بتنفيذ مهمة صناعة المستقبل.

التهديدات والمحادثات والأمل في إبرام اتفاقية مع كوريا الشمالية

نيسان/أبريل 2007

من البديهي في عالم الأعمال والعلاقات الإنسانية أن يدافع الناس عن أنفسهم إن هدّدتهم. وإذا حاولت مدّ يد المساعدة للناس بنية حسنة، فإنّهم على الأرجح سيتجاوبون.

وتمثّل العلاقات الطويلة الملتوية بين الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية خير دليل على ذلك، بحيث نجد أمثلة عديدة على غرار اعتبار الرئيس بوش في العام 2002 أنّ كوريا الشمالية عضو مؤسس لـ«محور الشر». لقد كانت كوريا الشمالية تطوّر قنابل بلوتونيوم، فرأت الاستخبارات الأميركية أنها تمثّل خطرًا محدقًا. في الواقع، أشعلت هذه الاتهامات التهديدات التي حذّرت منها واشنطن.

وعلى عكس العراق، إنّ كوريا الشمالية قادرة على الدفاع عن نفسها بفضل مدفعية موجّهة نحو سيول في كوريا الجنوبية، ونحو القوات الأميركية الموجودة قرب المنطقة الكورية المنزوعة السلاح. فارتفعت المخاطر بشكل مخيف عندما بدأت كوريا الشمالية بحشد ترسانتها النووية.

ومن ثمّ في شباط/ فبراير من السنة نفسها، جرت محادثات متعددة الأطراف في بكين (ضمّت الصين واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية إضافة إلى كوريا الشمالية والولايات المتّحدة). وفي غضون أيّام، بناءً على تغيير كامل من ناحية بيونغ يانغ وواشنطن، أسفرت المحادثات عن نتائج مشجّعة: وافقت كوريا الشمالية على البدء بتفكيك منشآتها النووية والسماح للمفتشين النووين بالعودة إلى البلاد، تجاوبًا مع عروض الصلح.

بالتالي، أعلنت إدارة بوش أنّ المحادثات كانت ناجحة. وعلى ما يبدو، تراجعت كوريا الشمالية عن موقفها إذ كانت تواجه احتمال أن يعزلها المجتمع الدولي بسبب تغيير النظام فيها. ولكن، كان الواقع مختلفًا تمامًا يدلّنا على كيفية نزع فتيل الأزمة الكورية والأزمات الأخرى المشابهة.

في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أجرت كوريا الشمالية تجارب نووية

في الجبال قرب الحدود الصينية. ويبدو أنّ هذه التجارب باءت بالفشل على الرغم من قوة سلاحها لتقرّب العالم أكثر فأكثر نحو اندلاع معركة نووية فاصلة. أمّا في تموز/يوليو الماضي، فقد استأنفت كوريا الشمالية التجارب على الصواريخ بعيدة المدى وفشلت أيضًا، لكنها ويا للأسف أظهرت أنّ التوازن بين الحمولة وإطلاق الصواريخ قد تحقق في نهاية المطاف.

ويجوز أن نضيف هذه التجارب النووية وإطلاق الصواريخ إلى إنجازات إدارة بوش.

ولا بد من الإشارة إلى أن ليون ف. سيغال، أحد أشهر خبراء الدبلوماسية النووية في المنطقة، حدّد سياق الأحداث. فقد كتب سيغال في تشرين الثاني/ نوفمبر في صحيفة Current History 2006 : «كان الشمال قد أوقف اختبار الصواريخ بعيدة المدى عندما تسلّم الرئيس بوش الحكم. بحيث كان يملك قنبلة أو قنبلتين فقط من البلوتونيوم وكنّا واثقين بأنه لم يكن يصنع المزيد. غير أنه، وبعد ست سنوات، أصبح يملك 8 إلى 10 قنابل قيّمة واستأنف اختبار الصواريخ بعيدة المدى غير آبه للقيود المفروضة على إجراء التجارب النووية».

وفيما كان سيغال يراجع السجل، لحظ أنّه «في الواقع كانت بيونغ يانغ تمارس لعبة الصاع بالصاع، فتتجاوب كلما تعاونت واشنطن وتنتقم كلّما أخلفت وعدها، محاولةً وضع حدّ للعداوة».

ومنذ أكثر من عقد، تمّ وضع مثال للتعاون. بحيث بدأت إدارة كلينتون عملية تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية ولكن بتردّد وبشكل غير متساوٍ وضمان أمنها كدولة غير نووية. وفي العام 1994، وافقت كوريا الشمالية على عدم تخصيب اليورانيوم.

ومن ثمّ في العام 2002، كان لنزعة بوش العسكرية العائدة إلى «محور الشر» آثار متوقّعة: فعادت كوريا الشمالية إلى تطوير صواريخ وأسلحة نووية وطردت مفتشي الأمم المتّحدة وانسحبت من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ومع ذلك وافقت إدارة بوش في نهاية المطاف تحت ضغوط البلدان الآسيوية على إجراء محادثات أدّت إلى إبرام اتّفاقية في أيلول/سبتمبر 2005، تقضي بأن تتخلّى كوريا الشمالية عن جميع «الأسلحة النووية وبرامج تطوير الأسلحة» وبأن تسمح بالتفتيش في مقابل مساعدة دولية للحصول على مفاعل ماء خفيف وتعهّد من الولايات المتحدة بعدم شنّ أي هجوم.

كما تقضي الاتفاقية بأن يحترم كل طرف سيادة الطرف الآخر ويتعايش معه بسلام ويتّخذ خطوات لتطبيع العلاقات.

ولو تم تنفيذ الاتفاقية لما كانت كوريا الشمالية قامت بالتجارب على القنابل أو صعّدت الصراع الذي غالبًا ما يكون على شفير الانزلاق نحو الحرب النووية.

ولكنّ إدارة بوش اختارت المواجهة على الدبلوماسية، كما كانت الحال مع إيران في خلال السنوات ذاتها، ما يقوّض مباشرةً التوصل إلى اتفاق. كما حلّت الاتحاد الدولي الذي أُنشئ بغية توفير مفاعل الماء الخفيف، وجدّدت تهديدها باستخدام القوة وضغطت على المصارف لتجمّد حسابات كوريا الشمالية بالعملة الصعبة. كانت الحجج تتمحور حول استغلال كوريا الشمالية المصارف لإجراء عمليات تحويل غير شرعية وربما عمليات تزوير، مع ذلك، أقل ما يُقال عن الأدلة أنها لم تكن كافية.

ولكن بحلول شهر شباط/فبراير من هذه السنة (2007) كتبت آنا فيلد في صحيفة Times Financial : «أصبح من الممكن بعث الحياة في عملية لطالما عُدّت منتهية بسبب الضغوط المتفاقمة على نظام كوريا الشمالية ونظرًا إلى سعي الإدارة الأميركية المحاصَرة إلى تحقيق النجاح في تعاونها مع أحد «محاور الشر»».

وتشبه الاتفاقية الجديدة الاتفاقية التي خرقتها واشنطن في العام 2005. وبعد التوصل إلى اتفاقية جديدة مباشرة، اعترفت واشنطن بأنّ الاتهامات التي وجّهتها إلى كوريا الشمالية في العام 2002 كانت تعتمد على أدلّة غير موثوق بها. كما أنّ إدارة بوش التي اشتهرت بتلفيق الحقائق السياسية في العراق قد حرّضت الاستخبارات ضدّ كوريا الشمالية.

وقد كتب كلّ من دايفيد ا. سانغر وويليام ج. برود في صحيفة New York Times : «إنّ سبب الكشف عن التقويم الجديد ليس واضحًا حتّى الآن، ولكن اقترح بعض المسؤولين أنّ التوقيت قد يكون مرتبطًا بالاتفاقية الجديدة مع كوريا الشمالية، التي تقضي بأن تعيد هذه الأخيرة فتح أبوابها أمام مفتشي الأسلحة الدوليين. ونتيجة لذلك، قال هؤلاء المسؤولون: إنّ وكالات الاستخبارات تواجه مرةً جديدةً احتمال مقارنة تقويماتها بما يجري حقًا على أرض الواقع».

وما يجري فهو يحدث حول «محور الشر» خصوصًا مع وجود شريك رابع قوي وغير متوقّع.

والدرس الذي نتعلّمه من حلقة التبادل والانتقام، المحادثات

والتهديدات هو ما لاحظه سيغال: يمكن نجاح الدبلوماسية إذا حسنت النية.

حرب الخبز المكسيكي الرقيق

9 أيار/مايو 2007

تستطيع الفوضى الناجمة عما يُسمى النظام العالمي أن تكون موجعةً للأشخاص الذين يخضعون للسلطة التي تحدد بنية هذا النظام.

فحتى الخبز المكسيكي الرقيق له دور في تقدم مجرى الأمور، بحيث ارتفعت أسعاره بنسبة خمسين في المئة في عدد كبير من مناطق المكسيك. وفي الواقع، احتشد في كانون الثاني/ يناير 2007، عشرات الآلاف من العمال والمزارعين في ساحة زوكالو في مدينة مكسيكو، احتجاجًا على الارتفاع الهائل لأسعار الخبز المكسيكي الرقيق.

وردًا على هذه الاحتجاجات، أبرمت حكومة الرئيس فيليب كالديرون اتفاقاً مع المنتجين وبائعي الجملة المكسيكيين. ويقضي هذا الاتفاق بتحديد سعر الخبز المكسيكي الرقيق ودقيق الذرة. وعلى الأغلب، يشكل هذا الاتفاق حيلةً موقتة.

يُعزى سبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية للعمال والفقراء المكسيكيين جزئيًا إلى إعلان أميركا أنّ مادة الإيثانول الموجودة أساسًا في حبوب الذرة، يمكن أن تكون بديلاً من النفط لتوليد الطاقة، خصوصًا وأنّ معظم آبار النفط موجودة طبعًا في المناطق التي هي موضع نزاع.

بالإضافة إلى ذلك، أدت مبادرات الإيثانول في الولايات المتّحدة أيضًا إلى ارتفاع أسعار أنواع كثيرة من المواد الغذائية بما في ذلك المحاصيل والمواشي والدواجن.

قد لا يكون الرابط بين انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط وكلفة إطعام عائلة في القارة الأميركية مباشرًا. ولكن، تمامًا مثل أية تجارة دولية، ترجح كفة الميزان لمصلحة القوي. وفي الواقع، لطالما كان هدف السياسة الأميركية الخارجية الأساسي وضع نظام عالمي يكون بموجبه لكل شركاتها الحق في دخول كل الأسواق والحصول على الموارد وفرص الاستثمار مجانًا. وفي معظم الأحيان، يسمون هذا الهدف «التجارة الحرة» وهي تسمية سرعان ما تسقط عند أول امتحان. وفي الحقيقة، ينطبق الأمر ذاته على

بريطانيا التي سبقت الولايات المتّحدة إلى السيطرة على العالم في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما اعتنقت مبدأ التجارة الحرة المحدودة وتمكنت من إنشاء قوة صناعية أكبر من أية دولة منافسة بفضل مئة وخمسين سنةً من تدخلات الدولة والعنف.

وقد حذت الولايات المتّحدة حذوها. وعمومًا، تكون القوى العُظمى مستعدّةً للانخراط في تجارة حرة محدودة عندما ترى فيها منفعةً لمصالحها الاقتصادية. ولقد مثل ذلك، وما زال يمثل، وجهًا أساسيًا من النظام العالمي.

أما بالعودة إلى بروز مادة الإيثانول، فهي تتناسب تمامًا مع هذا النمط. فكما كتب سي. فورد رانج وبنجامين سينور، المحللان الاقتصاديان في مجال الزراعة في مجلة Affairs Foreign : «لم تسيطر قواعد السوق البتة على صنع الوقود الحيوي بل لطالما سيطرت عليها السياسة ومصالح بعض الشركات الكبرى»، خصوصًا شركة آرشر دانيالز ميدلاند وهي أكبر مُنتج لمادة الإيثانول.

في الواقع، يجري إنتاج الإيثانول بفضل الدعم الحكومي الضروري جدًا، وبفضل التعرفات المرتفعة التي تهدف إلى استبعاد الإيثانول الأرخص سعرًا القائم على السكر المُستخرج في البرازيل.

وفي آذار/مارس 2007، وفي خلال رحلة الرئيس بوش إلى أميركا اللاتينية، تمكّن هذا الأخير من تحقيق إنجاز عظيم ألا وهو التوصّل إلى اتفاق مع البرازيل حول إنتاج مشترك للإيثانول. إلا أنّ بوش الذي كان يناشد الدول اتباع التجارة الحرة التقليدية، شدد كثيرًا على المحافظة على التعرفات المرتفعة لحماية المنتجين الأميركيين بالإضافة إلى غيرها من أشكال الدعم الحكومي لهذه الصناعة.

ولكن، على الرغم من الدعم الهائل الذي تقدّمه الحكومة عبر الضرائب المرتفعة التي يدفعها المزارعون، ما انفكّت أسعار الذُّرة والخبز المكسيكي الرقيق ترتفع بسرعة. ومن بين العوامل المؤدية إلى هذا الارتفاع، شراء المستخدمين الصناعيين الذرة الأميركية المُستوردة لمختلف أنواع الخبز الرقيق المكسيكي.

كما تؤدي اتفاقية النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا) التي أُبرمت في العام 1994 برعاية الولايات المتّحدة، دورًا محوريًا قد يزداد أهميةً بمرور الوقت. ومن الأمور التي حقّقتها هذه الاتفاقية بشكل غير عادل البتة، إغراق المكسيك بصادرات الأعمال الزراعية المدعومة بشكل كبير، ما أبعد المنتجين المكسيكيين عن الساحة.

راجع المحلّل الاقتصادي المكسيكي كارلوس سالاس بيانات تُظهر أنه، بعد ارتفاع مستقرّ بقي حتى 1993، بدأ التوظيف في المجال الزراعي يتراجع مع بدء تنفيذ اتفاقية النافتا، خصوصًا في مجال زراعة الذرة. واستنتج كارلوس سالاس وغيره من المحللين الاقتصاديين، أنّ هذا التراجع هو نتيجة تطبيق النافتا. فتشرّد سدس القوى العاملة في مجال الزراعة في خلال السنوات التي طُبقت فيها اتفاقية النافتا، وما زال هذا التشرّد مستمرًا، ما أدى إلى تراجع أجور العمال في القطاعات الاقتصادية الأخرى وحفّز الهجرة إلى أميركا. وفي السياق عينه، يقدّر ماكس كورّيا، أمين عام سنترال كامبيسينا كاردينيستا، أنّه في «مقابل شراء كلّ خمسة أطنان من المنتجين الأجانب، يتحوّل مزارع واحد إلى مرشّح للهجرة». ومن ثم، لم يكن قرار الرئيس كلينتون نشر الجيش على الحدود الأميركية-المكسيكية وليد المصادفة خصوصًا وأنه جاء في العام 1994 مع بدء تنفيذ اتفاقية النافتا.

في المقابل، حوّل نظام التجارة الحرّة المكسيك من بلد مكتفٍ ذاتيًا من حيث المواد الغذائية، إلى بلد معتمد على الصادرات الأميركية.

وبالنظر إلى تحفيز الشركات والتدخل الحكومي لارتفاع سعر الذرة في الولايات المتّحدة، يمكن التوقّع أنّ أسعار المواد الغذائية في المكسيك ستشهد ارتفاعًا مستمرًّا وهائلاً.

وعلى الأغلب، سيؤدّي الوقود الحيوي إلى «تجويع الفقراء» في أنحاء العالم. فوفقًا لرانج وسينور، يتم تحويل المواد الغذائية إلى إيثانول لمصلحة المحظوظين، كما يجري في إفريقيا جنوب الصحراء مع نبتة المنيهوت على سبيل المثال. أما في جنوب شرق آسيا، فيتم القضاء على الغابات الاستوائية للحصول على زيت النخيل كوقود حيوي. بالإضافة إلى ذلك، ينجم عن إنتاج الإيثانول الذي يوفّر موارد للأغنياء في الولايات المتّحدة مشاكل بيئية خطيرة.

كما يبيّن ارتفاع أسعار الخبز المكسيكي الرقيق وغيره من بدع النظام العالمي، مدى ترابط الأحداث من الشرق الأوسط إلى الغرب الأوسط. ويسلّط الضوء على ضرورة وضع نظام تجارة قائم على الاتفاقيات الديمقراطية بين الشعوب، لا على مصالح المتعطّشين إلى الربح لتحقيق مكاسب على صعيد الشركات التي تسيطر على الحكومات إلى حد كبير وتجعلها توفّر لها الدعم، على حساب التكلفة البشرية.

نحن نملك العالم

6 حزيران/يونيو 2007

يطبق الخط الحزبي في المجتمعات البدائية والبربرية، على الشعب الذي يُجبر على إطاعته وإلا دفع الثمن. فلا أهمّية لإيمانك أو معتقداتك التي لا تخص أحدًا غيرك.

أما في المجتمعات التي تفقد فيها الدولة القدرة على السيطرة بالقوة على الوضع فلا يفرض الخط الحزبي. وبدلاً من ذلك، يتمّ وضع أسس له قبل الحض على مناقشتها تبعاً للقيود التي تفرضها عقيدة متعصبة غير مطبقة.

ويؤدي هذا النظام البدائي إلى جحود فطري. أما البديل المعقد فيوحي بالانفتاح والحرية ويساعد على ترسيخ الخط الحزبي ليتعدى الشكوك والتساؤلات، تمامًا كالهواء الذي نتنشّقه.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأزمة القائمة بين واشنطن وطهران التي باتت أخطر من أي وقتٍ مضى ما هي إلاّ مواجهة بين خطين حزبيين. ومن بين الضحايا المباشرين المعروفين، نذكر المعتقلين الأميركيين من أصل إيراني بارناز أزيما وهاله إسفندياري وعلي شاكري وكيان تاجبخش. غير أنّ العالم بأسره وقع رهينة المخاطر النووية التي تنتج من الصراع الأميركي-الإيراني.

ولم يكن مفاجئاً أن يترافق إعلان الرئيس بوش حالة «ثورة» في العراق، مع تسريباتٍ مشؤومة عن المقاتلين في إيران وعبوات ناسفة في العراق، صمّمتها إيران بغية الحؤول بين مهمة واشنطن والانتصار، الأمر الذي يعدّ نبلاً (بحسب تعريفه). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه «الثورة» اندلعت ردًا على دعوة معظم الأميركيين ومناشدات العراقيين (غير المعنيين) المتشدّدة لاتخاذ خطوات للانسحاب.

وهنا نشأ الجدال المتوقع: يرى الصقور أن علينا اتخاذ تدابير مشدّدة ضدّ تدخّل خارجي مماثل. أما الحمائم فيعارضون معتقدين أنه علينا التحقق من أنّ الأدلة دامغة. قد يستمرّ الجدال على نحو واضح،

انطلاقًا من افتراضنا الضمني بأننا نملك العالم. ولذلك، ينحصر التدخل بالذين يعيقون أهدافنا في دولة قمنا باجتياحها واحتلالها.

فما هي مخططات العصابة التي تزداد يأسًا وبالكاد تدير السلطة السياسية في الولايات المتّحدة؟ زادت تقارير التهديدات والإفادات السرية الصادرة عن العاملين لدى نائب الرئيس تشيني من حدّة القلق في شأن حرب موسعة.

فقد صرّح مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي لشاشة البي بي سي في الشهر المنصرم [أي في شهر أيار/ مايو من العام 2007]، قائلاً: «لا تريدون إعطاء المجانين الجدد الذين يقولون: «فلنقصف إيران» ذرائع إضافية. أستيقظ كل صباح وأشاهد مئات المدنيين العراقيين الأبرياء يموتون».

والمفترض أنّ وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، تسعى أمام معارضتها «المجانين الجدد»، إلى اتباع خطة دبلوماسية مع طهران. غير أن الخط الحزبي يبقى غير قابل للتغير. ففي آذار/ مارس [2007]، تكلمت رايس عمّا كانت لتقول لنظيرها الإيراني منوشهر متكي لو التقته في المؤتمر الدولي حول العراق في شرم الشيخ. فقالت: «ماذا علينا أن نفعل؟ إن الجواب واضحٌ. علينا أن نضع حدًّا لتدفق الأسلحة إلى المسلحين الأجانب ولتدفق المقاتلين الأجانب على الحدود». وقد أشارت بالطبع إلى الأسلحة والمقاتلين الإيرانيين. غير أن الأسلحة والمقاتلين الإيرانيين ليسوا «بأجانب» في العراق أو في أي مكانٍ آخر.

وهنا أيضًا، يقوم المنطلق الضمني الذي يكمن وراء تعليقها ووراء كلّ نقاشٍ بشأن العراق (وخارجه) تقريبًا على افتراض أننا نملك العالم. فهل يحق لنا اجتياح دول أجنبية وتدميرها؟ بالطبع، لنا هذا الحق. وهذا واقع لا جدال فيه. والسؤال الوحيد الذي يطرح هو: هل ستنجح الثورة؟ أو هل سينجح أي تكتيك آخر؟ ربما تكلفنا هذه الكارثة أكثر مما يمكننا التحمل. هذه هي حدود الجدال بين المرشحين للرئاسة والكونغرس والإعلام، مع بعض الاستثناءات. فالقضايا الأساسية غير قابلة للنقاش.

تستحق طهران من دون أي شك أن تُدان بقسوة، والسبب هو بالطبع القمع الداخلي الشديد والخطاب الحاد الذي ألقاه الرئيس محمود أحمدي نجاد (الذي لا علاقة له بالشؤون الخارجية). ومع ذلك، من المفيد أن نسأل كيف قد تتصرّف واشنطن لو اجتاحت إيران كندا والمكسيك واحتلتهما وأطاحت حكمهما وقتلت عشرات الآلاف من الأشخاص ونشرت

قواتٍ بحرية في البحر الكاريبي وأطلقت تهديدات حقيقية بتدمير الولايات المتحدة إذا لم توقف فورًا برامجها (وأسلحتها) النووية. هل كنا سنتكتف ونشاهد بصمت؟

عقب اجتياح الولايات المتّحدة العراق، قال المؤرّخ العسكري الإسرائيلي مارتن فان كريفلد: «لو لم يحاول الإيرانيون صنع أسلحة نووية، لاتصفوا بالبلاهة».

بالطبع، لا يريد أي شخص عاقل أن تطور إيران (أو أية دولة أخرى) أسلحةً نووية. وقد يكمن الحل المعتدل لهذه الأزمة في السماح لإيران بتطوير طاقة نووية وفقًا لحقوقها المنصوص عليها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولكن من دون تطوير أسلحة نووية. فهل من الممكن التوصل إلى هذه النتيجة؟ قد تكون ممكنة بشرطٍ واحد وهو أن تتصرّف الولايات المتّحدة وإيران كمجتمعين ديمقراطيين، يكون فيهما للرأي العام تأثير ملموس في السياسة العامة، وذلك بغية تخطي الخلل الكبير الذي يسيطر على قضايا خطيرة متعدّدة بما فيها القضية الحالية.

وبحسب استطلاعات حديثة قام بها برنامج المواقف من السياسة الدولية في جامعة ماريلاند، أن الحلّ المعتدل لاقى دعمًا واسعًا بين الإيرانيين والأميركيين الذين يتفقون بشكلٍ عام على القضايا النووية. ويقوم الإجماع الإيراني ـ الأميركي على التخلص التام من الأسلحة النووية في العالم (82 بالمئة من الأميركيين). وفي حال استحال تحقيق ذلك، اتفق الأميركيون والإيرانيون على «قيام منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط تشمل دولاً إسلامية وإسرائيل (71 بالمئة من الأميركيين). كما يفضل 75 بالمئة من الأميركيين بناء علاقات مع إيران بدلاً من التهديد باستخدام القوة.

تقدّم هذه الوقائع طريقة ممكنة لتفادي انفجار الأزمة الحالية وربما لتفادي أيضًا اندلاع الحرب العالمية الثالثة، بحسب توقعات المؤرّخ العسكري البريطاني كوريلي بارنت. ويمكن تجنب هذا الاحتمال المروّع من خلال اتّباع اقتراح شائع وهو إشاعة الديمقراطية التي نحن في أمس الحاجة إليها في وطننا.

على الرغم من أنه ليس في مقدورنا تنفيذ مشروع في إيران بشكل مباشر، يمكننا العمل على تحسين فرص النجاح أمام المُصلحين والمعارضين الشجعان الذين لا يهدفون إلى تحقيق ذلك، بمن فيهم سعيد هجريان وشيرين عبادي الحائزة جائزة نوبل وأكبر غنجي والأشخاص الذين

يبقون كالعادة مجهولين ومن بينهم العمال الناشطون.

يمكننا زيادة فرص انتشار الديمقراطية في إيران من خلال قلب سياسة الدولة رأسًا على عقب حتى تمثل الرأي العام. ويستلزم ذلك سحب التهديدات التي يرحّب بها المتشدّدون الإيرانيون ويدينها الإيرانيون الذين يشجعون الديمقراطية. كما في إمكاننا إتاحة المجال أمام الذين يسعون لإطاحة الحكم الديني الرجعي والقمعي الخاضعين له بدلاً من تثبيط جهودهم بالتهديد والتسلط العسكري.

وعليه، يمثّل ترويج الديمقراطية، من دون ترياق، خطوةً مفيدة نحو مساعدة الولايات المتّحدة لتصبح «من أصحاب المصلحة المسؤولين» على الصعيد الدولي (إذا أردنا اعتماد المصطلح المستخدم للأعداء)، بدلاً من أن تكون موضع خوف وحقد في غالبية أنحاء العالم. إن الديمقراطية الفعّالة، بغض النظر عن قيمتها الذاتية، تكون واعدةً لمجرد الاعتراف بأننا لا نملك العالم بل نتقاسمه معاً.

غزّة ومستقبل السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي

16 تموز/يوليو 2007

يعدّ موت أمة حدثًا نادرًا ومحزنًا. ولكن فكرة دولة فلسطينية موحدة ومستقلة تهدد بأن تكون إحدى خسائر حرب حماس وفتح الأهلية التي أشعلتها إسرائيل وحليفتها المرنة الولايات المتّحدة.

قد تشير حالة الفوضى التي عمّت البلاد في الشهر الماضي [حزيران/ يونيو 2007] إلى بداية نهاية الحكم الفلسطيني. وقد لا يكون هذا الحدث مؤسفاً تماماً بالنسبة إلى الفلسطينيين نظرًا إلى البرامج الأميركية ـ الإسرائيلية الهادفة إلى جعل فلسطين أكثر بقليل من عميلة للعدو تراقب هذين الحليفين وهما يرفضان قيام دولة مستقلة وقابلة للعيش.

وقعت أحداث غزّة في سياق متطور. ففي كانون الثاني/ يناير 2006، جرت في فلسطين انتخابات مُراقبة بعناية وصفها المراقبون الدوليون بالحرّة والعادلة، على الرغم من الجهود الأميركية ـ الإسرائيلية لإدارتها لمصلحة السلطة الفلسطينية المفضلة برئاسة محمود عباس وحركة فتح. إلا أن حماس انتصرت بطريقة مفاجئة.

غير أنّ الفلسطينيين دفعوا باهظًا ثمن تصويتهم الخاطئ. فقد صعّدت إسرائيل أعمال العنف في غزّة وحجبت الأموال التي كانت مُرغمة على تسليمها إلى السلطة الفلسطينية وشدّدت حصارها حتى إنها أوقفت إمدادات المياه عن قطاع غزّة القاحل، وذلك كله بدعم من الولايات المتّحدة.

وقد حرصت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل على ألا تحظى حماس بأية فرصة لتولي الحكم. فرفض الحليفان دعوة حماس إلى وقف إطلاق النار على المدى البعيد وفتح المجال أمام المفاوضات حول حلّ الدولتين، الذي يتماشى مع الإجماع الدولي الذي عارضته إسرائيل والولايات المتحدة، منفردتين، طوال أكثر من ثلاثين عامًا باستثناء بعض المرات النادرة والموقتة.

وفي هذا الوقت، صعّدت إسرائيل برامج ضم كانتونات السلطة

الفلسطينية في الضفة الغربية وتقطيعها واحتلالها بدعم دائم من الولايات المتحدة، على الرغم من بعض الشكاوى غير الهامة بين الحين والآخر، ترافقت مع غضّ الطرف وتمويل فوري وسخي.

ويعتمد إسقاط حكومة غير مرغوب فيها على إجراء تنفيذي رائد وهو تسليح القوات العسكرية للإعداد لانقلاب. وبناءً على هذا الإجراء، سلّحت إسرائيل وحليفتها الولايات المتّحدة حركة فتح ودرّبتها لتربح بالقوة السلطة التي خسرتها في الانتخابات، من خلال انقلاب عسكري في غزّة.

من ناحية أخرى، أعطى دافيد روز تفسيرًا مفصلاً وموثّقًا لعمل إسرائيل في مجلة Fair Vanity أكّده نورمان أولسن الذي عمل طوال ستة وعشرين عامًا في الخدمة الخارجية، بما فيها أربع سنوات في قطاع غزّة وأربع سنوات في السفارة الأميركية في تل أبيب، وانتقل لاحقًا ليعمل مساعداً لمنسق شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية. فاستعرض أولسن وابنه جهود وزارة الخارجية، لضمان فوز مرشحهما عباس في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2006، وبعد فشل هذه الجهود، نظرا في إمكانية التحريض على انقلاب على يد زعيم حركة فتح محمد دحلان. وكتب أولسن «ولكن رجال دحلان تسرعوا في التحرك»، فأحبطت ضربة حماس الوقائية محاولة الانقلاب.

كما شجعت الولايات المتّحدة عباس على حشد السلطة بين يديه، وهو عمل عدّه مناصرو الرئاسة الديكتاتورية في إدارة بوش مناسبًا.

وعلى الرغم من ارتداد نتائج الاستراتيجية المتبعة، سارعت إسرائيل والولايات المتحدة إلى قلب فشل الانقلاب لمصلحتهما. فهما تملكان الآن حجة لتضييق الخناق على أهالي غزّة.

كتب ريتشارد فولك الباحث في القانون الدولي ومقرر الأمم المتحدة الخاص لإسرائيل وفلسطين «إن المتابعة في مقاربة مماثلة في الظروف الحالية هي عمل إبادة جماعية بحت يُعرّض المجتمع الفلسطيني أجمع الذي يشكل جزءًا لا يتجزأ من إثنية كاملة، للدمار».

لكن المقاربة ستستمر إلا إذا وافقت حماس على الشروط الثلاثة التي فرضها «المجتمع الدولي»، وهي عبارة تدل على الحكومة الأميركية وأتباعها. فبغية السماح للفلسطينيين بإلقاء نظرة خاطفة على ما يجري خارج سجنهم في غزّة، على حماس أن تعترف بدولة إسرائيل وتوقف أعمال العنف وتوافق على الاتفاقات السابقة وخصوصاً خريطة الطريق، التي وضعتها اللجنة الرباعية (المؤلفة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة).

وهنا يظهر الرياء الفظيع. فمن الواضح أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل لا تعترفان بدولة فلسطين أو توقفان أعمال العنف. كما أنهما لا توافقان على الاتفاقات السابقة. وعند موافقة إسرائيل رسميًا على خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، وضعت أربعة عشر تحفظًا فطارت خريطة الطريق في مهب الريح. فلنأخذ الفكرة الأولى فقط، طالبت إسرائيل لبدء تطبيق خريطة الطريق واستمرارها بأن يضمن الفلسطينيون الهدوء التام والتربية على السلام ووقف التحريض وتفكيك حركة حماس والمنظمات الأخرى وغيرها من الشروط. ولكن حتى لو التزم الفلسطينيون هذه المطالب، فإن الحكومة الإسرائيلية أعلنت أن «خريطة الطريق لا تنص على إلزام إسرائيل وقف أعمال العنف والتحريض ضد الفلسطينيين».

وبما أن رفض إسرائيل لخريطة الطريق بدعمٍ من الولايات المتحدة ليس مقبولاً بالنسبة إلى صورة الغرب الذاتية، تم إلغاؤها. دخلت الأحداث مجرى التيار أخيرًا مع كتاب جيمي كارتر المعنون Palestine: Peace not Apartheid (فلسطين: سلام لا تمييز عنصري) الذي تناول الانتهاكات الفادحة ما دفع الكثيرين إلى بذل جهود يائسة واللجوء إلى كل الوسائل المتاحة للتشكيك في مصداقيته، ولكن ليس هناك مناقشات بشأن الكشف عن هذه الأعمال، كما أعلم.

وفيما تسعى إسرائيل إلى سحق غزّة، تتابع، بدعم من الولايات المتحدة، تنفيذ خططها في الضفة الغربية، متوقعةً تعاونًا ضمنيًا من زعماء حركة فتح الذين سيحصلون على مكافأة لقاء استسلامهم. وفي خطوات أخرى، بدأت إسرائيل بالإفراج عن الأموال التي تم تجميدها بطريقة غير شرعية، ردًّا على انتخابات كانون الثاني/ يناير 2006، التي قُدرت بقيمة 600 مليون دولار.

لذا غدا الآن على رئيس الوزراء السابق توني بلير الإسراع في إنقاذ الوضع. وفي هذا السياق، قال المحلل السياسي اللبناني رامي خوري: «إن تعيين توني بلير مبعوثًا خاصًا للسلام العربي ـ الإسرائيلي أشبه بتعيين الأمبراطور نيرون رئيس رجال الإطفاء في روما». فتعيين بلير مبعوث اللجنة الرباعية هو تعيين اسمي فحسب. فقد أوضحت إدارة بوش فورًا أنّ بلير هو مبعوث واشنطن وأن ولايته محدودة. في الواقع، تُحكم وزيرة الخارجية (والرئيس بوش) السيطرة الأحادية على القضايا الأساسية، فيما يحقّ لبلير معالجة مشاكل بناء المؤسسات فقط.

أما في ما يتعلق بالمستقبل القريب، فيكمن المبدأ الأمثل في حل

الدولتين، وفقًا للإجماع الدولي. غير أنّ ذلك يبقى مستحيلاً بأي حال. في الحقيقة، لقد حظي هذا المبدأ بدعم العالم كله تقريبًا، بمن فيه غالبية الأميركيين. وقد كان تطبيقه وشيكًا، مرةً، في خلال الشهر الأخير من رئاسة بيل كلينتون. وكانت هذه المرة الوحيدة التي حادت فيها الولايات المتّحدة عن رفضها الشديد في خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. وفي كانون الثاني/ يناير 2001، قدمت الولايات المتّحدة دعمها لمفاوضات طابا في مصر، التي كادت تتوصل إلى حل مماثل قبل أن يوقفها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك.

وفي المؤتمر الصحفي الأخير، عبّر مفاوضو طابا عن أملهم بأنهم كانوا سيتوصلون إلى حلّ لو تمّ إعطاؤهم المجال لاستكمال عملهم المشترك. وقد شهدت السنوات التالية لهذه المفاوضات فظائع عديدة، ولكن الاحتمال لا يزال قائمًا. أما بالنسبة إلى السيناريو المرجح فهو يبدو، ويا للأسف مشابهًا لسيناريو أسوأ الحالات، ولكن الشؤون الإنسانية تبقى غير قابلة للتوقع: فالكثير يعتمد على الإرادة والخيار.

احتواء إيران

20 آب/أغسطس 2007

تشهد واشنطن حاليًا حملةً واضحةً لـ«احتواء إيران» أي بتعبير آخر «احتواء النفوذ الإيراني» في مقابل ما سمّاه روبن رايت مراسل صحيفة Washington Post «الحرب الباردة الثانية».

بالنسبة إلى رايت، إنّ هذه الحملة عرضة للانتقاد لأنها بدأت في عهد خبيري السياسة السوفياتية كونداليزا رايس وروبرت أم. غايتس. ففي حين فرض ستالين الستار الحديدي لإبعاد النفوذ الغربي، يعمل الثلاثي بوش ورايس وغايتس على فرض الستار الأخضر لإبعاد النفوذ الإيراني.

فقد كتب رايت بما معناه: وبالنظر إلى الأحداث يمكن أن نتفهّم مخاوف واشنطن. ففي العراق، ترحّب غالبية الشيعة بالنفوذ الإيراني. وفي أفغانستان، يصف الرئيس كارازاي إيران بـ«المساعد والحل». أما في فلسطين، فقد ربحت حماس المدعومة من إيران في الانتخابات، ما جعل أميركا وإسرائيل تُنزلان عقوبات قاسية بفلسطين لأنها «صوّتت للجهة الخاطئة». وأخيرًا في لبنان، يرى معظم اللبنانيين أن حزب الله المدعوم من إيران أيضًا، يُعدّ «قوةً شرعيةً تدافع عن البلد في وجه إسرائيل». أما الإدارة الأميركية، وللسخرية، فتتهم إيران بـ«التدخل» في الشؤون العراقية، على أساس أنّ لا وجود لأي تدخل أجنبي آخر في البلد. وفي الواقع، إنّ الجدل الناشىء نتيجة ذلك كله هو ذو طابع تقني. هل تعود الأرقام المتسلسلة الواردة على العبوات الناسفة إلى إيران؟ إن كان الأمر كذلك، فهل تعلم القيادة الإيرانية بأمر هذه العبوات؟ بغية حلّ المسألة، يخطط البيت الأبيض لاعتبار الحرس الثوري «إرهابيين عالميين»، ما يمثل تحرّكًا فريدًا في نوعه تجاه جناح من جيش وطني. إلا أنّ هذا التحرّك يخوّل واشنطن تحديد سلسلة من العقوبات. وقد تصاعد الخطاب الهجومي حول «احتواء إيران» إلى حدّ اعتبره كلا الطرفين بالإضافة إلى الصحافة الأميركية شرعيًا بل مصدر فخر، حتى أنّ المرشحين الرئاسيين الأبرز في أميركا اعتبروا أنّ «كل الخيارات مُتاحة»، حتى خيار اللجوء إلى السلاح النووي.

وعلى صعيد آخر، يحظّر ميثاق الأمم المتحدة «التهديد باستعمال القوة أو استعمالها». من هنا، تكون الولايات المتحدة قد اختارت مخالفة الميثاق وتجاهل القوانين والقواعد الدولية. فيحق لنا أن نهدد من نشاء ونعتدي على من نريد.

وبالعودة إلى الحرب الباردة الثانية، يمكن لهذه أن تولّد سباقًا جديدًا إلى التسلّح، بحيث أنّ الولايات المتحدة تقترح بيع أسلحة للسعودية وغيرها من دول الخليج قيمتها 200 مليار دولار، في حين زادت مساعدتها العسكرية السنوية إلى إسرائيل بنسبة 30 في المئة لتصل إلى 30 مليار في خلال عشر سنوات. أما مصر، فقد عرضت الولايات المتحدة عليها صفقةً بمبلغ 14 مليار دولار على مدى عشر سنوات. وقد قالت إحدى الشخصيات البارزة في الحكومة الأميركية: إنّ الهدف من كل ذلك هو مواجهة «ما يعتبره الجميع في المنطقة عرض عضلات تنفذه إيران على نحو هجومي». إنّ تهمة إيران تترسخ لأن المنطقة ترحّب بوجودها ولأنّه يُزعم أنها تدعم المقاومة ضد القوات الأميركية في العراق.

ولا شكّ في أن الحكومة الإيرانية تستحقّ الانتقاد اللاذع، فإنّ احتمال أن تمتلك إيران القنبلة النووية يثير الرعب. ومع أنّه يحق لإيران تطوير الطاقة النووية، لكن لا أحد، بمن في ذلك أكثرية الإيرانيين، يرغب في امتلاك إيران السلاح النووي لأنّ ذلك قد يؤدي إلى ازدياد المخاطر مع جيرانها أي باكستان والهند وإسرائيل، وهي كلها دول تملك السلاح النووي بموافقة من الولايات المتحدة.

أما إيران، ومع أنها ترفض الهيمنة الأميركية والإسرائيلية على الشرق الأوسط، فلا تمثّل خطرًا على الصعيد العسكري. وعلى كلّ حال، يمكن تخطي أي تهديد لإسرائيل في حال انصاعت الولايات المتحدة لغالبية شعبها وللشعب الإيراني وسمحت بأن تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقةً خاليةً من السلاح النووي، بما في ذلك إيران وإسرائيل والقوات الأميركية المنتشرة في المنطقة. ونتذكّر في هذا السياق قرار الأمم المتحدة الرقم 687 الصادر عام 1991، الذي حاولت كل من واشنطن ولندن بذل جهودها من خلاله لإيجاد غطاء قانوني لاجتياحهما العراق. ونصّ القرار على «إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ».

واللافت أنّ عدوى حرب واشنطن الباردة المحمومة قد امتدت إلى أوروبا، بحيث تودّ الولايات المتحدة وضع «نظام دفاع صاروخي» في جمهوريتي تشيكيا وبولندا. ويتمّ تسويقه في أوروبا على أنه درع تحمي

من الصواريخ الإيرانية. وبالتالي، حتى لو كانت إيران تملك السلاح النووي والصواريخ بعيدة المدى، فإنّ فرص استعمالها توازي فرص أن يضرب كويكب أوروبا. على أي حال، إن أوحت إيران بأي نية بضرب أوروبا أو إسرائيل فستختفي من الوجود.

والجدير ذكره أنّ روسيا مستاءة من اقتراح الدرع. فيمكننا أن نتخيّل موقف الولايات المتحدة إن وضعت روسيا نظامًا مضادًا للصواريخ في كندا. كما يحقّ لروسيا أن تعتبر أي نظام مضاد للصواريخ جزءاً من ضربة أولى ضدها. وبحسب علمنا جميعًا، هذا النظام لا يعرقل الضربة الأولى، إلا أنه قد يعيق الضربة الانتقامية. من هنا، فإنّ كل الجهات تعتبر «الدفاع الصاروخي» سلاحًا للضربة الأولى، لمنع الردع النووي من الاعتداء. ومن الواضح أيضًا أنّ التحرك العسكري الوحيد لهذا النظام ضد إيران، أي الهدف المُعلن، هو منع قوة الردع النووية الإيرانية من الاعتداء على أميركا أو إسرائيل. وبالتالي، تزيد الدرع من فرص اندلاع حرب في الشرق الأوسط أو في مكان آخر من دون أخذ النتائج واحتمال نشوب حرب نووية مُهلكة في الاعتبار. إنما يكمن الخوف الحقيقي في أن يقرر، مخططو الحرب في واشنطن أو في إسرائيل عن قصد أو غير قصد، تصعيد الحرب الباردة الثانية لتتحوّل إلى حرب مشتعلة. وهناك العديد من الإجراءات غير العسكرية التي تساهم في «احتواء» إيران، منها التخفيف من حدة الخطاب والهستيريا والموافقة على إجراء مفاوضات صادقة للمرة الأولى. هذا إن كانت فعلاً كل الخيارات مُتاحة.

الرياء والآمال في أنابوليس

8 تشرين الثاني/نوفمبر 2007

تُعدّ الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي أماكن أخرى، وخصوصاً بعد أن صوّتوا «للجهة الخاطئة» وساهموا في فوز حماس العام الفائت (2006)، مروّعةً إلى حد أن ردة الفعل الوحيدة هي الغضب على المستوى العاطفي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات قصوى. إلا أن ذلك لن يساعد الضحايا، بل قد يتسبب لهم بالأذى. لذا، لا بد من اتخاذ تدابير تتماشى مع الأوضاع العالمية الحقيقية، على الرغم من صعوبة التحلي بالهدوء في وجه هذه الجرائم الشائنة التي نحن، في الولايات المتّحدة، متورطون فيها مباشرةً وبشكل أساسي.

إننا نتناول مؤتمر الرئيس بوش في أنابوليس حول إسرائيل وفلسطين، وهي المبادرة الدبلوماسية الأولى الفعلية للإدارة الأميركية في إطار هذا النزاع.

ينبغي أن تبدأ مفاوضات أنابوليس بشكل مثالي، من النقطة التي تم التوصل إليها في طابا في مصر في كانون الثاني/ يناير 2001. وفي خلال هذا الأسبوع، تخلّت الولايات المتّحدة وإسرائيل للمرة الأولى بعد ثلاثين عامًا عن موقفهما الرافض الذي حافظتا عليه هما فقط حتى الآن. وكادت طابا تتوصل إلى حل الدولتين المحتمل مع تبادل منطقي للأراضي. إلا أن تلفيق الحقائق الاعتيادي شاء أن يعُدّ الفلسطينيين في طابا هم الذين رفضوا عرض إسرائيل المغري. وفي الواقع، لقد أنهى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك المؤتمر في الوقت الذي أشار المفاوضون إلى أن المفاوضات كادت تتوصّل إلى اتفاق.

وربما كادت طابا تحقق النجاح لأنّ الولايات المتّحدة لم تكن موجودةً كوسيط. ولطالما كانت سياسة واشنطن تجاه إسرائيل وفلسطين تتعارض والمفهوم السائد. ومنذ شهرين (أي في أيلول/ سبتمبر 2007)، أشار ليسلي غلب، محلل السياسة المحترم في تعليق في مجلة New York Times Book Review : «لقد فضّلت كل إدارة أميركية في السر، منذ العام 1967، عندما فازت إسرائيل بالحرب واحتلّت الضفة الغربية وقطاع غزّة،

إعادة سائر الأراضي تقريبًا إلى الفلسطينيين بغية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. ولا بد من الإشارة إلى عبارة «في السر». لمَ «في السر» وليس في العلن؟

ولا يمكن أن يكون غلب قد قصد بذلك أن الاختلاف في الموقف يعود إلى الخوف من مجموعة الضغط الإسرائيلية المرعبة، بما أنه سعى جاهدًا إلى دحض النظرية القائلة بأن مجموعة الضغط هي قوة مرعبة ذات نفوذ قوي. لمَ إذًا فقط «في السر»؟ ربما لأن هذا التفسير يدعم صورة الولايات المتّحدة الذاتية على أنها «الوسيط الصادق»، الذي أعاقه أشخاص عنيفون وغير منطقيين بمساعدتنا الكريمة مع إعطاء الدور الرئيسي في الدراما إلى الفلسطينيين.

إننا نعرف ما قالته الإدارات الأميركية في العلن. لقد رفضت كل شيء من هذا القبيل من بعيد، منذ العام 1976، عندما اعترضت الولايات المتّحدة من خلال حق النقض الفيتو على قرار مجلس الأمن الداعي إلى حل الدولتين على الحدود الدولية (الخط الأخضر)، بالإشارة إلى كل المصطلحات ذات الصلة المعتمدة في قرار الأمم المتحدة الرقم 242 الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967.

ويوافق العالم بأسره الآن على الإجماع الدولي على حل الدولتين بناءً على الحدود التي تم الاتفاق عليها تقريبًا في طابا، بما في ذلك الدول العربية كافة التي تستكمل مسيرتها للمطالبة بتطبيع سائر العلاقات مع إسرائيل، وإيران التي تقبل موقف جامعة الدول العربية، وحماس التي لطالما نادى قادتها علنًا بحل الدولتين حتى في الصحافة الأميركية، وحتى خالد مشعل، أبرز المجاهدين في حماس في المنفى في سوريا.

لقد رفضت إسرائيل بشكل مستمر هذا الإجماع الدولي وقد دعمت الولايات المتحدة هذا الرفض دعماً كاملاً. فالرئيس بوش الابن ذهب في تطرفه ورفضه إلى أبعد الحدود، عندما أعلن أن مستوطنات الضفة الغربية غير الشرعية ينبغي أن تبقى جزءًا من إسرائيل. وقد بقي خط الحزب نفسه، أي بوش وكونداليزا رايس والباقون يتوقون إلى تحقيق «رؤيا» بوش بشأن دولة فلسطين، مواصلين مساعيهم النبيلة النابعة من مفهوم «الوسيط الصادق».

وقد ذهب الرفض إلى أبعد الحدود، وخصوصاً بعد أن اتُّخذت إجراءات على أرض الواقع، مثل البرامج الاستيطانية وجدار الضم وحواجز التفتيش وغيرها من الإجراءات. وتستمر القصة مع اقتراب مؤتمر أنابوليس.

وعلى سبيل المثال، صادرت إسرائيل المزيد من الأراضي العربية لبناء طريق فرعي للفلسطينيين بغية «دفع حركة مرور الفلسطينيين بين بيت لحم ورام الله إلى الصحراء والنجاح في منع الفلسطينيين من دخول الجزء المركزي من الضفة الغربية»، أي الجزء من مشروع التوسع باسم E1 ، شرق أورشليم الذي يهدف إلى ضم مدينة معاليه أدوميم إلى إسرائيل، وبالتالي، شطر الضفة الغربية، بحسب منظمة السلام الإسرائيلي غوش شالوم. «فأُفرغ مؤتمر أنابوليس من كل معانيه قبل عقده بوقت طويل، وذلك بفضل سياسات مماثلة صادرة عن الحكومة».

ولم يتم تقديم أي اقتراح منطقي لا يأخذ أقله حل الدولتين نقطة بداية، على موازاة حدود طابا. وقد تلت مفاوضات غير رسمية أدّت إلى اقتراحات عديدة مفصّلة، أهمها اتفاقية جنيف الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر 2003 التي لاقت استحسان غالبية العالم ورفض «الشريك الزعيم»، كما وصف المحلل السياسي الإسرائيلي أمير أورين العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وبدون دعم الولايات المتحدة، لن تقدر إسرائيل أن تحقق أهدافها التوسعية، ما يحمّلنا نحن، في الولايات المتحدة، مسؤولية ذلك.

ثمة عقبات كثيرة مقبلة. فبعض المستشارين المقربين من إيهود أولمرت وافقوا على سياسة «تبادل الأراضي» لأفيغدور ليبرمان القائد اليميني المتشدد لحزب إسرائيل بيتنا. وسيمنح هذا التبادل الفلسطينيين السلطة التقنية على منطقة «المثلث» العربي في إسرائيل المتاخمة للخط الأخضر. وفي المقابل، ستضم إسرائيل مستوطنات الضفة الغربية التي تحتوي على موارد مائية ثمينة وأرض قيّمة، تاركةً الأرض المتبقية مقسّمةً ومحصورة بعد سيطرة إسرائيل على وادي الأردن. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لم تتم حتى استشارة السكان بهذا الخصوص.

في الأسابيع المقبلة، وعلى المدى الأطول، لا بد من بذل الكثير من الجهود من حيث الأعمال التربوية والتنظيمية في وسط مجتمع أميركي منفتح إلى حد كبير على الرغم من أنه غارق في الدعاية الإعلامية والخداع. لن يكون الأمر سهلاً. لم يكن الأمر سهلاً البتة، لكن تم تنفيذ مهمات أكثر صعوبةً بفضل الجهود الحثيثة والمتواصلة.

متلازمة الصومال

17 كانون الأول/ديسمبر 2007

صرّح بيتر غوسنس منذ شهرين (أي في السابع من تشرين الأول/أكتوبر) في مقابلة أجراها معه جيفري جتلمان في صحيفة New York Times «ما ينفكّ هذا البلد الفقير يتلقى الضربة تلو الأخرى، وسوف ينهار في نهاية المطاف». يدور الحديث في هذا التصريح على الصومال، ويتوجه غوسنس إلى برنامج الأغذية العالمي الذي يوفّر الطعام لـ1,2 مليون شخص أي ما يساوي 15 في المئة من مجموع السكان.

وفي سياق المقابلة، أعلن غوسنس أنّ هذه الأرض المُعذّبة التي تعاني مأساةً حقيقيةً «تقف على شفير الهاوية، فأي مشكلة صغيرة أو أي فيضان بسيط أو فترة جفاف ستلقي بها في الهاوية».

وترزح الصومال تحت نير الحرب والمجاعة وهي معرّضة للهجوم من الداخل والخارج. فمع ارتفاع حدة الحذر منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، جددت الولايات المتّحدة جهودها للسيطرة على القرن الإفريقي (الذي يضم جيبوتي وأثيوبيا وإرتريا والصومال) لكونه الصف الأمامي «للحرب على الإرهاب» والصومال في الطليعة. وقد يعتبر بعضهم أنّ الوضع في الصومال ناتج جزئيًا من «الحرب على الإرهاب» والمخاوف الجيوسياسية المرتبطة بهذا الإطار.

وفي حين تغوص الصومال أكثر فأكثر في الفوضى، أرسل أعضاء من الاتحاد الإفريقي مجموعات صغيرة لحفظ السلام وتعهّدوا إرسال المزيد في حال توافر التمويل. ولكن من المستبعد أن يقوموا بذلك «لأنّه ما من سلام هناك (في الصومال) أساسًا لتتم المحافظة عليه» وفقًا لتعبير ريتشارد كورنويل من معهد الدراسات الأمنية في جنوب إفريقيا لسكوت بالدوف وألكسيس أوكيوو من مجلة Christian Science Monitor في أيار/مايو 2007.

وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، أعلن جتلمان أنّ الأمم المتحدة قد أشارت إلى أنّ الصومال تشهد «أعلى مستويات من سوء

التغذية التي تترافق مع المزيد من سفك الدماء وأقلّ عدد من عمال المساعدة بالمقارنة بدارفور»، في حين وصف أحمد ولد عبدالله، المسؤول الرفيع المستوى في الأمم المتحدة، محنة الصومال بـ«أسوأ محنة في القارة».

إلا أنّ الأمم المتحدة من جهتها، ووفقًا لإريك لاروش، المسؤول عن العمليات الإنسانية في الصومال، غير قادرة على الوصول إلى الأشخاص الجياع والمعرّضين للخطر والمرضى الذين هم على شفير الموت في البلد.

وأضاف لاروش قائلاً: «لو كان هذا يحدث في دارفور، لتحوّلت المسألة إلى بلبلة، ولكن الصومال اعتبرت حالة طوارئ منسية لسنوات».

إلا أنّ ثمة فرقاً لا يمكن غضّ الطرف عنه ألا وهو أنه يمكن إلقاء لوم المأساة التي وقعت في دارفور على شخص آخر، أي عدوّ رسمي هو حكومة السودان وميليشياتها العربية. أما بالنسبة إلى الكارثة الحالية في الصومال، فإنّ المسؤولية تقع أساسًا علينا، على غرار بلدان أخرى سبقتها.

في الواقع، أطاحت ميليشيات قائمة على المجموعات العشائرية الديكتاتورية الصومالية في العام 1992، وكانت المجاعة هي النتيجة. عندئذٍ، أرسلت الولايات المتّحدة آلاف الجنود في «مهمة إنقاذ» مريبة للمساعدة على تنفيذ العمليات الإنسانية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1993 أسقط رجال الميليشيا الصومالية مروحتي بلاك هوك في خلال «معركة مقديشو»، ما أسفر عن مقتل ثمانية عشر مغوارًا أميركيًا بالإضافة إلى آلاف الصوماليين.

حينئذ، انسحبت القوات الأميركية مباشرةً وإنما بطريقة استكملت فيها العمليات القتالية، بحيث أعلن مراسل صحيفة Los Angeles Times جون بالزار «في المراحل الأخيرة من انسحاب القوات، كانوا يردّون مقابل كلّ رصاصة تُطلق عليهم بمئة رصاصة. أما بخصوص الضحايا الصوماليين، فقد أعلن أنتوني زيني، ملازم البحرية الأول الذي كان يقود العمليات، للصحافة «لا أعدّ الجثث... فالموضوع لا يهمني».

أما بالنسبة إلى مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية فقد اعترفوا سرًا، وفقًا لما أورده تشارلز ويليام واين في صحيفة Foreign Affairs ، أنه في خلال عمليات الولايات المتحدة في الصومال التي أسفرت عن مقتل أربعة وثلاثين جنديًا أميركيًا، لاقى ما بين سبعة آلاف وعشرة آلاف صومالي من الميليشيا والمدنيين حتفهم.

وعليه، تكون «مهمة الإنقاذ» التي أدت إلى مقتل الصوماليين بقدر ما أنقذتهم، قد تركت البلد بين أيدي سادة الحرب الهمجيين.

ويقول جتلمان في هذا السياق: «ومن ثمّ، أشاحت الولايات المتّحدة

وسائر العالم بنظرها عن الصومال. ولكن في صيف العام 2006، بدأ العالم يتنبّه مجددًا إلى الحركة الإسلامية الأصولية المؤلفة من عامة الشعب، التي انبثقت من فوضى العشائر وأحكمت سيطرتها على البلد»، تاركةً منطقةً محاذية لأثيوبيا فقط في يدي الحكومة الفدرالية الانتقالية التي يعترف بها الغرب.

ويُعلن لاروش أنّه في خلال فترة حكم الإسلاميين القصيرة، «لم يسببوا لنا أي أذًى». حتى إنّ ولد عبدالله وصف فترة حكمهم التي دامت ستة أشهر بـ«العصر الذهبي» بحيث كانت الفترة الوحيدة التي عرفت في خلالها الصومال السلام. وأجمع مسؤولون في الأمم المتحدة على أنّ «البلد كان في أفضل حالاته في خلال فترة حكم حركة الإسلاميين الصومالية في السنة الماضية» منذ أن اجتاحت أثيوبيا البلد في كانون الأول/ ديسمبر 2006 لفرض حكم الحكومة الفدرالية الانتقالية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاجتياح الأثيوبي الذي تم بدعم الولايات المتحدة وبمشاركة مباشرة منها، أتى تلقائيًا بعد أن اعتمد مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار 1725 بمبادرة أميركية. ويناشد هذا القرار كلّ الدول «أن تمتنع عن أي تحرّك قد يولّد العنف أو يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان أو يساهم في خلق توتر وانعدام ثقة لا طائل فيهما أو يعرّض وقف إطلاق النار أو العملية السياسية للخطر أو يتسبّب بالمزيد من الضرر للوضع الإنساني».

إلا أنّ اجتياح أثيوبيا المسيحية، عدوة الصومال التاريخية، أدى إلى نشوء مقاومة عنيفة ولّدت الأزمة الحالية.

وأعلنت الولايات المتحدة أنّ هدف مشاركتها في جهود أثيوبيا لإطاحة النظام الإسلامي في الصومال، يكمن في «الحرب على الإرهاب» الذي هو في ذاته يولّد الإرهاب بغض النظر عن فظاعته. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ انبثاق نظام الإسلاميين الأصوليين ناجم في الأساس عن المراحل الأولى من «الحرب على الإرهاب».

فبعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، قادت الولايات المتّحدة جهودًا دوليةً لإقفال البركات، وهي شبكة حوالات صومالية مركزها في دبي، وذلك، على أساس أنها تموّل الإرهاب. وقد رحّبت الحكومة بالإضافة إلى الإعلام بهذه الخطوة على اعتبار أنها تشكل أكبر الإنجازات في «الحرب على الإرهاب». ولكن، عندما أسقطت واشنطن التهم بعد مرور سنة لم يُعر أحد المسألة أي اهتمام.

كانت الصومال المتضرّرة الأولى من إقفال بركات الفعلي في الصومال. فوفقًا للأمم المتحدة، كانت الشركة في العام 2001 مسؤولةً عن نصف الـ500 مليون دولار التي تم تحويلها إلى الصومال، «ويعدّ هذا المبلغ أكثر مما يدخل البلد في أي قطاع اقتصادي، وأكبر بعشرة أضعاف من أي مساعدة أجنبية تحظى بها (الصومال)».

وقد ورد في دراسة إبراهيم وردة القاسية عن «الحرب المادية على الإرهاب» التي شنها بوش أنّ شركة البركات أدت دورًا محوريًا في مجال الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يستنتج وردة في دراسته أنّ الهجوم الطائش على مجتمع هشّ «من الممكن أن يكون قد أدى دورًا في بروز الإسلاميين الأصوليين»، وهي نتيجة سائدة أخرى من نتائج «الحرب على الإرهاب».

وعليه، فإنّ تجدد العذاب في الصومال يعود إلى الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتُحكم سيطرتها على القرن الإفريقي، حيث تُطلق قيادةً إفريقية جديدة وتوسّع عملياتها البحرية من خلال ممرات للنقل البحري. ويشكل كل ذلك جزءًا من حملة أوسع لضمان هيمنتها على موارد الطاقة الأولى في العالم في منطقة الخليج وإفريقيا.

في الواقع، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اعتبر مخططو وزارة الخارجية الأميركية إفريقيا «غير مهمة» في خلال تعيين «وظيفة» كل منطقة في العالم في نظام الهيمنة الأميركية، بحيث نصح جورج كنعان، المسؤول عن التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، بإعطاء إفريقيا إلى أوروبا «لاستغلالها» في مقابل إعادة إعمارها. إلا أنّ الأمور قد تغيّرت الآن. وقد أصبحت موارد إفريقيا أثمن من أن تُترك للآخرين، خصوصًا وأنّ الصين توسّع نطاق تجارتها.

وأخيرًا، إذا انهارت الصومال الفقيرة وغرقت في المجاعة والبؤس، فسيكون ذلك مجرّد نتيجة ثانوية للتصميم الجيوسياسي.

«أخبار سارة» من العراق وأفغانستان وباكستان

22 كانون الثاني/يناير 2008

تجري القوات العسكرية الأميركية المحتلة في العراق (أو الأحرى القوة المتعددة الجنسيات في العراق) دراسات مكثفة عن المواقف الشعبية. فكان تقريرها الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2007 عن دراسة خاصة بمجموعات النقاش متفائلاً على نحو غير معهود.

كانت نتيجة التقرير تقول: إن الاستطلاع «يقدم دليلاً قاطعًا» لدحض الرأي السائد الذي يرى «أن المصالحة الوطنية ليست متوقعة ولا ممكنة». أما في المقابل، فقد أظهر الاستطلاع أن نوعًا من «احتمال التفاؤل غلب على كل مجموعات النقاش، كما تم العثور على نقاط مشتركة أكثر منها مختلفة بين مجموعات العراقيين التي تبدو متنوعة».

وبحسب ما كتبته كارن دي يانغ في صحيفة Post Washington ، يعدّ اكتشاف «المعتقدات المشتركة» بين العراقيين في أنحاء البلاد «خبرًا سارًا وفق تحليل عسكري للنتائج».

وقد تم تحديد «المعتقدات المشتركة» في التقرير. واقتباسًا من دي يانغ، «يؤمن العراقيون من كل الفئات الطائفية والعرقية بأن الاجتياح الأميركي العسكري هو السبب الجذري الأولي للخلافات العنيفة القائمة بينهم، ويعتقدون أن خروج «القوات المحتلة» هو مفتاح المصالحة الوطنية.»

إذًا، بالنسبة إلى العراقيين، هناك أمل بالمصالحة إذا انسحب المحتلون المسؤولون عن العنف الداخلي وتركوا العراق لأبنائه.

ولم يذكر التقرير أخبارًا سارة أخرى. فيبدو أن العراقيين يقبلون المبادئ النبيلة الأميركية في محكمة نورمبرغ، خصوصاً وأن الاعتداء، وهو «اجتياح القوات المسلحة» التابعة لدولة معينة «أراضي دولة أخرى»، يمثل «أفظع جريمة دولية تختلف عن جرائم الحروب الأخرى فقط في أنها تحوي في داخلها كل الشرّ الذي يتبعها». وشدد النائب العام الأميركي وقاضي محكمة نورمبرغ العليا، روبرت جاكسون، بحزم على أنّ المحكمة ستكون مجرد مسرحية هزلية إذا لم نطبق مبادئها على أنفسنا.

على خلاف العراقيين، ترفض الولايات المتحدة، وبالتالي الغرب بشكل عام، المبادئ النبيلة المعلنة في محكمة نورمبرغ، ما يشكل دليلاً مثيرًا للاهتمام يؤكد المفهوم الذي يعرف بـ»صراع الحضارات».

يقدم الجنرال دافيد بيتراوس والسفير الأميركي في إيران ريان كروكر في خلال أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2007 الهزلية، المزيد من الأخبار السارة. فوحده الساحر قد يتخيل أن التوقيت كان يبغي التلميح إلى ادعاءات بوش وتشيني بشأن علاقة صدام حسين بأسامة بن لادن، لتبدو «جريمتهما الدولية العظمى» دفاعًا عن العالم ضدّ الإرهاب. وهنا تجدر الإشارة بحسب دراسة أجراها العام الفائت متخصصا الإرهاب بيتر بيرغن وبول كروكشانك، إلى أن الإرهاب ازداد سبعة أضعاف نتيجة الاجتياح.

قدم بيتراوس وكروكر أرقامًا تظهر أن الحكومة العراقية أسرعت إلى حد كبير في الإنفاق على إعادة البناء وأنها بلغت ربع المبلغ المخصص لهذه الغاية. وقد كان هذا الخبر السار بالفعل إلى أن أجرى مكتب المحاسبة الحكومي تحقيقًا في المسألة ليكتشف أن الأرقام الفعلية لا تمثل إلا سدس المبلغ الذي قال عنه بيتراوس وكروكر، أي ما يشير إلى تراجع بنسبة 50 في المئة مقارنةً بالعام الفائت.

تشير أخبار سارة أخرى إلى تراجع العنف الطائفي، الناجم جزئيًا عن نجاح التطهير العرقي الإجرامي الذي يعزو العراقيون سببه إلى الاجتياح، فتراجع عدد المستهدفين في عمليات القتل الطائفية. ولكن، ينجم هذا التراجع أيضًا عن قرار واشنطن دعم المجموعات القبلية التي نظمت لطرد تنظيم القاعدة العراقي وزيادة عدد القوات الأميركية.

يقول سي جاي سيفرز في صحيفة New York Times في شهر أيلول الفائت [2007] إن من المحتمل أن تقرب استراتيجية بيتراوس انتصار روسيا في الشيشان، حيث أصبح القتال «محدودًا ومشتتًا، وحيث تشهد العاصمة غروزني ازدهارًا في البناء» بعد أن تحولت إلى أنقاض في إثر الهجوم الروسي.

ربما ستشهد بغداد والفلوجة أيضًا يومًا ما «عودة التيار الكهربائي في عدد من أحيائها وإنشاء أعمال جديدة وتعبيد طرقاتها الرئيسية»، كما جرى في غروزني. ولكن يبقى هذا الأمر مجرد احتمال مشكوك فيه، نظرًا إلى خلق جيوش أمراء الحرب المحتملة التي قد تشكل بذور عنف طائفي أعظم يضاف إلى «شر الاعتداء المتراكم».

غير أن العراقيين ليسوا الوحيدين الذين يؤمنون بأن المصالحة

الوطنية أمر معقول. فقد بيّن استطلاع كندي أن الأفغان متفائلون بشأن مستقبل المنطقة وأنهم يؤيدون وجود قوات كندية وأجنبية أخرى، وهو «لخبر سار» تصدّر عناوين الصحف.

أما الأحكام والشروط فتقترح بعض المؤهلات. فيعتقد 20 في المئة من المشاركين في الاستطلاع فقط «أن طالبان ستسيطر على الحكم فور خروج القوات الأجنبية». ويدعم ثلاثة على أربعة منهم المفاوضات بين حكومة كارازاي التي تدعمها الولايات المتحدة وطالبان، فيما يؤيد أكثر من نصف المشاركين حكومة وحدة وطنية. غير أنّ الغالبية تعارض بشدة الموقف الأميركي ـ الكندي وتؤمن بأن السلام ممكن من خلال اللجوء إلى الطرائق السلمية. وعلى الرغم من أن السؤال لم يُطرح، يُخمّن أن الوجود الأجنبي محبذ بغية الحصول على مساعدات وإعادة الإعمار.

كما تُطرح بالطبع أسئلة عديدة عن الاستطلاعات في البلدان الخاضعة لاحتلال قوات عسكرية أجنبية، وخصوصاً في مناطق مثل جنوب أفغانستان. ولكن نتائج الدراسات في العراق وأفغانستان تتوافق ونتائج الدراسات السابقة ويجب عدم نفيها.

تقدم استطلاعات حديثة في باكستان أيضًا «أخبارًا سارة» لواشنطن. فيؤيد 5 في المئة من المشاركين السماح للقوات العسكرية الأميركية أو الأجنبية الأخرى بدخول باكستان «بغية ملاحقة مقاتلي تنظيم القاعدة أو القبض عليهم». فيما يؤيد 9 في المئة من المشاركين السماح للقوات الأميركية «بملاحقة متمرّدي حركة طالبان القادمين من أفغانستان والقبض عليهم».

كما يؤيد نصفهم تقريبًا السماح للقوات الباكستانية بالقيام بذلك. في المقابل، يرى أكثر بقليل من 80 في المئة في الوجود الأميركي العسكري في آسيا وأفغانستان تهديدًا لباكستان، فيما تؤمن الأكثرية الساحقة بأن الولايات المتّحدة تحاول إيذاء العالم الإسلامي.

والخبر السار هو أنّ هذه النتائج تبين تحسنًا كبيرًا عن شهر تشرين الأول /أكتوبر 2001، عندما بينت الاستطلاعات أن ثلاثة وثمانين في المئة من الباكستانيين المشاركين يدعمون طالبان فيما بالكاد أيد ثلاثة في المئة منهم الولايات المتحدة. أما 80 في المئة من المشاركين فقد وصفوا أسامة بن لادن برجل عصابة فيما وصفه 6 في المئة بالإرهابي.

في غمرة تدفق الأخبار السارة من كل أنحاء المنطقة، يتعاظم جدل أكثر جدية بين المرشحين السياسيين والمسؤولين الحكوميين والمعلقين في ما يتعلق بالخيارات التي تقدم إلى الولايات المتحدة في العراق. ولكن، ثمة

صوت واحد لا يسمع أبدًا: وهو صوت العراقيين. «فمعتقداتهم المشتركة» معروفة جيدًا كما كانت في الماضي. ولكن، لن يُسمح لهم باختيار مسارهم بنفسهم بعد الآن أكثر مما يسمح للأطفال الصغار بذلك. فوحدهم المحتلون يتمتعون بهذا الحق.

وربما هنا أيضًا، يمكن استقاء الدروس بشأن «صراع الحضارات».

الحرب التي اختفت في خلال الحملة

28 شباط/فبراير 2008

ما زال العراق يمثل مصدر خشية للشعوب، إلا أنها مسألة بسيطة في عصر الديمقراطية الحديثة.

منذ فترة وجيزة، كان من المؤكد أنّ الحرب على العراق ستشكّل مسألةً أساسية في الحملة الانتخابية كما كانت الحال في الانتخابات النصفية في العام 2006. إلا أن ذلك لم يحدث، بل على العكس اختفت المسألة عن الانتخابات، مما أثار بعض الحيرة. ولكن لا داعي لذلك.

فقد أثارت صحيفة Wall Street المسألة في مقال نشرته في الصفحة الأولى يوم الخميس المنتظر، أي يوم بدء الانتخابات الأولية وعنونته: «تنحسر المسائل في منافسة 2008 فيما يركّز الناخبون على الشخصية». ولكن، من الأصح القول إنّ المسائل تنحسر فيما يركّز المرشحون وقادة الحزبين ووكالات العلاقات العامة التابعة لهم على الشخصية، كالعادة، وذلك لأسباب منطقية. ويمكن أن يكون ذلك خطيرًا، خصوصًا وأنه يتم تجاهل الشعب.

وقد كتب والتر ليبمان أنّ نظرية الديمقراطية التقدمية تقضي بأن يكون الشعب، الذي تعتبره «جاهلاً ودخيلاً يتدخل في ما لا يعنيه»، «متفرجًا» لا «مشاركًا» في العمل.

ولا شكّ في أنّ المشاركين في العمل يعون، في ما يتعلّق بمسائل أساسية، أن الطرفين السياسيين يعرفان جيدًا حق الشعب، كما يعرفان أيضًا أنّ الرأي العام يبقى ثابتًا بمرور الوقت. وقد درس بنجامين بايج ومارشال بوتون هذه المسألة على نحو معمّق في دراسة عنوانها انقطاع السياسة الخارجية: The Forign Policy Diconnect: What Americans Want From Our Leaders but Don ’ t Get (ما يريده الأميركيون من قادتنا لكنهم لا يحصلون عليه). وعليه، من الضروري تحويل انتباه الشعب إلى مسائل أخرى.

يكمن عمل العالم الحقيقي في مجال القيادة المتبصّرة. وفي إمكاننا

فهم ذلك أكثر عبر الممارسة، إلا أنّ بعضهم عبروا عن هذه الفكرة بفصاحة، فالرئيس وودرو ويلسون قال في هذا السياق إنّه لا بدّ من تمكين رجل نبيل من النخبة يتمتع «بأفكار مثالية مرموقة» بغية المحافظة على «الاستقرار والنزاهة» خصوصًا على غرار الآباء المؤسسين. أما في أيامنا هذه، فقد تغيّر مبدأ النبلاء ليحلّ محلّه «نخبة من التكنوقراط» و«مثقفو كاميلوت» والمحافظون الجدد «الاستراوسيون» الذين كانوا على عهد جورج بوش الابن وغير ذلك من التسميات.

في المقابل، يجب ألا تخفى أسباب عدم تداول المسألة العراقية على الطلائع الذين يدعمون الأفكار المثالية المرموقة، والذين يتحملون مسؤولية إدارة المجتمع والعالم. وقد شرح آرثر أم. شليسنغر الابن المؤرخ المتميّز، بشكل مقنع وبكل وضوح، موقف الحمائم (مؤيدي السلام) منذ أربعين سنة في خلال السنة الرابعة من حرب جنوب فيتنام عندما كانت واشنطن تتهيأ لتُضيف مئة ألف جندي إلى الـ175 ألف الذين كانوا يشرذمون جنوب فيتنام ويمزّقونه إربًا إربًا.

في تلك الفترة، كان الاجتياح الذي شنّه الرئيس كينيدي يشهد صعوبات من حيث كلفته بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لذلك كان كل من شليسنغر وغيره من ليبراليي كينيدي متلكئين عن بدء التحوّل من الحمائم إلى الصقور.

وفي العام 1966، كتب شليسنغر: لا شكّ «في أننا جميعًا نصلي» أن يكون الصقور محقين في اعتقادهم أنّ التدفق المفاجئ سيتمكن من «قمع المقاومة». وفي هذه الحال، «سنحيّي جميعًا تعقّل الحكومة وقيادتها» اللذين أديا إلى انتزاع النصر، «ولكنهما تركا، في موازاة ذلك، البلد محترقًا ومدمرًا بسبب القذائف ومشتعلاً من جراء النابالم وقد تحوّل إلى مكبّ للنفايات الكيميائية وإلى أرض من الخراب والدمار»، في حين يتهشّم «النسيج السياسي والمؤسسي». ولكن التصعيد قد لا ينجح وستكون كلفته مرتفعةً جدًا بالنسبة إلى أميركا. لذا، لا بدّ من إعادة النظر في الاستراتيجية.

لكن، ومع ارتفاع الكلفة كثيرًا بالنسبة إلينا، تبيّن أنّ الجميع كانوا يعارضون الحرب (في قرارتهم).

من جهة أخرى، استمرّ منطق النخبة والسلوكيات المرافقة له في خلال اجتياح العراق حتى يومنا هذا مع تغييرات طفيفة في التعليقات على الاجتياح الأميركي. وبالتالي، تبقى المبادئ التي تحدّث عنها شليسنغر واضحة في الإعلام والتعليقات، وذلك على الرغم من أنّ مدى انتقاد الحرب على

العراق أكبر بكثير، من جميع النواحي، مما كانت عليه الحال في فيتنام.

والمثير للانتباه هو موقف شليسنغر من اجتياح العراق، وقد كان الوحيد الذي اتخذ موقفًا مماثلاً. فحين بدأت القذائف تنهال على بغداد، كتب أنّ سياسات بوش «مشابهة إلى حد خطير للسياسة اليابانية الاستبدادية في خلال هجوم بيرل هاربر، وهو تاريخ يتذكره الأميركيون بخزي على غرار ما قاله أحد الرؤساء الأميركيين السابقين وهو فرانكلين روزفلت. وقد كان محقًا إلا أنّنا اليوم، نحن الأميركيين، نعيش بالخزي».

ولا شكّ في أنّ «العراق مدمّر ومهدم». فقد حدّثت وكالة استطلاعات الرأي البريطانية أوكسفورد ريسرتش بيزنيس تقديراتها لعدد وفيات الحرب على العراق فوصل العدد إلى 1,03 مليون شخص باستثناء محافظتي كربلاء والأنبار وهما منطقتان شهدتا أسوأ الظروف. وسواء أكانت هذه التقديرات صحيحة أم مبالغاً فيها فمما لا شكّ فيه أنّ نسبة الوفيات مروّعة. فبالإضافة إلى عدد القتلى، تعرّض ملايين الأشخاص للتشرّد الداخلي، وبفضل كرم الأردن وسوريا لم يتم التخلّص من ملايين اللاجئين الذين كانوا يفرون من الدمار في العراق بمن فيهم معظم الطبقات العاملة.

إلا أن كرم الضيافة بدأ يتراجع لأنّ سوريا والأردن لا تحصلان على الدعم الفعال من المجرمين أي واشنطن ولندن. وفي الحقيقة، لا شكّ في أنّ فكرة اعترافهما بهؤلاء الضحايا أغرب مما في الأمر.

وفي السياق نفسه، مزّقت الحرب الطائفية العراق، فقد تعرّضت بغداد وغيرها من المناطق لعمليات التطهير العرقي الهمجية وتُركت بين أيدي أسياد الحرب والميليشيات. وقد شكّل ذلك المحرّك الأساسي لاستراتيجية مواجهة التمرّد الحالية التي وضعها الجنرال بيترايوس. ونشير هنا إلى أنّ هذا الأخير اكتسب سمعته لكونه عمل بنجاح على إحلال السلام في الموصل، التي تشهد في هذه الآونة أسوأ أعمال العنف.

وفي الإطار عينه، نشر نير روسن أخيراً مقالةً في مجلة Current History عنوانها The Death of Iraq (موت العراق) رثى فيها البلد. ونذكر أنّه أحد الصحافيين العارفين والمخلصين إلى أقصى الحدود وقد تأثر إلى حد كبير بحجم المأساة.

فجاء في المقالة «لقد ذُبح العراق ولن ينبعث من جديد، فقد مثل الاحتلال الأميركي للعراق كارثةً أسوأ من احتلال المغول الذي دمّر البلد في القرن الثالث عشر». واللافت أنّ العراقيين يشاطرونه الرأي. «ووحدهم الأغبياء يتحدثون عن إيجاد الحل، فما عاد هناك حلّ للمسألة، بحيث

أصبح بصيص الأمل الوحيد هو التمكن من احتواء الأضرار».

وعلى الرغم من حجم الكارثة، تبقى مسألة العراق هامشيةً في الحملة الانتخابية، ويُعدّ ذلك أمرًا طبيعيًا بالنظر إلى رأي النخبة من الصقور والحمائم. فما زال الحمائم الليبراليون يتمسكون بمنطقهم وسلوكياتهم التقليدية آملين أن يكون الصقور على حق، وأن تنتصر الولايات المتّحدة في أرض الدمار والخراب، وأن تتمكن من إحلال «الاستقرار». ويُعدّ هذا الأخير مصطلحًا مشفّرًا يعني الخضوع لإرادة واشنطن. وبشكل عام، يتم تشجيع الصقور في الوقت الذي يبقى الحمائم صامتين بفضل صدور تقارير مشجعة بعد انتهاء الأعمال الحربية عن تراجع عدد الضحايا.

وكما ذكرنا سابقًا، أصدر البنتاغون في كانون الأول/ ديسمبر 2007 «البشرى السارة» من العراق، وهي عبارة عن دراسة أجرتها مجموعات تركيز من كل أنحاء البلد. وأظهرت هذه الدراسة أنّ العراقيين «يتقاسمون الرأي نفسه» لذلك من الممكن تحقيق المصالحة على خلاف ما يزعمه منتقدو الاجتياح. فثمة رأيان يتقاسمهما جميع العراقيين. الأول، أن الاجتياح الأميركي هو سبب العنف المذهبي الذي مزق البلد إربًا إربًا. والثاني، أنّ على المحتلّ الانسحاب وترك العراق لشعبه. وبعد بضعة أسابيع على صدور تقرير البنتاغون، كتب مايكل آر. غوردن، الخبير في الشؤون العسكرية العراقية مراجعةً منطقية وشاملة عن خيارات المرشحين للانتخابات الرئاسية في ما يتعلّق بالسياسة العراقية. ولكن ينقص صوت واحد في هذا النقاش وهو صوت العراقيين. هم لا يرفضون رأيهم بل يرونه أسخف من أن يُذكر. ويبدو أنّه لا يوجد أي اعتبار لهذه المسألة. ويُعدّ ذلك أمرًا منطقيًا بالنظر إلى الافتراض المبطن الذي نجده في كل الخطابات المتعلّقة بالشؤون الدولية، أي إننا أسياد العالم وبالتالي ما أهمية ما يعتقده الآخرون؟ فهم «شعوب لا إنسانية» وفقًا لتعبير مارك كورتيس المؤرخ الدبلوماسي البريطاني، الذي ورد في عمله عن الجرائم التي ارتكبتها الأمبراطورية البريطانية.

والجدير ذكره أنّ الأميركيين أيضًا شعب لا إنساني على غرار العراقيين لأنّ خياراتهم أيضًا لا أهمية لها.

هل سيغيّر مرشح ديمقراطي السياسة الأميركية في الشرق الأوسط؟ [1]

28 آذار/مارس 2008

عندما قالت مارثا راداتز، مراسلة آي بي سي، أخيراً لنائب الرئيس تشيني إنّ الغالبية الساحقة من المواطنين الأميركيين تعارض الحرب على العراق، أجاب قائلاً: «وإن يكن؟».

فسألته راداتز: «وإن يكن؟ ألا تأبه لرأي الشعب الأميركي؟»

أجابها بالنفي شارحًا: «كلا، فأنا أعتبر أنه لا يمكن أن نسير وفقًا لتقلّب نسب استطلاعات الرأي».

ولاحقًا، سُئلت الناطقة باسم البيت الأبيض دانا بيرينو، في معرض شرحها لتعليقات تشيني، عم إذا كان من المفترض أن «يشارك الشعب في الرأي».

فأتى ردّها على النحو التالي: «لقد كان لكم رأيكم. فالشعب يختار كل أربع سنوات، هكذا يقضي نظامنا».

إنّ ما قالته صحيح فعلاً، فيمكن للشعب الأميركي أن يختار بين مرشحين يرفض وجهات نظرهم ومن ثمّ عليه أن يلزم الصمت.

على ما يبدو، إنّ الشعب الذي لا يفهم فرضية الديمقراطية، يرفض ذلك بشدّة.

في الواقع، إنّ برنامج المواقف تجاه السياسة الدولية في واشنطن اعتبر من خلال استطلاع للرأي أنّ «80 في المئة من المشاركين يرون، في ما يتعلّق باتخاذ «قرارت مهمة»، أن على القادة في الحكومة أن «يولوا أهميةً لاستطلاعات الرأي لأنها تساعد على فهم وجهات نظر الشعب».

وحين سُئل المشاركون عم إذا «كانوا يرون أنّ الشعب له تأثير في الانتخابات فقط أم أنّ على القادة أن يأخذوا وجهة نظره في الاعتبار عندما يتخذون القرارت، أجابت غالبية وصلت إلى 94 في المئة أنّ على المسؤولين الحكوميين أن يعيروا اهتمامًا لوجهات نظر الشعب في فترة ما بين الانتخابات.»

وقد بيّنت استطلاعات الرأي عينها أن الشعب يعي كيفية الإصغاء إلى آرائه، بحيث يقول 80 في المئة من الذين شاركوا في الاستطلاع إنّ «البلد يُدار بناءً على مصالح الكبار الذين يحاولون حماية أنفسهم»، وليس «بناء على مصلحة الشعب».

أما بالنسبة إلى إدارة بوش، فقد تجاهلت تمامًا الرأي العام وانصاعت للوطنيين المتشددين والمغامرين في مجال السياسة، ما جعلها موضع انتقادات لاذعة لا مثيل لها.

على صعيد آخر، يمكن لمرشّح ديمقراطي أن يميل أكثر إلى القواعد الوسطية، إنّما الأفق ضيق جدًا. فبالنظر إلى سجلات حملة هيلاري كلينتون وباراك أوباما وتصريحاتهما، يصعب إيجاد المنطق لقبول تغيير جذري في السياسة في منطقة الشرق الأوسط.

العراق

من المهم أن نتذكر دائمًا أن ما من مرشح ديمقراطي عبّر عن اعتراض من حيث المبدأ على اجتياح العراق. ما أقصده باعتراض من حيث المبدأ هو اعتراض مشابه لذلك الذي تم التعبير عنه عالميًا عند اجتياح الروس أفغانستان أو صدام حسين الكويت: أي شجب على أساس أن العدوان يُعد جريمةً. في الواقع، حددت محكمة نورمبرغ العدوان بأنه «جريمة دولية كبرى». فلم يُنتقد أحد هذين الاجتياحين على أنهما مجرّد «خطئين استراتيجيين» أو «تدخل في حرب أهلية لبلد آخر، حرب لا يمكن (لهم) الانتصار فيها» (وهي أقوال صرّح بها كل من أوباما وكلينتون على التوالي في ما يتعلّق باجتياح العراق).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ النقد الذي لحق بالحرب على العراق كان من حيث الكلفة والفشل. أي إنّ أسباب النقد كانت «عمليةً». ويعد هذا الموقف واقعيًا وجديًا ومعتدلاً فيما يتعلّق بالجرائم الغربية.

أما بالنسبة إلى نيات إدارة بوش وعلى الأكثر ماك كاين، فقد برزت في إعلان مبادئ صدر عن البيت الأبيض في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007. وقد مثل إعلان المبادئ هذا اتفاقًا بين بوش وحكومة نوري المالكي العراقية التي تدعمها الولايات المتّحدة.

ويخوّل الإعلان القوات الأميركية البقاء إلى أجل غير مسمّى «لردع العدوان الخارجي» (مع أنّ تهديد العدوان الوحيد في المنطقة يأتي من الولايات المتحدة وإسرائيل، ومن المفترض أنهما لا تنويان ذلك)، والمحافظة على الأمن. وبالطبع لن تحافظ القوات الأميركية على أمن حكومة ترفض السيطرة الأميركية. كذلك، يُلزم الإعلان العراق تسهيل «تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى العراق» والتشجيع على تنفيذها «وخصوصًا الاستثمارات الأميركية». وقد عبّر ذلك عن وقاحة استبدادية تكررت مرةً أخرى في تصريحات بوش في شهر كانون الثاني/ يناير التالي.

باختصار، يبقى العراق دولة تابعة وافقت على السماح بوجود منشآت عسكرية دائمة للولايات المتحدة (يقال عنها «دائمة» على غرار الأورويلية) كما أنها قبلت ضمان إعطاء الأولوية للمستثمرين الأميركيين

للحصول على موارد النفط الهائلة. لجميع الذين صدّقوا الأهداف المُعلنة، يعدّ كل ذلك دليلاً دامغًا على الأهداف الحقيقية الكامنة وراء الاجتياح التي كانت واضحة طوال الوقت.

إذًا، ماذا لدى المرشحين الديمقراطيين؟ لقد تمّ تحديد البدائل في آذار/ مارس 2007 عندما وافق مجلس الشيوخ ومجلس النواب على اقتراحات الديمقراطيين بوضع مهل محدّدة للانسحاب. وقد حلّل الجنرال (المتقاعد) كيفن راين من مركز بلفير للعلوم والشؤون الدولية التابع لجامعة هارفرد هذه الاقتراحات في صحيفة Boston Globe .

تخوّل الاقتراحات الرئيس التخلي عن القيود لمصلحة «الأمن القومي»، ما يفتح المجال للكثير وفق ما كتب راين. كما أنها تسمح للقوات بالبقاء في العراق «ما دامت تؤدي إحدى هذه المهمات الثلاث: حماية المنشآت الأميركية والمواطنين أو الجنود الأميركيين، ومحاربة القاعدة أو إرهابيين دوليين وتدريب قوات الأمن العراقية».

ونشير إلى أنّ المنشآت تشمل القواعد الأميركية الضخمة التي بُنيت في أنحاء البلد والسفارة الأميركية التي هي أشبه بمدينة مكتفية ذاتيًا داخل مدينة كبرى، ولا تشبه أية سفارة في العالم. والجدير ذكره أن مشاريع البناء هذه منذ أن بوشر بها، لم يكن ثمة من نية للتخلي عنها لاحقًا.

وكذلك، فإن الشروط الأخرى ليست بنهائية. ومن ناحية أخرى، يلخّص راين الاقتراحات بأنها «تُفهم بشكل أفضل على أنها تغيير لمهمة الجنود، ما قد يشكل استراتيجيةً فعالة ولكن ليست انسحابًا».

وفي موازاة ذلك، يصعب أنّ نرى فرقًا بين اقتراحات السابع من آذار/ مارس واقتراحات أوباما وكلينتون.

إيران

أما بخصوص إيران، فيُعدّ أوباما أكثر اعتدالاً من كلينتون إذ يقود شعار «التغيير» لذا فلنسانده.

في الواقع، إنّ أوباما يدعو إلى التحلي بإرادة حقيقية للتفاوض مع إيران ولكن وفق معايير محددة. فقد أعلن موقفه قائلاً: «سأقدم حوافز اقتصادية وأعد بعدم السعي إلى «تغيير النظام» إن توقفت إيران عن التدخل في شؤون العراق وتعاونت على صعيدي الإرهاب والسلاح النووي» وإن توقفت أيضًا «عن التصرف على نحو غير مسؤول» عبر دعمها مجموعات المقاومين الشيعة في العراق.

في هذا السياق، قد تتبادر إلى ذهننا بعض الأسئلة البديهية، على غرار ماذا ستكون ردة فعلنا لو قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أنه قد يعدنا بألا «يسعى إلى تغيير النظام» في إسرائيل في حال أوقفت نشاطاتها في الأراضي المحتلّة وتعاونت على صعيدي الإرهاب والسلاح النووي؟

وتجدر الإشارة إلى أنّ مقاربة أوباما مناسبة من حيث الرأي العام المُحارب، إنما غالبًا ما تمرّ هذه الحقيقة من دون أن يتنبه إليها أحد. من ناحية ثانية، تشبه حال أوباما، حال كلّ سياسي قادر على الاستمرار، فقد أصرّ في خلال حملته الانتخابية على ضرورة تهديد الولايات المتحدة إيران بالهجوم (العبارة الشهيرة «إبقاء كلّ الخيارات مفتوحة») ما يشكل انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة، هذا إن كان هناك من يأبه للأمر. إلا أنّ غالبية واسعةً من الأميركيين لا تشاطره الرأي. فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه برنامج المواقف تجاه السياسة الدولية أنّ 75 في المئة يحبذون بناء علاقات أفضل مع إيران، في مقابل 22 في المئة فضلوا «التهديدات الضمنية».

وعليه، فإنّ ثلاثة أرباع الشعب الأميركي تعارض المرشحين الباقين في هذه المسألة.

في المقابل، تمت دراسة الرأي العام الأميركي والإيراني في خصوص مسألة السياسة النووية، وتبيّن أنّ الغالبية في كلا البلدين ترى أنّه يحق لإيران التمتع بحقوق سائر الدول المشاركة في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومن بينها تطوير الطاقة النووية وليس الأسلحة النووية.

وتميل هذه الغالبية إلى إنشاء «منطقة في الشرق الأوسط خالية

من السلاح النووي تضم الدول الإسلامية وإسرائيل». في حين يفضل 80 في المئة من الأميركيين إلغاء السلاح النووي من أصله. في الواقع، إنّ إلغاء السلاح النووي هو واجب يقع على عاتق الدول التي تملكه وهذا أمر رفضته رسميًا إداة بوش.

ولا شكّ في أنّ الإيرانيين يوافقون الأميركيين في الرأي أنه على واشنطن أن تضع حدًّا لتهديداتها العسكرية وتبدأ بالعمل على بناء علاقات طبيعية.

وفي كانون الثاني/يناير 2007، شارك برنامج المواقف تجاه السياسة الدولية في منتدًى أصدر في خلاله نتائج استطلاعات الرأي. وقال جوزيف سيرينسيون، نائب رئيس قسم الأمن القومي والسياسة الدولية في مركز التقدم الأميركي (ومستشار أوباما): إن استطلاعات الرأي أظهرت أنّه «يبدو أنّ منطق الشعبين الأميركي والإيراني قادر على تخطي خطابات رئيسيهما لإيجاد حلول منطقية لبعض أكثر المسائل الشائكة» التي تواجه الأمتين. ويحبّذ الشعب أيضًا إيجاد حلول دبلوماسية براغماتية لاختلافاتهما.

ومع أننا لا نملك سجلات داخلية، فثمة سبب وجيه يجعلنا نعتقد أنّ البنتاغون يعارض شنّ هجوم على إيران. ففي الحادي عشر من آذار/مارس 2008، استقال الأدميرال ويليام فالون من مركزه كرئيس القيادة المركزية في الشرق الأوسط. وفتحت هذه الاستقالة المجال أمام التفسيرات للتوصّل إلى أنها نتيجة اعتراضه على الهجوم، وعلى الأغلب هذا رأي القيادة العسكرية برمتها.

وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007، أشار تقويم الاستخبارات القومية إلى أنّ إيران لم تستكمل العمل على برنامج السلاح النووي منذ العام 2003، أي عندما سعت إلى التوصل إلى اتفاق شامل مع الولايات المتحدة ولكنها فشلت. ويعكس ذلك معارضة الاستخبارات لحلّ الهجوم العسكري.

وتكثر الأمور غير المؤكدة، ولكن يصعب تحديد ما إذا كان رئيس ديمقراطي قادرًا على تحسين الوضع أو جعل السياسة تتماشى مع الرأي العام الأميركي والعالمي.

إسرائيل ـ فلسطين

وينطبق الأمر عينه على الساحة الإسرائيلة ـ الفلسطينية، فلم يقدّم أي مرشح سببًا يجعلنا نعتقد أنّه سيُحدث تقدّمًا بنّاءً.

وبالنسبة إلى أوباما، كتب مرشّح «التغيير» و«الأمل» على موقعه الإلكتروني «أدعم بشدة العلاقات الأميركية والإسرائيلية وأؤمن بحقّ أنّ التزامنا الأول الذي لا رجعة عنه في الشرق الأوسط هو حماية أمن إسرائيل، حليفة الولايات المتّحدة الأقوى في المنطقة».

في الحقيقة، من الواضح أنّ الفلسطينيين هم الذين يواجهون مشكلة أمنية كبرى، إنما هم ليسوا بـ«حلفاء أقوياء». ففي أفضل حالاتهم، يمكن أن يكونوا حليفًا ضعيفًا، وبالتالي فإنّ محنتهم لا تستحقّ الكثير من القلق، خصوصًا في ظلّ المبدأ السائد أنّ حقوق الانسان تُطبّق وفق المساهمات التي تُقدّم إلى حاجات السلطة وتحقيق الربح والحاجات الإيديولوجية.

من هنا، يبدو أوباما من خلال موقعه الإلكتروني متشددًا من ناحية المسألة الإسرائيلية. «فهو يؤمن أنّه يجب عدم المساومة على حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية». ألم يخطر على باله انطلاقًا من المبدأ عينه أنّه يحقّ لدول أخرى أن تكون موجودةً كدولة إسلامية (أو مسيحية، البيض) «من دون المساومة على هذا الحق»؟

من ناحية أخرى، يطالب أوباما بزيادة المساعدات الأجنبية «لضمان تلبية حاجات التمويل (لتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل)». كما أنّه شدّد، إلى حد لافت للانتباه، على أنّ الولايات المتحدة لن «تعترف بحماس ما لم تتخلّ عن مهمتها الأوصولية بإلغاء إسرائيل من الوجود». وفي موازاة ذلك، لا يمكن لأي دولة أن تعترف بحركة حماس كحزب سياسي، وبالتالي فإنّ ما يتكلّم عنه أوباما هو الحكومة التي ألفتها حركة حماس بعد فوزها في انتخابات حرة كانت نتيجتها «التصويت للجهة الخاطئة»، إذًا فهي حكومة غير شرعية وفقًا لمبدأ «ديمقراطية» النخبة السائد.

من هنا، لم يعد لمناشدة حماس العمل على حل الدولتين بموجب الإجماع الدولي أي أهمية تُذكر في حين ترفضه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

والlلافت أنّ أوباما لا يتجاهل الفلسطينيين: «فأوباما يؤمن بأن توفير حياة فضلى للعائلات الفلسطينية يناسب الإسرائيليين والفلسطينيين». كما أنه يلمّح بشكل غير واضح إلى دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب لكي لا يتسبب بمشاكل للصقور (المتشدّدين) الأميركيين الإسرائيليين.

أما في ما يتعلّق بالفلسطينيين، فأمامهم الآن حلاّن، الأوّل أن تتخلّى الولايات المتحدة وإسرائيل عن رفضهما الأحادي الذي دام ثلاثين سنةً حتى الآن، والموافقة على حلّ الدولتين الذي يحظى بإجماع دولي، وذلك بموجب القانون الدولي، وبالتالي الانصياع لتمنيات أغلبية واسعة من الأميركيين. وفي الواقع، إنّ هذا الحل ليس بمستحيل مع أنّ الدولتين الرافضتين تسعيان جاهدتين لجعله كذلك.

أما الحل الثاني، فهو ذلك الذي تنفّذه حاليًا كلّ من الولايات المتّحدة وإسرائيل، أي إقصاء الفلسطينيين إلى سجنهم في غزة وكانتونات الضفة الغربية، وهما منطقتان تفصلهما المستوطنات الإسرائيلية ومشاريع البنية التحتية. وستضيق هاتان المنطقتان عندما تحتلّ إسرائيل وادي الأردن.

وعلى الرغم من كلّ ذلك، يمكن للأوضاع أن تتغيّر وتغيّر معها المرشحين لمصلحة الولايات المتّحدة والمنطقة. وربّما لن يبقى الرأي العام مهمشًا أو يتم تجاهله بسهولة. وقد تفهم القوى الاقتصادية الداخلية أنها ستخدم مصالحها بشكل أفضل إن ضمت إليها الجمهور العام وسائر العالم أكثر منه إن وافقت على تشدد واشنطن.

تأخير نهاية العالم: تحديات هذا العصر

24 نيسان/أبريل 2008

إن التحدي الأبرز الذي يواجهه الناس في العالم هو الاستمرار والبقاء.

وقد عالج الجنرال لي باتلر، الرئيس السابق للقيادة الاستراتيجية الأميركية (STARTCOM)، المسألة بوضوح منذ عقد من الزمن. وفي خلال مسيرته العسكرية الطويلة، كان «من بين أكثر الداعمين للأسلحة النووية»، بحسب قوله، ولكن يقع اليوم «على عاتقي الإعلان، بكل ما أوتيت من اقتناع، أن هذه الأسلحة لم تخدمنا البتة بحسب رأيي.»

ويطرح باتلر سؤالاً مؤثرًا: «بأي صلاحية يستولي قادة الأجيال المتعاقبة في الدول التي تملك الأسلحة النووية على السلطة لتقرير مصير الحياة على هذا الكوكب؟ وبشكل أكثر إلحاحًا، لمَ تستمر هذه الوقاحة المروّعة في وقت يجدر بنا أن نقف مرتجفين من فرط جنوننا ومتّحدين في مسعانا لوضع حد لهذه المظاهر الفتاكة؟»

وللأسف، لا يبقى سؤاله بدون جواب فحسب، بل حتى غير مطروح، خصوصًا وأنه أصبح أكثر إلحاحًا الآن. وقد يكون باتلر قد تأثر بإحدى أكثر وثائق التخطيط غرابةً في السجلات المتوافرة، وهي تقرير القيادة الاستراتيجية الأميركية للعام 1995 تحت عنوان «أصول الردع في فترة ما بعد الحرب الباردة».

وقد نصح التقرير بضرورة المحافظة على الموارد العسكرية الموجّهة ضد الاتحاد السوفياتي السابق، ولكن في إطار مهمة أوسع. كما أنه ينبغي توجيه هذه الموارد ضد «الدول المارقة» التابعة للعالم الثالث، وفق وجهة نظر البنتاغون الذي يرى أن «البيئة الدولية تطوّرت الآن من «بيئة غنية بالأسلحة» (الاتحاد السوفياتي) إلى «بيئة غنية بالأهداف» (العالم الثالث).» وحتى لو لم يتم استخدام هذه الأسلحة النووية، «فإن شبحها يخيم على أي أزمة أو نزاع»، كما أعلنت القيادة الاستراتيجية الأميركية، مما يخوّلنا تحقيق مآربنا عبر الترهيب.

تبدو الأسلحة النووية وكأنها مصمّمة لتكون العنصر الرئيسي في استراتيجية الردع الخاصة بالولايات المتحدة بالنسبة إلى المستقبل المنظور. «ويجدر بنا رفض «سياسة عدم استخدام الأسلحة أولاً «والتفسير لخصومنا أن «ردة فعلنا» قد تكون إما جوابًا وإما وقايةً».

إضافةً إلى ذلك، «من المضر أن نصوّر أنفسنا بأننا منطقيون وهادئون أكثر من اللزوم.» فالشخصية الوطنية التي نعكسها ينبغي أن تُظهر «أن الولايات المتحدة قد تصبح غير منطقية وحاقدة إذا تهددت مصالحها الحيوية وأنّ بعض العناصر قد تظهر أنها خارجة على السيطرة».

باستثناء مظهره الخارجي، يبدو أن التقرير لم يُثر أي اهتمام.

وقبل أربعين عامًا، حذّر برتراند راسيل وألبيرت أينشتاين من أننا أمام خيار «قاسٍ ومخيف ولا مفر منه: هل علينا وضع حد للجنس البشري أو على الجنس البشري أن يعدل عن الحرب؟» ولم يبالغا في ذلك.

والجدير ذكره أن الكوارث البيئية تمثل أيضًا تهديدًا للاستمرار والبقاء في المستقبل غير البعيد. وقد تستلزم مقاربةٌ مدروسة إجراء تغييرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتخصيص موارد للابتكارات التكنولوجية، وخصوصاً الاستفادة من الطاقة الشمسية، كما يزعم بعض العلماء.

وثمّة خطر آخر يهددنا وهو الحصول المحدود على الموارد المعيشية، أي بتعبير آخر النقص في المواد الغذائية والمياه. وقد وجدنا بعض الحلول القصيرة المدى من بينها تحلية المياه. ونشير في هذا السياق إلى أنّ المملكة العربية السعودية تحتلّ المرتبة الأولى من حيث الكمية في حين تحتل إسرائيل المرتبة الأولى من حيث التكنولوجيا. وهنا نجد قاعدة للتعاون البناء لو سمحت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بالتوصّل إلى حلّ في الملف الإسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس الإجماع الدولي لحل الدولتين اللتين تعيشان جنبًا إلى جنب. وقد رفضت الدولتان هذا الحل طوال ثلاثين سنةً، باستثناء بعض التغيّرات البسيطة، وهذه مسألة حساسة أخرى لها تبعات كثيرة.

وتكثر الشكوك في كيفية التطرّق إلى هذه المسألة. إنما يمكننا أن نتيقّن أنّه كلما تأخرنا عن مواجهتها سترتفع الكلفة على الأجيال المقبلة. ولكن أقله، يتّضح لنا كيف نواجه خطر الأسلحة النووية: ويتم ذلك عبر التخلّص منها، وهذا موجب قانوني يقع على عاتق الدول المالكة للسلاح النووي، وذلك تماشيًا مع ما نصّت عليه المحكمة العالمية قبل عقد من الزمن.

وعلى نطاق أوسع، ثمة خطط ضخمة ترمي إلى حصر إنتاج المواد الانشطارية بوكالة دولية يمكن للدول مراجعتها للاستعمالات غير العسكرية. ومن جهة أخرى، صوّتت لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 لوضع معاهدة قابلة للمراجعة تضمّ هذه الأحكام. وجاء التصويت على النحو الآتي: 147 مقابل 1 (الولايات المتحدة) في حين امتنعت دولتان عن التصويت (إسرائيل وبريطانيا).

ويُعدّ في هذا الإطار إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي خطوةً أساسيةً. وفي الواقع، إن مثل هذه المناطق موجودة في إفريقيا وجنوب الهادئ وجنوب شرق آسيا، مع العلم أنّ أهمية هذه المناطق تعتمد إلى حد كبير على عزم القوى العظمى على تطبيق القواعد. فعلى سبيل المثال، ترفض الولايات المتحدة تطبيق القواعد في إفريقيا وجنوب الهادئ، حيث ما زالت تحافظ على الأسلحة النووية في القواعد التي تسيطر عليها (دييغو غارسيا، جزر الهادئ) وتصرّ على نقل الأسلحة النووية.

ويُعد الشرق الأوسط المكان الأمثل لإنشاء مناطق خالية من السلاح. وفي نيسان/أبريل 1991، أكد مجلس الأمن في الأمم المتّحدة «هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وكل أنواع الصواريخ وتفجيرها وهدف حظر الأسلحة الكيميائية» (قرار رقم 687 المادة 4).

ويتضمن التزام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معنًى مميزًا، لأنهما اعتمدتا على هذا القرار لإيجاد مبرر قانوني ضعيف لاجتياحهما العراق.

من جهة ثانية، دعمت إيران قرار إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. وفي المقابل، تساند أغلبية الشعب الأميركي والإيراني هذا القرار أيضًا، مع أنه مرفوض رفضًا قاطعًا بالنسبة إلى حكومة الولايات المتّحدة والأطراف السياسية التابعة للبلدين، وبالكاد يأتي أحد على ذكره في المناقشات السائدة.

وبالإضافة إلى ذلك، توافق أغلبية ساحقة من الأميركيين والإيرانيين والدول النامية (مجموعة 77 التي تضم الآن 130 بلدًا) على تمتع إيران «بحقوق ثابتة» على غرار الدول المشاركة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية «في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها لأهداف سلمية ومن دون تمييز». وكانت هذه الحقوق لتنطبق أيضًا على إسرائيل وباكستان والهند لو قبلت هذه المعاهدة.

وفي موازاة ذلك، عندما تكتب الصحف، كما تكتب عادةً، أنّ إيران

تتحدى «العالم» لدى تخصيبها اليورانيوم، فهي تعتمد مفهومًا مثيرًا للاهتمام لـ»العالم».

أما من حيث التفتيش، فقد برهنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن كفاءة عالية، وإن مُنحت دعمًا أكبر من الدول الكبرى فيمكن أن تتحسّن أكثر فأكثر.

وفي هذا الإطار، قدم زيف ماوز، أحد المحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين الرفيعي المستوى، أدلةً دامغةً على أن برامج إسرائيل النووية تسيء إلى أمنها. كما أنه حثّ إسرائيل على «إعادة النظر جديًا في سياستها النووية والاستفادة من تقدمها في هذا المجال للتوصّل إلى اتفاق إقليمي يقضي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط».

ونظرًا إلى عظمة قوة واشنطن فإنّ موقفها يمكن أن يكون حاسمًا. وفي الواقع، مدح الغرب إدارة واشنطن لأنها مالت أخيراً إلى الدبلوماسية بعد أن كانت تعتمد على الهيمنة العسكرية العدائية. إنما لا يتشارك العالم كلّه في هذا الإعجاب.

فبعد زيارة الرئيس بوش في كانون الثاني/يناير 2008 دول الخليج كتب تشارلز فريمان، الخبير في شؤون الشرق الأوسط والسفير السابق، «إنّ العرب مضيافون إلى درجة كبيرة، وهم يرحبون بضيوفهم أفضل ترحيب حتى ولو لم يحبّوا هؤلاء الضيوف. ومع ذلك، عندما زارهم الرئيس الأميركي وتحدّث عن إيران، كتبت أبرز صحيفة سعودية صادرة باللغة الإنكليزية شاجبةً «إنّ السياسة الأميركية أبعد من أن تكون دبلوماسيةً تحقق السلام وأقرب إلى أن تكون جنونًا يولّد الحرب»».

كما أنّ التطورات على الساحة الأوروبية محفوفة بالمخاطر، لأنه من البديهي لقادة حلف شمال الأطلسي أن يكونوا قوةً تسعى إلى تحقيق السلام، في حين تتبدل رؤية معظم العالم الذي يتذكّر أعمال الغرب الخيّرة بطرائق مختلفة. كما ينطبق الأمر نفسه على روسيا.

في الواقع، ساد الأمل بسلام طويل الأجل أوروبا عندما سقط الاتحاد السوفياتي. كان ميخائيل غورباتشوف قد وافق على انضمام ألمانيا الموحّدة إلى حلف شمال الأطلسي في خطوة بعثت الدهشة نظرًا إلى التاريخ بينهما. فألمانيا وحدها دمّرت روسيا مرّتين في ذلك القرن، والآن ستنضمّ إلى تحالف عسكري عدائي تقوده القوة العظمى في العالم.

ولكن، كان هناك بديل: فقد وافق الرئيس بوش الأب على ألا يمتدّ حلف شمال الأطلسي إلى الشرق، ما منح روسيا بعض الأمان. وإنما

انتهك حلف شمال الأطسي الاتفاق الشفوي بتوسّعه في الحال إلى ألمانيا الشرقية. واستمرّ الرئيس كلينتون في نكث وعوده التي أطلقها في هذا الاتفاق. فبالإضافة إلى التوسّع شرقًا، رفض حلف شمال الأطلسي اقتراح روسيا (مع أوكرانيا وبيلاروسيا) بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي رسميًا تمتد من القطب الشمالي إلى البحر الأسود وتضمّ أوروبا الوسطى.

وفي المقابل، تراجعت روسيا عن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية الذي كانت قد اعتمدته في الاتفاق بين بوش وغورباتشوف. فلجأت إلى سياسة البدء بالاستعمال التي لم يتخلَّ عنها حلف شمال الأطلسي يومًا.

فارتفعت حدة التوتر بسرعة عندما تولّى بوش الابن مقاليد الحكم وبدأ بالخطابات المُهددة وبتوسيع القدرة العسكرية الهائلة والعدوانية، ذلك فضلاً عن التراجع عن معاهدات أمنية أساسية والاعتداء المباشر. في المقابل، وكما هو متوقّع، ردّت روسيا بزيادة قدرتها العسكرية أيضًا وتبعتها لاحقًا الصين.

والجدير ذكره أنّ برامج الدفاع الصاروخي البالستي تمثل تهديدًا في ذاتها، لكون كل الأطراف تعرف جيّدًا أنّ الدفاع الصاروخي البالستي هو سلاح يُستعمل لتوجيه الضربة الأولى، وقد يكون قادرًا على إلغاء أي ضربة في المقابل، ومن ثم تقويض قدرات الردع. وفي السياق نفسه، وصفت مؤسسة راند شبه الحكومية الدفاع الصاروخي البالستي بأنه «ليس مجرّد درع بل هو ممكّن للتحرّك الأميركي».

وكتب المحللون العسكريون في الصحف السياسية موافقين على هذا الوصف. فقد كتب آندرو باسيفيش في صحيفة National Interest المحافظة «لا يهدف الدفاع الصاروخي حقًا إلى حماية أميركا، بل هو وسيلة للهيمنة العالمية». أما لورانس كابلان من مجلة نيوريبابليك الليبرالية فكتب في هذا الخصوص، أنّ الدفاع الصاروخي البالستي «يهدف إلى المحافظة على قدرة أميركا على ممارسة سلطتها في الخارج، ولا علاقة له بالدفاع بل يرمي إلى الهجوم، ولهذا السبب بالتحديد نحتاج إليه».

وتوصّل المحللون الاستراتيجيون الروس إلى النتيجة نفسها. فوفقًا للمحللين الأميركيين جورج لويس وثيودور بوستول، ما عاد في إمكان الروس ألا يعتبروا أنّ منشآت الدفاع الصاروخي البالستي في بولندا وجمهورية تشيكيا تمثل خطرًا حقيقيًا على أمنهم.

في الواقع، لطالما استخفّ صناع السياسات الأميركيون بالحقّ في الهيمنة على العالم. إلا أنّ عصر الهيمنة الأميركية بدأ يتهرأ من صلبه.

ففي السنوات القليلة الماضية، اتخذت دول أميركا الجنوبية خطوات للتهرّب من السيطرة الأميركية. فدول المنطقة تميل إلى التكامل وهو شرط أساسي لتحقيق الاستقلال ومواجهة مشاكل داخلية شائكة، أهمها سيطرة الأثرياء وخصوصًا أقلية من البيض على بحر من البؤس والمعاناة.

كما أنّ العلاقات بين دول الجنوب بدأت تتعزّز لتربط مثلاً كلاً من البرازيل وجنوب إفريقيا والهند بعضها ببعض. وكذلك، بدأ الشرق الأوسط وإفريقيا يوفّران بدائل من السيطرة الغربية، خصوصًا مع ازدياد قوة الصين الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلاثة أطراف كانت، على مدى سنوات، تتحكم في الاقتصاد الدولي، وهي أميركا الشمالية وأوروبا وشرق وشمال شرق آسيا. أما الآن فانضمّت منطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا إلى اللائحة.

وإنما تبقى الولايات المتّحدة هي الأقوى في مجال واحد وهو استعمال القوة، فهي تصرف أموالاً طائلة توازي القيمة التي يصرفها سائر بلدان العالم أجمع، مع العلم أنها أكثر تقدمًا على الصعيد التكنولوجي أيضًا. إلا أنّ العالم أصبح أكثر تنوّعًا.

في الواقع، تلجأ الولايات المتحدة إلى وسيلتين تقليديتين للمحافظة على سيطرتها ألا وهما العنف والمضايقة الاقتصادية. ولكن بدأت فاعلية هاتين الوسيلتين تتراجع، من دون أن تتخلى الولايات المتحدة عنهما.

حذّرت وزارة الخزينة الأميركية في آذار/مارس 2008، المؤسسات المالية العالمية من التعامل مع المصارف التي تملكها الدولة الإيرانية. وقد حققت هذه التحذيرات النتائج المرجوة. فبفضل أحكام مرسوم باتريوت الأميركي، أصبح يحق لواشنطن أن تمنع أي مؤسسة مالية تخالف التوجيهات الأميركية من الدخول إلى السوق المالية الأميركية.

وعليه، لن يجرؤ الكثيرون على مواجهة تهديد مماثل، حتى الصين. ولم يبالغ جون ماك غلين، المحلل الاقتصادي الأميركي، عندما وصف في آذار/مارس 2008 تحذير وزارة الخزينة بأنه إعلان للحرب على إيران، لأنه قد يعزل هذه الأخيرة عن الاقتصاد الدولي.

واللافت أنّ تحليل ماك غلين مدعوم من مصدر مفاجئ، ألا وهو بيان لـ«استراتيجية ضخمة جديدة» صدر في كانون الثاني/يناير 2008 عن خمسة قادة رفيعي المستوى كانوا سابقًا في حلف شمال الأطلسي. وجاء في البيان «لا مجال للاستغناء عن الأسلحة النووية وعن خيار الاستخدام للمرة الأولى لأنّه، بكل بساطة، من غير الواقعي أن نُحلّ عالمًا خاليًا من السلاح

النووي».

ويضيف القادة قائلين: ومن بين «أعمال الحرب» الممكنة التي لا بدّ من التنبه إليها، نجد «استنزاف القوة الإضافية» التي تمنحنا إياها «الأسلحة المالية». لذلك، يعتمدون العقيدة التقليدية أي إنّ التلويح باستخدام هذه الأسلحة يمثل في ذاته «عملاً حربيًا» عندما يصدر عن غيرهم. أما عندما نستخدمه نحن، فعليًا لا فرضيًا، فيتحوّل إلى وسائل محقة للدفاع عن النفس على غرار أي عدوان تنفّذه الدول المفضّلة.

إنها لمعجزة حقًا أنّ البشرية ما زالت مستمرّة في هذه الحقبة الطويلة من الأسلحة النووية. ولكن علينا ألا نستخفّ بتحذير «نهاية العالم قريبة» الذي أطلقه روبرت ماكنمارا إن استمررنا على هذا المنوال.

ونشير إلى أنّنا إن لم نستطع رفع التحديات التي نواجهها، فسنؤكّد توقعات إرنست ماير أحد أبرز الشخصيات في علم الأحياء الحديث، أي إنّ الذكاء الخارق هو خطأ من أخطاء التطوّر لا يستمرّ إلا فترة قصيرة من زمن التطوّر.

رحلة برية إلى الشرق الأوسط

29 أيار/مايو 2008

سافر الرئيس بوش في منتصف أيار/ مايو (2008) إلى الشرق الأوسط لجعل شرعيته أكثر صلابة في الشطر من العالم الذي مثّل محط تركيزه الأساسي في أثناء فترة ولايته.

كانت لهذه الرحلة وجهتان رئيسيتان، تم اختيار كل منهما للاحتفال بذكرى أساسية سنوية: كانت إسرائيل تحتفل بالذكرى السنوية الستين لتأسيسها واعتراف الولايات المتحدة بها، في حين كانت تحتفل المملكة العربية السعودية بالذكرى الخامسة والسبعين لاعتراف الولايات المتحدة بتأسيس المملكة حديثًا.

وكانت هذه الخيارات سليمة في ضوء التاريخ وثبات سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: السيطرة على النفط ودعم وكلائها الذين يساهمون في الحفاظ عليها.

ومع ذلك، لم يغفل سكان المنطقة عن أمر ما. فعلى الرغم من احتفال بوش بذكرى تأسيس إسرائيل، لم يعترف (ناهيك بإحياء الذكرى) بالحدث المقترن بالسنوات الستين الماضية أي بتدمير فلسطين، النكبة، كما يسمّي الفلسطينيون الأحداث التي أدت إلى طردهم من أراضيهم.

وفي خلال الأيام الثلاثة التي أمضاها في القدس، كان الرئيس مشاركًا متحمسًا في الأحداث الباذخة وحرص على الذهاب لزيارة ماسادا الذي يقع بجانب موقع القومية اليهودية المقدّس.

ولكنه لم يزر مقر السلطة الفلسطينية في رام الله ولا مدينة غزّة ولا مخيم اللاجئين ولا قرية قلقيلية - التي يخنقها الجدار الفاصل، الذي أصبح اليوم جدار الضم في ظل الاستعمار الإسرائيلي غير القانوني وبرامج التنمية التي أيدها بوش رسميًا، وقد كان الرئيس الأول الذي يقوم بذلك.

ولم يكن واردًا أن يكون له أي اتصال بقادة حماس ونوابها الذين اختيروا في الانتخابات الحرة الوحيدة في العالم العربي، فهناك الكثير منهم في السجون الإسرائيلية من دون إخضاعهم لأي إجراءات قضائية.

والواقع أنّ الذرائع التي كانت وراء هذا الموقف لم تكن مبنيةً على تحليل معمّق. كما أن دعوة حماس مرارًا إلى حل الدولتين لم تكن وفقًا لإجماع دولي بالأمر المهم، فقد رفضته الولايات المتّحدة وإسرائيل طوال أكثر من ثلاثين عامًا ولا تزال حتى اليوم.

سمح بوش للرئيس الفلسطيني المفضل لدى الأميركيين محمود عباس بالمشاركة في الاجتماعات التي عقدت في مصر مع عدد من القادة الإقليميين.

وقد كانت زيارة بوش الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية في كانون الثاني/ يناير 2008. كما سعى في الرحلتين إلى جذب المملكة إلى الحلف المناهض لإيران الذي يعمل على تشكيله ولكن من دون جدوى. لم يكن ذلك بالمهمة السهلة على الرغم من القلق الذي يبديه الحكام السنّة حيال «الهلال الشيعي» والنفوذ الإيراني المطرد الذي وصف عادة بالـ «العدواني».

أما بالنسبة إلى القادة السنّة، فهم يعدّون التعايش مع إيران أفضل من مواجهتها. وعلى الرغم من أنّ الرأي العام مهمش، لا يمكن استبعاده تمامًا. ففي استطلاع للرأي شمل أخيراً السعوديين، احتل بوش مرتبة متقدمة على أسامة بن لادن في الفئة «غير المرغوب فيهم البتة»، وأكثر من ضعفي الرئيس الإيراني أحمدي نجاد وأمين عام حزب الله حسن نصرالله، حليف إيران الشيعي في لبنان.

تعود العلاقات الأميركية ـ السعودية إلى تاريخ الاعتراف بالمملكة في العام 1933. فليس من قبيل المصادفة أن يحدث ذلك في العام الذي حصلت فيه شركة ستاندرد كاليفورنيا على امتياز النفط، وبدأ علماء الجيولوجيا الأميركيون باستكشاف ما تحوّل إلى أكبر احتياطي نفطي في العالم.

تحركت الولايات المتّحدة بسرعة لتضمن سيطرتها الخاصة، فاتخذت الخطوات المهمة في العملية التي ستتولى من خلالها السلطة على العالم من بريطانيا، التي ضعفت ببطء وأصبحت «شريكًا صغيراً». كما عبرت الوزارة الخارجية البريطانية عن أسفها وعدم قدرتها على مواجهة «الإمبريالية الاقتصادية الخاصة بمصالح الشركات الأميركية التي تنشط على نحو كبير بتوجيه وإرشاد من سياسة التعاون الدولية الخيرة والمنسوبة « التي «تحاول إزاحتنا».

ولد التحالف الأميركي-الإسرائيلي القوي في العام 1967، حين قدمت

إسرائيل للولايات المتّحدة خدمة تدمير المركز الرئيسي للقومية العربية العلمانية، مصر ناصر، وحماية الحكام السعوديين من التهديد القومي العلماني.

وكان المخططون الأميركيون قد اعترفوا منذ عقد من الزمن، بأنّ «النتيجة الطبيعية المنطقية» للمعارضة الأميركية» حيال القومية العربية «المتطرفة» (المستقلة) ستكمن «في دعم إسرائيل بصفتها القوة الموالية الوحيدة للغرب الباقية في الشرق الأوسط.»

لقد ازدادت استثمارات الشركات الأميركية في إسرائيل في مجال صناعة التكنولوجيا بقوة بما في ذلك إنتل وهيوليت باكر ومايكروسوفت ووارن بافيت وغيرها، بالاشتراك مع كبار المستثمرين من اليابان والهند - وفي الحالة الأخيرة، جاء التحالف الاستراتيجي النامي بين أميركا وإسرائيل والهند.

مما لا شك فيه هو أنّ عوامل أخرى تكمن وراء العلاقة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل. وقد ذكرت الصحافة الأسترالية أنّ بوش استدعى في القدس «روابط الكتاب» أي الإيمان» الذي يتقاسمه المسيحيون أمثاله واليهود» من دون أن يتقاسمها المسلمون على ما يبدو أو المسيحيون العرب حتى الموجودون في بيت لحم التي عزلت اليوم عن القدس، على بعد كيلومترات، من خلال مشاريع البناء الإسرائيلية غير الشرعية.

دانت الصحيفة السعودية بوش بشدة «لجرأته في تسمية إسرائيل وطن الشعب المختار» - وهي مصطلحات الغلاة المتشددين الدينيين الإسرائيليين. وقد أضافت الجريدة أنّ «انحطاط بوش الأخلاقي قد برز بكليته حين جاء لماماً على ذكر دولة فلسطينية عندما تحدث عن رؤيته إلى المنطقة للسنوات الستين المقبلة».

لا يصعب علينا إدراك السبب الذي دفع بوش إلى تبنّي سياسة تركز على تمتين العلاقات مع إسرائيل والقادة السعوديين مع أخذ مصر في الاعتبار، وتزدري الفلسطينيين ومصابهم الأليم، إذا استثنينا بعض التعابير البليغة.

نحن لا نحتاج إلى أن نتوقف كثيراً عند الفكرة القائلة بأن خيارات الرئيس لا تمت بصلة إلى العدالة أو حقوق الإنسان أو رؤية «تعزيز الديمقراطية» التي استحوذت عليه ما إن سقطت ذرائع الغزو على العراق.

ولكنّ خيارات بوش تتماشى والمبدأ العام المتبع بكثير من الثبات:

يتم تعيين الحقوق وفقًا لما يخدم السلطة.

إنّ الفلسطينيين فقراء وضعفاء متشتتون لا أصدقاء لهم. فمن البديهي إذًا ألا يكون لهم أي حقوق. وفي تناقض حاد، تملك المملكة السعودية موارد هائلة من الطاقة، وتعد مصر الدولة العربية الكبرى أما إسرائيل فهي دولة غربية ثرية ومركز القوة في المنطقة مع القوات الجوية والمدرعات، التي قيل أنها الأكبر حجمًا والأكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية من أي سلطة في الحلف الأطلسي (بغض النظر عن راعيها)، بالإضافة إلى مئات الأسلحة النووية والاقتصاد المعسكر المتقدم والمرتبط ارتباطًا وثيقًا بالولايات المتحدة.

وعليه، يمكن توقع ملامح المنهجية المعتمدة.

نفط العراق: صفقة مع الشيطان

6 تموز/يوليو 2007

تطرح الصفقة التي تعقد حاليًا بين وزارة النفط العراقية وشركات النفط الغربية الأربع الكبرى أسئلةً خطيرةً عن نوع الاجتياح الأميركي للعراق واحتلاله. يجب طرح هذه الأسئلة من دون شك على المرشحين للرئاسة ومناقشتها في الولايات المتّحدة وبالطبع في العراق المحتل، حيث يبدو أن الشعب يتمتع بدور ضئيل أو حتى معدوم في اختيار مستقبل وطنه.

وتجري المفاوضات حاليًا مع شركات إيكسون موبيل وشال وتوتال وبي بي، وهي كانت في الأصل شريكة في شركة نفط العراق منذ عشر سنوات، وقد انضمت إليها اليوم شركة شيفرون وشركات نفطية صغيرة أخرى، وذلك من أجل تجديد الامتياز النفطي الذي فقدته هذه الشركات بسبب سياسة التأميم، التي تم فرضها في خلال سنوات سيطرة منتجي النفط على مواردهم الخاصة. فطغت العقود الخالية من المنافسة التي أبرمتها الشركات النفطية بمساعدة مسؤولين أميركيين على ما يبدو على العروض التي تقدمها أكثر من أربعين شركة أخرى، بما فيها شركات صينية وهندية وروسية.

وفي هذا السياق، كتب أندرو إي. كرامر في صحيفة New York Times «ثارت الشكوك لدى كثر في العالم العربي وبعض الأميركيين، بأن الولايات المتحدة أطلقت حرب العراق بالضبط لتضمن الثروة النفطية التي تنص هذه العقود على استخراجها.

من ناحية أخرى، قد يكون الاحتلال العسكري قد أخذ المبادرة في إعادة ترميم شركة نفط العراق المكروهة، التي فُرضت في خلال الولاية البريطانية «من أجل استهلاك الثروة العراقية عبر صفقة استغلالية شهيرة»، بحسب ما كتب سيموس ميلني في صحيفة Guardian البريطانية.

كما تتحدث تقارير لاحقة عن تأخر في عمليات المزايدة. فقد كانت تحدث أمور كثيرة سرًّا ولم يكن من المفاجئ أن تبرز فضائح جديدة.

في الواقع، لا يصعب فهم سبب القلق بشأن نفط العراق، فهو

يضم على الأرجح ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم. فضلاً عن ذلك، إن كلفة استخراج هذا النفط زهيدة جدًا إذ لا يتطلب الحفر في الجليد أو الصخر أو الرمل النفطي أو أعماق البحار. بالتالي، فمن أولويات المخططين الأميركيين أن يبقى العراق تحت السيطرة الأميركية قدر الإمكان، بصفة دولة عميلة مطيعة، ستضم أيضًا قواعد أميركية رئيسية في قلب احتياطي النفط العالمي الرئيسي.

لطالما كان من الواضح كفايةً أن هذه الغايات كانت تكمن وراء الاجتياح وتبين ذلك من خلال الأعذار المتتالية والغامضة لتبريره، مثل أسلحة الدمار الشامل وعلاقة صدام بالقاعدة ونشر الديمقراطية ومحاربة الإرهاب الذي ازداد بشدة نتيجة الاجتياح كما كان متوقعًا.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر الأخير، [2007]، برزت المخاوف الأساسية عندما وقّع الرئيس بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي «إعلان مبادئ»، متجاهلين الكونغرس الأميركي والبرلمان العراقي وشعبي الدولتين.

فأبقى هذا الإعلان المجال مفتوحًا أمام احتمال وجود عسكري أميركي بعيد الأمد وغير محدد في العراق يشمل على الأرجح بناء قواعد جوية ضخمة في أرجاء البلاد، وإنشاء «السفارة» الضخمة في بغداد.

ضمّ الإعلان أيضًا تصريحًا وقحًا بشكل ملحوظ بشأن استغلال موارد العراق. ذُكر فيه أن على الاقتصاد العراقي، أي موارده النفطية بالطبع، أن يكون متوافرًا أمام الاستثمار الخارجي، «وخصوصاً الاستثمار الأميركي». وبمعنى آخر، لقد اجتحنا دولتكم لنسيطر عليها ونحصل على امتياز الوصول إلى مواردكم.

وثبتت خطورة هذا الالتزام في كانون الثاني/ يناير [2008] عندما أصدر الرئيس بوش «إعلان توقيع» تضمن رفضه كل قرار تشريعي يقيد التمويل «لبناء أية منشآت أو قواعد عسكرية من أجل تركيز القوات المسلحة الأميركية في العراق بشكل دائم» أو «فرض السيطرة الأميركية على موارد النفط في العراق». يصعب إيجاد تعبير آخر عن أسباب الاجتياح الحقيقية، وهذا لا يدهش الأشخاص المتعودين وضع السياسات على مرّ عدة سنوات.

ويشكل اللجوء المفرط إلى «إعلانات التوقيع» الهادفة إلى توسيع السلطة التنفيذية اختراعًا آخر لبوش، دانته رابطة المحامين الأميركية باعتباره «منافيًا لأحكام القانون وللفصل بين السلطات بموجب الدستور». ولكن من دون جدوى.

ولم يكن مدهشاً أن يثير الإعلان احتجاجات فورية في العراق وفي نقابات عراقية أخرى مستمرة حتى في ظل القوانين القاسية المعادية للعمال، التي وضعها صدام وما زالت تحافظ عليها سلطة الاحتلال.

وفي حملة واشنطن الدعائية، تؤدي إيران دورًا معطلاً للسيطرة الأميركية في العراق. فيُلقى اللوم على إيران بشأن المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق. فتنظر وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس في حل بسيط وهو سحب «القوات الأجنبية» و«الأسلحة الأجنبية» من العراق، وهي تعني بالطبع قوات إيران وأسلحتها وليس قواتنا وأسلحتنا.

ويزيد الصراع حول برنامج إيران النووي من حدة الاضطرابات. فتترافق سياسة بوش «لتغيير النظام» في إيران مع تهديدات مشؤومة بفرض القوة (وهنا يؤيد مرشحا الرئاسة الأميركية سياسة بوش). كما يذكر أن السياسة تشمل الإرهاب في إيران، الذي يعتبر أيضًا مشرعًا لقادة العالم. أيدت غالبية الشعب الأميركي الحل الدبلوماسي بدلاً من استخدام القوة ولكن لا شأن للرأي العام أبدًا في وضع السياسات، ولا ينطبق ذلك على هذه الحالة.

وما يثير السخرية هو أن العراق تحول إلى ملكية أميركية ـ إيرانية مشتركة، تشكل فيها حكومة المالكي القطاع العراقي الذي يلقى معظم دعم إيران. فمن يعرف بالجيش العراقي، ما هو إلا ميليشيا أخرى تعتمد بشكل واسع على لواء بدر الذي تلقى تدريبه في إيران وقاتل إلى جانبها في حربها ضد العراق.

ويلحظ نير روزن، وهو أحد أكثر المراسلين دهاءً واطلاعًا في المنطقة، أن إيران تبغض هي أيضًا مقتدى الصدر الذي تستهدفه عمليات المالكي وأميركا العسكرية. فهو رجل مستقل يلقى دعمًا كبيرًا في العراق، ما يعني أنه خطر.

وكتب روزن في هذا السياق «من الواضح أن إيران دعمت رئيس الوزراء المالكي والحكومة العراقية ضد من يسمونه «المجموعات المسلحة غير الشرعية» (أي جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر) في الصراع الأخير في البصرة، وهو أمر غير مستغرب إذ إن وكيلهم الرئيسي، المجلس العراقي الإسلامي الأعلى، يهيمن على الحكومة العراقية وهو الداعم الرئيسي للمالكي».

ويختم روزن قائلاً: «لا حرب بالوكالة في العراق لأن الولايات المتحدة وإيران تتشاركان في الوكالة نفسها».

فعلى الأرجح أن طهران مسرورة برؤية الولايات المتّحدة تشكل

وتحافظ على حكومة عراقية منفتحة على التأثير الأميركي. أما بالنسبة إلى الشعب العراقي، فتبقى هذه الحكومة كارثية ومن المحتمل جدًا أن يكون الآتي أعظم.

يشير ستيفن سايمون في مجلة فورين أفيرز إلى أن الاستراتيجية الأميركية لمكافحة التمرد «تعزز القوى الثلاث التي لطالما كانت تهدد الاستقرار في دول الشرق الأوسط، وهي القبلية والهيمنة والطائفية». وقد تكون النتيجة «دولة مركزية قوية يقودها مجلس عسكري قد يشبه» نظام صدّام.

وإذا حققت واشنطن أهدافها، تصبح أعمالها مبرّرة. ولكن ردات الفعل اختلفت عندما نجح فلاديمير بوتين في فرض سيطرته على الشيشان، متجاوزًا إنجازات الجنرال دافيد بيترايوس في العراق. ولكن تلك روسيا وهذه الولايات المتحدة، والمعايير تختلف كثيرًا.

أما في الولايات المتحدة، فقد تمّ إسكات الديمقراطيين الآن بسبب نجاح الجيش الأميركي المزعوم في كسح العراق. ويعكس صمتهم غياب انتقادات مبدئية للحرب. وبرؤية العالم من هذا المنظار، يمكن تبرير الحرب والاحتلال إذا نجح أصحابها في تحقيق أهدافهم. وفي هذه الحال، تحصلون على صفقات النفط الحبيبة مع الأرض.

في الواقع، يعدّ الاجتياح برمته جريمة حربية، لا بل أفظع جريمة دولية تختلف عن جرائم الحروب الأخرى فقط بأنها تحوي في داخلها كل الشرّ الذي يتبعها، بحسب تعريف محكمة نورمبرغ. ويعد هذا الموضوع أحد الموضوعات التي لا يمكن مناقشتها في حملات الانتخابات الرئاسية أو في أي مكان آخر. لماذا نحن في العراق؟ بماذا ندين للعراقيين في مقابل تدمير وطنهم؟ وفيما تؤيد غالبية الأميركيين انسحاب بلادهم من العراق، هل تلقى أصواتهم آذانًا صاغية؟

التهديدات النووية: كل الخيارات مطروحة على الطاولة

31 تموز/يوليو 2008

تعد التهديدات النووية والتهديدات المضادة ضمنية في عصرنا ولكن أصبحت على ما يبدو أكثر إصرارًا.

انتهى اجتماع تموز/يوليو 2008 الذي عقد في جنيف، والذي جمع بين إيران والقوى الست الكبرى في العالم، حول البرنامج النووي من دون إحراز أي تقدم. وقد أثنى الجميع على إدارة بوش بشدة لتحولها إلى اعتماد موقف توافقي ـ وبالتحديد في ما يخص السماح للدبلوماسي الأميركي بالحضور من دون أن يشارك ـ في حين تم انتقاد إيران لتقاعسها عن التفاوض بجدية. وقد حذرت تلك القوى إيران من أنها قد تواجه قريبًا أشد العقوبات في حال لم توقف برامج تخصيب اليورانيوم الخاصة بها.

وفي هذه الأثناء، تم التصفيق للهند لموافقتها على اتفاق نووي مع الولايات المتّحدة، من شأنه أن يسمح بتطوير أسلحتها النووية بفاعلية، خارج حدود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) بمساعدة البرامج النووية بالإضافة إلى مكافآت أخرى - وخصوصًا، الشركات الأميركية التواقة إلى دخول سوق الهند للتطوير النووي والأسلحة، وإعطاء النواب الذين وقّعوه رشى وافرة، تحية لديمقراطية الهند المزدهرة. وقد لاحظ مايكل كريبون بعقلانية، وهو المؤسس المشارك لمركز ستيمسون ومتخصص بارز في التهديدات النووية، أنّ قرار واشنطن «وضع الأرباح قبل حظر الانتشار النووي» يمكن أن يعني نهاية هذه المعاهدة في حال حذا الآخرون حذوها فضلاً عن ازدياد الأخطار في كل مكان.

وفي الفترة نفسها، أجرت إسرائيل، وهي دولة أخرى تحدت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مع الدعم الغربي، مناورات عسكرية على نطاق واسع في شرق البحر المتوسط، تم فهمها على أنها تمهيد لقصف المنشآت النووية الإيرانية.

وكتب المؤرّخ الإسرائيلي البارز بيني موريس في مقال افتتاحي في

صحيفة New York Times تحت عنوان «استخدام القنابل لتجنب خطر الحرب»، أنّه يجب على القادة الإيرانيين أن يرحبوا بالقصف الإسرائيلي بالأسلحة التقليدية لأنّ «البديل هو تحول إيران إلى أرض خراب نووية».

أكان ذلك عمدًا أم لا، أعاد موريس إحياء فكرة قديمة. ففي الخمسينيات، نصحت وجوه بارزة من حزب العمل الإسرائيلي مناقشة داخلية «سيجن جنوننا إذا عبروا الحدود»، مهددين بإسقاط جدران المعبد على طريقة «الهجوم الانتحاري» الأول على يدي شمشون المحترم الذي أدى انتحاره إلى قتل عدد من الفلسطينيين يفوق العدد الذي أقدم على قتلهم طوال حياته.

وبحسب قول المحلل الاستراتيجي الإسرائيلي زيف ماوز، يمكن أن تضر أسلحة إسرائيل أمنها الخاص. لكن وكما وضّح التاريخ، غالبًا ما لا يحتل الأمن الأولوية العليا لدى مخططي الدولة. يمكن أيضاً لـ«عقدة شمشون» كما يسميها المعلقون الإسرائيليون، أن تدفع الزعيم إلى إنجاز المهمة الموكلة إليه بتدمير إيران، أو أننا سنشعل المنطقة وربما العالم.

كما أنه ليس سهلاً تجاهل «عقدة شمشون» التي قامت عقيدة «العالم كله ضدنا» بتعزيزها. وبعد وقت قصير من غزو لبنان عام 1982، الذي أدى إلى قتل 15000 إلى 20000 شخصٍ في محاولة غير مبرّرة لضمان سيطرة إسرائيل على الأراضي المحتلة، كتب أرييه إلياف وهو أبرز مؤيدي السلام الإسرائيليين، أنّ «موقف هؤلاء الذي أدى إلى قيام عقدة شمشون التي علينا قتل الوثنيين ودفنهم حولنا على أساسها في حين علينا أن نموت معهم»، هو ضرب من ضروب «الجنون» الذي كان سائدًا في ذلك الحين ولا يزال حتى اليوم.

وقد اعترف محللو الولايات المتّحدة العسكريون، كما كتب العقيد وارنر فار عام 1999 بأن «أحد مقاصد الأسلحة النووية الإسرائيلية الذي لم يتم ذكره في الكثير من الأحيان ولكنه واضح، يكمن في استخدامها في الولايات المتحدة» لضمان الدعم الأميركي المتسق للسياسات الإسرائيلية ـ أو أي شيء آخر.

ويرى آخرون مخاطر أخرى. ففي العام 1999، لاحظ الجنرال لي باتلر، وهو قائد أعلى سابق للقيادة الاستراتيجية الأميركية، أنّه «لأمر خطير إلى أبعد الحدود أن يكون في ما نسمّيه مرجل العدادات، أي الشرق الأوسط، أمة تسلّح نفسها ظاهريًا بمخزون احتياطي من الأسلحة النووية، وربما مئات المخازن وتحفز الدول الأخرى على القيام بذلك». لا يرتبط هذا

الواقع أبدًا بالمخاوف المتعلقة بالبرامج النووية الإيرانية، ولكنه خارج جدول الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، لا تندرج المادة 2 من ميثاق الأمم المتّحدة، التي تحظر التهديد باستعمال القوة في الشؤون الدولية، في جدول الأعمال. ولكن أشار كلا الطرفين السياسيين الأميركيين بإصرار إلى شجبها معلنين أنّ «كل الخيارات مطروحة على الطاولة» في ما يخص البرامج النووية الإيرانية.

ويتجاوز بعضهم مثل جون ماكين مازحًا بشأن كم قد يكون ممتعًا تفجير إيران وقتل الإيرانيين، على الرغم من أنّ روح الدعابة قد يكون فقد مع «لا إنسانية» العالم، لاستعارة مصطلح يستخدمه المؤرخ البريطاني مارك كيرتيس بشأن أولئك الذين لا يستحقون انتباه ذوي الامتياز والسلطة.

ويعلن باراك أوباما أنه سيفعل «كل ما في استطاعته» لمنع إيران من كسب القدرة على إنتاج الأسلحة النووية. فالشعوب اللاإنسانية تدرك بلا ريب أنّه قادر على شن حرب نووية.

وقد قضت بعض الأصوات الصادرة من الغرف الخلفية على جوقة استنكارات ضد هتلر الجديد في طهران والتهديدات التي فرضتها للبقاء. وقد حذر رئيس الموساد السابق إفرام هاليفي أخيراً من أنّ أي هجوم إسرائيلي على إيران «يمكن أن يكون له تأثير في السنوات المئة المقبلة».

كما أضاف مسؤول كبير سابق في الموساد لم يكشف عن اسمه: «يكمن إنجاز إيران في خلق صورة لنفسها على أنها قوة عظمى مخيفة في حين أنها نمر من ورق». وهو أمر غير دقيق تمامًا، فينبغي أن ينسب هذا الإنجاز إلى دعاية أميركية ـ إسرائيلية.

كان وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أحد المشاركين في اجتماعات تموز/ يوليو 2008، وقد عرض «الموقف العربي» بشكل موجز قائلاً: «من أجل العمل على التوصل إلى تسوية سياسية دبلوماسية ستحافظ إيران من خلالها على حق استعمال الطاقة النووية لأهداف سلمية» ولكن من دون أسلحة نووية.

وكان «الموقف العربي» موقف الإيرانيين نفسه إضافة إلى شعوب اللاإنسانية الأخرى. وفي 30 تموز/ يوليو 2008، كرر أعضاء حركة عدم الانحياز الـ120 تأييدهم السابق لحق إيران في تخصيب اليورانيوم وفقًا لمعاهدة حظر الانتشار النووي.

ووفقًا لاستطلاعات الرأي، لاقى الانضمام إلى اللاإنسانيين الأغلبية الأميركية الكبرى. فلم يؤيد الشعب الأميركي اللاإنساني الحق الإيراني في

تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية فحسب، وإنما دعم «الموقف العربي» أيضًا داعيًا إلى إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في كل المنطقة، وهي خطوة من شأنها أن تخفض التهديدات الرئيسية بشكل كبير، ولكنها أيضاً خارج جدول الأعمال المتعلقة بالحملات الانتخابية القوية التي لا يصح ذكرها على سبيل المثال.

ويؤكد بيني موريس لنا أنّ «كل وكالات الاستخبارات في العالم تعتقد أنّ البرنامج الإيراني مخصص لصنع الأسلحة.» وكما هو معلوم، حكم تقرير الاستخبارات الوطنية الأميركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007 «بثقة عالية أنّ في خريف 2003، ستوقف طهران برنامج الأسلحة النووية الخاص بها». فمن المشكوك فيه، على أقل تقدير، أن تختلف وكالات الاستخبارات التابعة لكل بلد من بلدان حركة عدم الانحياز في الرأي.

فينقل موريس على الأرجح معلومات صادرة عن الاستخبارات الإسرائيلية، تعمم إلى «وكالات الاستخبارات كافة» وفق المنطق نفسه الذي يعلمنا، أنّ إيران تتحدى «العالم» من خلال السعي إلى تخصيب اليورانيوم: كل العالم بصرف النظر عن الشعوب اللاإنسانية.

هناك بلبلة في الأوساط القومية المتطرفة (يعرفون بـ«المحافظين الجدد») أنه إذا فاز باراك أوباما في الانتخابات، فعلى بوش وتشيني أن يفجرا إيران نظرًا إلى عظمة تهديداتها التي لا تسمح بتركها في أيادي الحزب الديمقراطي الضخم. كما أظهرت تقارير سيمور هارش أخيراً أيضًا في مجلة نيويوركر، عن «العمليات السرية» للولايات المتحدة في إيران، المعروفة باسم الإرهاب الدولي إذا أُجريت من قبل الأعداء.

وفي حزيران/يونيو 2008، أوشك الكونغرس على إصدار قرار (القرار 362) يدعم اللوبي الإسرائيلي بشدة، داعيًا إلى محاصرة إيران – وهو أحد أعمال الحرب الذي يمكن أن يفجر الاحتدام الذي يخشاه كثيرون في المنطقة وفي العالم كله. ووفقًا لمارك وايسبروت من Alternet.org ، ظهر الضغط الذي قامت به الحركة المناهضة للحرب على ما يبدو ليتراجع عن هذا الموضوع، في حين من المحتمل أن يتبعه الآخرون.

تستحق الحكومة الإيرانية تنديداً شديداً على عدة تهم، ولكن تبقى التهديدات الإيرانية بناء يائساً لأولئك الذين ادعوا حق حكم العالم معتبرين أي عائق لحكمهم عدوانًا إجراميًا. هذا هو التهديد الأساسي الذي ينبغي أن يقلقنا، حيث أنه يتعلق بالعقول العاقلة في الغرب، وباللاإنسانية في بقية العالم.

جورجيا والمحافظون الجدد المحاربون في الحرب الباردة

9 أيلول/سبتمبر 2008

استسلم مارك توين أمام عجزه عن بسط سلاح السخرية الهائل الخاص به، نتيجة خشيته من فظائع القوات الأميركية في خلال اجتياح الفيليبين والرحلات الخطابية حول التحرير وحسن النية التي ترافق دائمًا جرائم الدولة.

وكان الجنرال فريديريك فانستن الشهير السبب المباشر في إحباطه. فتذمر توين قائلاً: «لم يكن أي تعليق ساخر على فانستن مثاليًا لأنه يمثّل قمة السخرية بنفسه... إنه تجسيد للسخرية».

وغالبًا ما تعود ثقة توين بنفسه إلى الذاكرة، وقد عادت في الأسابيع الأخيرة من الحرب بين روسيا وجورجيا وأوسيتيا.

تحدّث جورج بوش وكونداليزا رايس وغيرهما من الشخصيات الكبرى رسميًا عن قدسية الأمم المتّحدة والقانون الدولي، مهددين باحتمال إقصاء روسيا من المؤسسات الدولية «إذا اتبعت خطوات في جورجيا تتعارض ومبادئ الأمم المتّحدة».

فهم يعتبرون أنه لمن الواجب احترام سيادة كل الدول ووحدة أراضيها، «كل الدول» ما عدا تلك التي تختار الولايات المتحدة مهاجمتها، أي العراق وصربيا وربما إيران ولائحة طويلة معروفة من الدول الأخرى.

وينضم إليهم في هذا الشأن الشريك الأصغر. فقد اتهم وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميلباند روسيا بالمشاركة في «أشكال الدبلوماسية للقرن التاسع عشر» عبر اجتياح دولة مستقلة، وهو أمر لن تأخذه بريطانيا أبدًا في الاعتبار اليوم.

ويضيف ميلباند قائلاً: «إن عملاً كهذا ليس ببساطة الطريقة المُعتمدة في القرن الواحد والعشرين في إدارة العلاقات الدولية»، مرددًا أقوال صانع القرارات الرئيسي، «إن اجتياح دولة مجاورة مستقلة ... أمر غير مقبول في القرن الواحد والعشرين».

وفي هذا السياق، كتب سيرج هاليمي في مجلة لوموند ديبلوماتيك، أن التفاعل بين الأحداث الساخرة والأحداث الحقيقية أصبح «أكثر وضوحًا عندما أعاد ميكايل ساكاشفيلي الموالي لأميركا، حوالى ألفي جندي كان قد أرسلهم لاجتياح العراق، من أجل الدفاع عن حدود وطنه». والجدير ذكره أنّ هذه كانت إحدى أكبر الوحدات إلى جانب الدولتين المحاربتين.

كما انضم المحلل البارز، فريد زكريا إلى الجوقة مادحًا تعليق بوش على أن تصرف روسيا أمر غير مقبول اليوم، بخلاف القرن التاسع عشر «حين كان تدخل روسيا سيُعد مجرد تدبير تنفيذي اعتيادي لدولة ذات نفوذ». لذلك علينا وضع استراتيجية لجعل روسيا «على مسار العالم الحضاري»، الذي يعدّ التدخل بالنسبة إليه غير وارد.

ومن جهتها، أصدرت دول الميثاق السابع والأعضاء في مجموعة الدول الصناعية الثماني بيانًا «لشجب تصرف العضو الزميل في مجموعة الثماني»، أي روسيا التي لم تفهم الالتزام الإنكليزي، الأميركي الطويل الأجل بعدم التدخل. كما عقد الاتحاد الأوروبي اجتماعًا طارئًا نادرًا للتنديد بجريمة روسيا، وكان هذا الاجتماع الأول منذ اجتياح العراق الذي لم يلقَ أية اتهامات.

فدعت روسيا إلى انعقاد مجلس أمن الأمم المتحدة في جلسة طارئة، ولكن لم يتوصل المجلس إلى أي إجماع. فبحسب دبلوماسيي المجلس، رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا وآخرون التعبير الذي دعا الطرفين إلى «التنازل عن استخدام القوة».

تذكّر ردود الفعل هذه بملاحظات أورويل بشأن «اللامبالاة للواقع» التي يظهرها الوطني الذي «لا يوافق على أعمال فريقه الوحشية فحسب... بل يتمتع أيضًا بقدرة رهيبة على تجاهل وجودهم».

أما التاريخ الأساسي فليس موضع صراع خطير. فضم ستالين أوسيتيا وأبخازيا (مع مرافئها على البحر الأسود) إلى وطنه الأم جورجيا. (والآن يحث قادة الغرب بشدة على وجوب احترام توجيهات ستالين).

تمتعت المحافظات بحكم ذاتي نسبيًا إلى حين سقوط الاتحاد السوفياتي. ففي العام 1990، أبطل رئيس جورجيا القومي المتطرف زفياد غامساخورديا حكم المناطق الذاتي وغزا جنوب أوسيتيا. وأدت الحرب المُرة التي تلت إلى وقوع ألف قتيل وعشرة آلاف لاجئ.

فأشرفت مجموعة صغيرة من القوات الروسية على تنفيذ هدنة طويلة وغير مستقرة تم إبطالها في 7 آب/ أغسطس 2008، عندما أمر

رئيس جورجيا غامساخورديا قواته بالغزو. ونقلت صحيفة New York Times أنه بحسب «مجموعة شهود واسعة»، بدأ جيش جورجيا فورًا «بقصف الأحياء المدنية من مدينة تسخينفالي وقاعدة روسية لحفظ السلام فيها بالإضافة إلى قصف عنيف بالصواريخ والمدفعيات.»

أخرج الرد الروسي المتوقع قوات جورجيا من جنوب أوسيتيا وباشرت روسيا بالاستيلاء على أجزاء من جورجيا ومن ثم الانسحاب إلى جوار جنوب أوسيتيا، موقعةً خسائر فادحة ومتسببةً بفظائع شائنة. وكالعادة، وقع ثقل المعاناة على كاهل الفريق الأضعف.

والحقيقة هي أنّه في خلفية مأساة القوقاز قضيتان مصيريتان. تقوم القضية الأولى على السيطرة على الغاز الطبيعي وأنابيب النفط الممتدة من أذربيجان حتى الغرب. فاختار بيل كلينتون جورجيا متجاوزاً روسيا وإيران وتسلّح بشكل كبير لهذه الغاية. فلاحظ زبينيو بريجنسكي أنه لذلك تمثّل جورجيا «موقعًا استراتيجيًا عظيمًا بالنسبة إلينا».

وتجدر الإشارة إلى أن المحللين يصبحون أكثر تحفّظًا لدى شرح دوافع الولايات المتحدة الحقيقية في المنطقة كعذر للتهديدات الرهيبة وانحسار الحرية، كما يصعب تجنّب مطالب العراقيين بانسحاب جيش الاحتلال. وبالتالي، ألقى محررو صحيفة Washington Post اللوم على باراك أوباما لاعتبار أفغانستان «الجبهة المركزية» بالنسبة إلى الولايات المتّحدة، مذكرين إياه بأن العراق «يقع في قلب الشرق الأوسط الجيوسياسي ويحتوي على أحد أكبر احتياطي نفطي في العالم»، «فتحلّ أهمية أفغانستان الاستراتيجية أمام أهمية العراق». ويمثّل ذلك اعترافًا مرحّبًا به، ولو كان متأخرًا، بحقيقة الاجتياح الأميركي.

أما قضية الخلاف الثانية في القوقاز، فتقوم على توسع حلف شمال الأطلسي إلى الشرق. فبانهيار الاتحاد السوفياتي، أظهر ميخائيل غورباتشوف امتيازًا مفاجئًا في ظل التاريخ الحديث والحقائق الاستراتيجية، بحيث سمح لألمانيا الموحدة بالانضمام إلى تحالف عسكري عدواني.

وبحسب جاك ماتلوك، السفير الأميركي في روسيا في خلال السنوات المصيرية بين العام 1987 والعام 1991، وافق غورباتشوف على هذا الامتياز على أساس «ضمان عدم توسع سلطة حلف شمال الأطلسي إلى الشرق، «ولا حتى إنشًا واحدًا»، بحسب [وزير الخارجية] جيم باركر».

غير أن بوش وباركر من جهة وكلينتون من جهة أخرى، خالفوا هذا الالتزام فورًا، رافضين أيضًا جهود غورباتشوف لإنهاء الحرب الباردة

بالتعاون بين الشركاء. كما رفض حلف شمال الأطلسي اقتراح روسيا بإقامة منطقة خالية من السلاح النووي تمتد من القطب الشمالي حتى البحر الأسود، الذي كان «سيقف بوجه خطط توسع الحلف»، بحسب ما قاله المحلل الاستراتيجي والمخطط السابق في حلف شمال الأطلسي مايكل ماغواير.

فبذلك، نُبذت آمال غورباتشوف لمصلحة انتصار الولايات المتّحدة. فصعّد بوش الابن إجراءات كلينتون بشدة بموقفه وأعماله العدائية. فكتب ماتلوك أن روسيا كانت لتتحمل إدماج الدول التابعة لروسيا في حلف شمال الأطلسي لو لم «تقصف الولايات المتّحدة صربيا وتكمل توسعها. ولكن في التحليل الأخير، تجاوزت مضادات الصواريخ البالستية في بولندا وضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، الخط الأحمر بأشواط. وأشعل الإصرار على الاعتراف باستقلال كوسوفو الفتيل الأخير. فأدرك بوتين أن التنازلات لمصلحة الولايات المتّحدة لم تكن متبادلة، بل كانت تستخدمها في سبيل سيطرتها على العالم، لذلك انتهز الفرصة الأولى لمقاومتها»، في جورجيا.

من ناحية أخرى، تكثر الأحاديث عن «حرب باردة جديدة» تحرض عليها أعمال روسيا في جورجيا. فلا يمكن المرء ألا يذعر أمام الوحدات البحرية الجديدة التابعة للولايات المتحدة في البحر الأسود، فيما يصعب تقبل الوحدات المماثلة في خليج المكسيك، أمام بوادر الصراع الأخرى. كما توشك جهود حلف شمال الأطلسي للتوسع حتى أوكرانيا، أن تصبح خطرة جدًا. فأظهرت زيارات تشيني الأخيرة إلى جورجيا وأوكرانيا طابعًا استفزازيًا تعسفيًا.

ولكن، مع ذلك، يبدو اندلاع حرب باردة جديدة غير وارد. ولتقدير هذا الاحتمال علينا البدء بتوضيح الحرب الباردة القديمة. إن وضعنا الخطاب الحامي جانبًا، كانت الحرب الباردة في الواقع اتفاقًا ضمنيًا تمتع فيه كل فريق بحرية مطلقة للجوء إلى العنف والتخريب للسيطرة على أقاليمه، أي لتسيطر روسيا على الدول الشرقية المجاورة لها، ولتسيطر القوة العالمية العظمى على غالبية العالم. ولكن المجتمع البشري غير مضطر إلى تحمل تجدد أي حدث مماثل قد لا ينجو منه.

فيتقدم بديل معقول وهو اقتراح غورباتشوف الذي رفضه كلينتون وقوضه بوش. وفي هذا السياق كان وزير الخارجية الإسرائيلي السابق والمؤرّخ شلومو بن عامي قد قدم نصيحةً سليمة، عبر الصحافة اللبنانية:

«يجب على روسيا السعي إلى إقامة شراكة استراتيجية حقيقية مع الولايات المتّحدة، وعلى هذه الأخيرة أن تفهم أنه عند احتقار روسيا

واستبعادها يمكنها أن تصبح مخرّباً عالمياً خطيراً. فبعد أن تجاهلتها الولايات المتّحدة وأذلتها منذ نهاية الحرب الباردة، تحتاج روسيا إلى الاندماج في نظام عالمي جديد يحترم مصالحها كقوة متجددة وليس كاستراتيجية مواجهة للغرب».

الحملة الانتخابية والأزمة المالية

5 تشرين الأول/أكتوبر 2008

يمثل تكشّف الحملات الرئاسية الأميركية المتزامنة وانهيار الأسواق المالية إحدى تلك المناسبات التي تكشف فيها الأنظمة السياسية والاقتصادية طبيعتها بقوة.

قد لا يتقاسم العالم العاطفة تجاه الحملة، ولكن يمكن أن يشعر الجميع تقريبًا بالقلق حيال استعادة ملكية مليون منزل والمخاوف بشأن الوظائف والممتلكات والمدخرات والرعاية الصحية. وقد تم تعديل مقترحات بوش الأولية للتعامل مع الأزمة بسرعة. وبموجب إلحاح جماعات الضغط السياسية، تمت إعادة تشكيلها كـ«فوز واضح لأكبر المؤسسات في النظام... ووسيلة إغراق الأصول من دون المخاطرة بالفشل أو الإغلاق»، كما وصفها جايمس ريكاردز الذي ناقش الكفالة الاتحادية لإدارة رأس المال الطويل الأمد الخاص بصندوق التحوط الاتحادي في العام 1988، مذكرًا بأننا نطأ منطقة مألوفة.

تنبسط الأصول الفورية للانكسار الحالي في انهيار فقاعة الإسكان التي يشرف عليها رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الفدرالي ألان غرينسبان، الذي كان يغذّي الاقتصاد الراكد من خلال الإنفاق القائم على الديون الاستهلاكية إلى جانب الاقتراض من الخارج في خلال سنوات عهد بوش.

ولكن الجذور أعمق. فهي تكمن جزئيًا في انتصار التحرر المالي في السنوات الثلاثين الأخيرة – أي تحرير الأسواق قدر الإمكان من التنظيم الحكومي. وكما كان متوقعًا زادت هذه الخطوات وتيرة الانعكاسات الحادة وعمقها، التي تهدد حاليًا بإحداث أسوأ أزمة منذ الكساد العظيم. بالإضافة إلى ذلك، وكما كان متوقعًا، دعت القطاعات الضيقة التي جنت أرباحًا هائلة من التحرر إلى تدخل دولة ضخمة لإنقاذ المؤسسات المالية المنهارة.

يعد هذا التدخل في الشؤون الخارجية مزية عادية لرأسمالية الدولة، على الرغم من أنّ النطاق اليوم هو غير عادي. وقد وجدت دراسة أجراها خبيرا الاقتصاد الدوليان وينفريد روغرق وروب فان تولدر منذ

خمسة عشر عامًا، أنّ 20 شركة من فورتشن 100 أقله لما نجت لو لم تنقذها حكوماتها، وفاز عدد من البقية فعليًا من خلال مطالبة الحكومات بـ»إدماج خسائرها» كما هي حال المكلّفين الذين موّلوا الكفالة اليوم. وختما دراستهما بالقول: «كان هذا النوع من التدخل بمنزلة حكم أكثر مما هو استثناء على مدى القرنين الماضيين».

وفي مجتمع ديمقراطي ناشط، يمكن أن تعالج حملة سياسية مثل هذه المسائل الأساسية، باحثة عن الأسباب الجذرية وحلّها، كما تقترح الوسائل التي يستطيع الشعب الذي يعاني عواقبها أن يلجأ إليها للسيطرة عليها.

وفي هذا الإطار، كتب عالما الاقتصاد جون إيتوال ولانس تايلر منذ عقد من الزمن: «تقلل السوق المالية من شأن المخاطرة كما أنها غير فاعلة البتة»، محذرين من المخاطر الكبيرة الناجمة عن التحرير المالي وإعادة النظر في التكاليف الباهظة التي كابدتها فضلاً عن اقتراح الحلول التي تم تجاهلها. وهنا ثمة عامل واحد ألا وهو الفشل في حساب التكاليف لأولئك الذين لا يشاركون في الصفقات. ويمكن أن تكون هذه «العوامل الخارجية»» ضخمة. كما يؤدي تجاهل المخاطر النظامية إلى مزيد من المجازفة أكبر من أن يتحملها اقتصاد فعال حتى في أضيق التدابير.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مهمة المؤسسات المالية تكمن في المخاطرة، وفي حال كانت تتمتّع بإدارة جيدة، ضمان أن تغطي هي خسائرها المحتملة. وينصب التركيز على «هي». ووفقًا لقواعد الدولة الرأسمالية، ليس من شأنها أن تنظر في التكاليف التي سيكابدها الآخرون، «كالعوامل الخارجية» الخاصة بالناجين المحترمين، في حال أدت ممارساتهم إلى الأزمة المالية كما جرت العادة. يحمل التحرير المالي آثارًا تتجاوز الاقتصاد. فقد أصبح مفهومًا منذ فترة طويلة أنه سلاح قوي بوجه الديمقراطية. تخلق حركة حرية رأس المال ما يسميه خبراء الاقتصاد «البرلمان الفعلي» المؤلف من المستثمرين والمقرضين الذين يراقبون البرامج الحكومية من كثب و«يصوتون» ضدها في حال اعتبروها غير منطقية: لمصلحة الشعب بدلاً من القوة الخاصة المركزة.

يستطيع المستثمرون والمقرضون أن «يصوتوا» من خلال تهريب رأس المال والهجوم على العملات وغيرها من الأجهزة التي يوفرها التحرير المالي. وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت نظام بريتون وودز الذي وضعته الولايات المتّحدة وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، إلى خلق عملات

منظمة ورقابة مرخصة على رأس المال.

أثار الكساد الكبير والحرب تيارات ديمقراطية متشددة قوية، بدءًا بالمقاومة المناهضة للفاشية وصولاً إلى الطبقة العاملة المنظمة. وجعلت هذه الضغوط السماح بالسياسات الديمقراطية الاجتماعية أمرًا ضروريًا. وقد تمّ تصميم نظام بريتون وودز جزئيًا لخلق مساحة للعمل الحكومي في الاستجابة لإرادة الشعب - وهذا نوع من التدابير الديمقراطية.

وقد اعتبر المفاوض البريطاني جون ماينار كينز، أنّ إعطاء الحكومات حق تقييد حركة رأس المال هو من أهم الإنجازات التي حقّقها بريتون وودز. وفي تناقض درامي، في مرحلة الليبرالية الجديدة بعد انهيار نظام بريتون وودز في سبعينيات القرن الماضي، باتت الخزينة الأميركية اليوم تعتبر حرية حركة رؤوس الأموال «حقاً أساسياً»، على عكس «الحقوق» المزعومة كتلك التي يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على غرار الحق في التمتع بصحة جيدة والتعليم والعمل اللائق والأمن وغير ذلك من الحقوق التي رفضتها كل من حكومة ريغان وبوش لاعتبارها مجرّد خرافة محال تحقيقها مثل» رسائل بابا نويل» و«الأساطير».

وفي السنوات السابقة، لم يكن يمثّل الشعب جزءًا كبيرًا من المشكلة. يراجع باري أيكنغرين الأسباب في بحثه عن تاريخ نظام النقد الدولي، ويوضح أنه في القرن التاسع عشر، لم تكن الحكومات بعد «مسيّسة بالاقتراع العام للذكور وظهور الحركة النقابية العمالية والأحزاب البرلمانية.» وبالتالي، كان يمكن نقل التكاليف الباهظة التي فرضها البرلمان العملي إلى عامة الشعب.

ولكن مع تطرف عامة الشعب في خلال الانهيار الكبير والحرب المناهضة للفاشية، لم يعد هذا الترف متاحًا للسلطة والثروة الخاصة. ولذلك في نظام بريتون وودز «تحل القيود على حركة رأس المال محل القيود على الديمقراطية كمصدر للعزل من ضغوط السوق».

وجاء حظر الديمقراطية، بعد تفكيك نظام ما بعد الحرب في السبعينيات، النتيجة الطبيعية والواضحة. وبالتالي، أصبح من الضروري السيطرة على الرأي العام وتهميشه إن جاز التعبير، وتتوضح هذه العملية أكثر في مجتمعات الأعمال وبشكل خاص في الولايات المتّحدة. وتشكل إدارة المهازل الانتخابية من قبل صناعة العلاقات العامة تجسيدًا لحظر الديمقراطية.

وختم جون ديوي فيلسوف القرن العشرين الأميركي الرائد قائلاً: «تمثل السياسة الظل الذي فرضه مجال الأعمال على المجتمع»، وستبقى

كذلك ما دامت تكمن السلطة في «مجال الأعمال من أجل الربح الخاص من خلال سيطرة المصارف والأراضي والصناعة، مُعززة بقرار من الصحافة ووكلاء الصحافة وغيرها من وسائل الإعلان والدعاية».

في الواقع تتبنى الولايات المتّحدة نظام الحزب الواحد أي حزب العمل الذي يضم فريقين: الجمهوريين والديمقراطيين اللذين يحملان اختلافات بينهما. أظهر لاري بارتلز في دراسته باسم الديمقراطية غير المتكافئة: اقتصاد العصر المذهب الجديد السياسي، أنه في خلال العقود الستة الماضية «نما دخل أسر الطبقة المتوسطة الحقيقية أسرع بمرّتين في العصر الديمقراطي من العصر الجمهوري، في حين أنّ مستوى دخل الأسر الفقيرة الحقيقي نما ست مرات أسرع في العصر الديمقراطي من العصر الجمهوري.»

كما يمكن الكشف عن الاختلافات في الانتخابات الحالية أيضًا، ينبغي للناخبين النظر فيها ولكن من دون أوهام بشأن الأحزاب السياسية ومع الاعتراف بأن التشريع التقدمي والرعاية الاجتماعية فازا، على مر القرون، من خلال النضالات الشعبية ولم يكونا هبة من السماء.

شهدت هذه النضالات النجاح والانتكاسات. ينبغي تحريكهم [الناخبون] يوميًا وليس مرة واحدة كل أربع سنوات، بغية خلق مجتمع ديمقراطي مستجيب يبدأ من صناديق الاقتراع ليصل إلى مكان العمل.

التحديات بوجه باراك أوباما
الجزء الأول: الانتخابات والاقتصاد

25 تشرين الثاني/نوفمبر 2008

فور انتهاء الانتخابات الرئاسية أصبحت كلمة «تاريخي» على كل شفة ولسان. وهم محقون في ذلك، فإنّ وصول عائلة سوداء إلى البيت الأبيض حدث تاريخي بحق.

وترافق الحدث مع عدة مفاجآت، وكان منها أن الانتخابات لم تنتهِ بعد اجتماع الحزب الديمقراطي. فبحسب المؤشرات المتوافرة، كان من المفترض أن تفوز المعارضة بالغالبية الساحقة في خلال الأزمة الاقتصادية القاسية، وبعد ثماني سنوات من السياسات الكارثية على جميع الجبهات، بما فيها أسوأ معدل نمو لفرص العمل في عهد أي رئيس بعد الحرب وتراجع بسيط في متوسط الثروة، وشاغل منصب رئيس لا يتمتع بأية شعبية لدرجة أن حزبه الخاص قد نبذه، وانهيار مأسوي في مكانة الولايات المتّحدة في نظر المجتمع الدولي.

وبحسب ما أظهرت عدة دراسات، يتماشى الحزبان مع رأي الشعب في قضايا مهمة كثيرة على الصعيدين الداخلي والدولي. وقد لا يعكس أي حزب الرأي العام في حين يرى 80 في المئة من الأميركيين أن بلدهم يسير في الاتجاه الخطأ وأن الحكومة خاضعة لإدارة «بعض المصالح الكبيرة التي لا تعمل إلا لنفسها»، وليس من أجل الشعب، فيما يحتج 94 في المئة بسبب عدم أخذ الحكومة بالرأي العام.

وقد يُطرح هنا جدل بأن ما من حزب يتكلم باسم الشعب قادر على الصمود في مجتمع تديره الأعمال إلى هذا الحد غير العادي. وبشكل عام، يرتسم حرمان الشعب من خلال «نظرية الاستثمار» السياسية التي تحدّث عنها علم السياسة الاقتصادية توماس فيرغوسون، الذي يعتبر أن السياسات تميل إلى عكس تمنيات الكتل القوية التي تستثمر كل أربع سنوات من أجل السيطرة على الدولة.

في بعض النواحي، اتبعت الانتخابات أنماطًا مألوفة. فكانت حملة

جون ماكين صادقة كفايةً لتعلن بوضوح أن الانتخابات لن تدور حول القضايا. كما قدمت رسالة أوباما عن «الأمل» و«التغيير» لوحًا فارغًا يكتب عليه الداعمون تمنياتهم. يمكن للمرء أن يبحث عن دراسات الموقف على مواقع إلكترونية، غير أن الرابط بين هذه والسياسات يكاد لا يثير الدهشة، وفي جميع الأحوال، ما يدخل في اختيارات الناخبين هو ما تضعه الحملة في المقدمة أو الوسط، وهذا أمر يعرفه مديرو الحزب جيدًا.

وهكذا، أثارت حملة أوباما اهتمام صناعة العلاقات العامة بشدة، وهذا ما سماه «أفضل مسوق لمجلة أدفرتايزيغ آيج للعام 2008»، وقد هزم شركة آبل بسهولة تامة. فمهمة صناعة الإعلانات الأولية هي أن تضمن قيام المستهلكين غير المطلعين بالخيارات اللاعقلانية، مما يقوض نظريات السوق القائمة على العكس تمامًا. وتقر العلاقات العامة بمنافع تقويض الديمقراطية بالطريقة عينها.

وأنبأ مركز السياسات المتجاوبة أنه تم شراء الانتخابات من جديد، «فقد فاز المرشحون الذين يحظون بأكبر تمويل بتسع مسابقات من أصل عشر، وسيبقى جميع أعضاء الكونغرس في واشنطن باستثناء بعضهم».

وقبل المؤتمرات، كان أوباما وماكين هما المرشحين الصامدين اللذين حصلا على أكبر نسبة تمويل، مع 36 في المئة من الأصوات لكل منهما. وأشارت النتائج الأولية إلى أنّ مساهمات حملة أوباما كانت في النهاية بحسب الصناعات، ترتكز على شركات القانون (بما فيها جماعات الضغط) والمؤسسات المالية. فيما تقترح نظرية السياسات بشأن الاستثمار بعض الاستنتاجات حول السياسات القيادية في الإدارة الجديدة.

وعليه، تعكس قوة المؤسسات المالية تحول الاقتصاد المتزايد من الإنتاج إلى التمويل منذ تحرير التمويل في سبعينيات القرن الماضي، وهو السبب الأساسي للآفات الحالية، أي الأزمة المالية وركود الاقتصاد الحقيقي (إنتاج السلع واستهلاكها) والتداعيات بالنسبة إلى غالبية الأميركيين الذين جُمدت رواتبهم طوال ثلاثين عامًا فيما تراجعت الفوائد.

وإلى جانب الخطابات المتزايدة عن الأمل والتغيير، ماذا يمكننا التوقع حقيقةً من إدارة أوباما؟

يبعث اختيار أوباما لأعضاء فريق عمله رسالة قويةً. وكان اختياره الأول نائب الرئيس جو بيدن، أحد أقوى داعمي اجتياح العراق بين أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين وأحد أكثر المطلعين في واشنطن منذ فترة طويلة. واللافت أنه يصوت غالبًا مع زملائه الديمقراطيين ولكن ليس دائمًا،

كما جرى عندما دعم خطوة تصعّب على الأفراد إمكان شطب ديونهم عبر إعلان الإفلاس.

أما أول تعيين جرى بعد الانتخابات فكان لرام إيمانويل في منصب رئيس هيئة الأركان، أحد أقوى داعمي اجتياح العراق بين ديمقراطيي البيت الأبيض، وهو على غرار بيدن أحد أكثر المُطلعين في واشنطن منذ فترة طويلة.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعد إيمانويل أيضًا أحد أكثر الحاصلين على مساهمات من حملة وول ستريت، مركز تقارير السياسات المتجاوبة. فقد كان «أكثر عضو في مجلس النواب يحصل في دورة انتخابات العام 2008 على مساهمات من الصناديق التحوطية وشركات الاستثمار الخاصة وقطاع الأوراق المالية أو الاستثمار على نطاق أوسع».

ومنذ انتخاب إيمانويل عضوًا في الكونغرس في العام 2002 «حصل على أموال من الأفراد ولجان العمل السياسي في مجال الأوراق المالية والاستثمار، أكثر من أي قطاع آخر». وتكمن مهمته في الإشراف على مقاربة أوباما إزاء أسوأ أزمة اقتصادية منذ الثلاثينيات، التي يتقاسم مسؤوليتها مموله وممولو أوباما بشكل واسع.

وفي مقابلة مع محرر صحيفة Wall Street سُئل إيمانويل عم قد تفعل إدارة أوباما حيال «قيادة الحزب الديمقراطي في الكونغرس، التي أطفحت الكيل مع بارونات اليسار الذين يتبعون جدول أعمال خاصاً بهم»، مثل الحد من الإنفاق الدفاعي (وفقًا لرغبة أكثرية الشعب) و«السعي إلى زيادة الضرائب على الطاقة بشكل مفاجئ للحد من الانحباس الحراري».

فطمأن إيمانويل المحرر قائلاً: «إن باراك أوباما قادر على الوقوف في وجههم». وبصد اليسار المتشدد ستكون الإدارة «واقعية».

ومن ناحية أخرى، ترأس جون بوديستا الذي كان رئيس هيئة أركان إدارة بيل كلينتون فريق أوباما الانتقالي. كما يبرز عضوان قديمان من إدارة كلينتون في فريق أوباما الاقتصادي من بين الشخصيات القيادية ألا وهما روبرت روبين ولورانس سامرز. وكان الاثنان متحمسين جدًا لرفع القيود التي كانت عاملاً أساسيًا في الأزمة الاقتصادية الحالية. وبصفة روبين وزير الخزانة في إدارة كلينتون، عمل بجهدٍ لإلغاء قانون جلاس ـ ستيغال، الذي فصل المصارف التجارية عن المؤسسات المالية التي تواجه مخاطر عالية.

وفي هذا السياق، كتب خبير الاقتصاد المالي تيم كانوفا أنه «كانت لروبين مصلحة شخصية في زوال قانون جلاس ـ ستيغال». ففور مغادرته منصب وزير الخزانة أصبح روبين «رئيس سيتي غروب، وهي كتلة خدمات اقتصادية كانت تواجه احتمال الاضطرار إلى تصفية شركاتها الفرعية التي تُعنى بضمان الاكتتاب. ولم تقم إدارة كلينتون بأية إجراءات قانونية بحقه نتيجة انتهاكه الواضح لأخلاقيات قانون الحكومة».

وشغل مكان روبين في منصب وزير الخزانة سامرز الذي ترأس تشريعاً يمنع التنظيم الفدرالي للمشتقات، أو «أسلحة الدمار الشامل» (كما يسمّيها وارن بوفيت) التي ساهمت في غوص الأسواق المالية في وضع كارثي.

واللافت أنّ سامرز يُصنف «كأحد الأشرار الرئيسيين المتورّطين في الأزمة الاقتصادية الحالية»، بحسب دين بيكر، وهو أحد علماء الاقتصاد القليلين الذين حذّروا من الأزمة الوشيكة. ويقول بيكر إن ترك السياسة المالية بين يدي روبين وسامرز، «أشبه باللجوء إلى مساعدة أسامة بن لادن على محاربة الإرهاب».

والآن يدعو روبين وسامرز إلى تنظيم الفوضى التي ساهما في خلقها.

وبعد أن راجعت الصحافة التجارية سجلات المجلس الاستشاري الاقتصادي الانتقالي في إدارة أوباما، الذي انعقد في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر [2008] للتوصل إلى حل لمواجهة الأزمة المالية، استنتج جوناثان فايل في صحيفة Bloomberg أنه «يجب استدعاء العديد من أعضاء المجلس فورًا إلى المحاكمة باعتبارهم شهوداً أساسيين وليس إيلاءهم مناصب في حلقة أوباما». فنصفهم «شغل مناصب ائتمانية في شركات، فحرق بياناته المالية أو ساهم، بشكل أو بآخر، في إرسال العالم إلى انهيار اقتصادي محتم، أو الاثنين معًا». فهل من المقبول فعلاً «أن يضعوا مصلحة شركتهم الخاصة فوق حاجات الأمة؟»

سيكون من أول اهتمامات الإدارة الحد من الأزمة المالية والركود المرافق في الاقتصاد الحقيقي. ولكن هناك أيضًا خطر متربّص، وهو نظام خصخصة الرعاية الصحية غير الفعال الذي يهدد بالقضاء على الميزانية الفدرالية إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

في الواقع، تدلّ النتائج المقارنة (وعدد من الدراسات) على أنّ غالبية الشعب فضّلت لفترة طويلة نظام رعاية صحية وطنياً، يكون أقل كلفةً وأكثر فاعليةً بشكل ملحوظ. ومنذ فترة وجيزة، في العام 2004، كانت الصحف تصف تدخل أية حكومة في نظام الرعاية الصحية «بالمستحيل سياسيًا» و«بالمفتقر إلى الدعم السياسي»، أي إنه بمعنى آخر معترض عليه من قبل قطاع التأمين وشركات الأدوية وشركات معنية أخرى.

ولكن في العام 2008، قدم جون إدواردز أولاً، تلاه باراك أوباما وهيلاري كلينتون، اقتراحات قريبة مما لطالما فضله الشعب. وتحظى هذه الأفكار اليوم بـ«الدعم السياسي». فماذا تغير؟ بالطبع لم يتغير الرأي العام الذي يبقى كما كان. بل، بحلول العام 2008، أقرت قطاعات رئيسية ذات سلطة، وأولها الصناعة التحويلية، بتأثرها بشكل كبير بنظام خصخصة الرعاية الصحية. ومن هنا، ستلاقي رغبة الشعب «دعمًا سياسيًا».

إن الطريق أمامنا طويل ولكن هذا التحول يشير إلى نوع من الخلل في الديمقراطية التي تتبعها الإدارة الجديدة.

التحدّيات التي تنتظر باراك أوباما
الجزء الثاني: العراق وباكستان وأفغانستان

18 كانون الأول/ديسمبر 2008

أصبحت إرادة باراك أوباما «التحاور» مع أعدائه مسألةً تميّزه في الحملة الانتخابية، فهل سيكون على قدر ما تكفل به؟

تُعدّ الديمقراطية البديل السليم من دوامة العنف الدائرة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تهدد بالانتشار في جميع أنحاء العالم. والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هي الاعتراف بأنّ العنف يولّد العنف. ومن المفيد أيضًا أن تواجه إدارة أوباما والغرب المسائل غير المُعلنة التي تحرّك السياسة في المنطقة.

العراق

توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاقية وضع القوات التي وافقت عليها واشنطن على مضض. وتهدف هذه الاتفاقية إلى وضع حد للوجود العسكري الأميركي، وهي تمثل أحدث خطوة في عملية المقاومة السلمية التي أجبرت واشنطن تدريجاً على قبول إجراء انتخابات وزيادة استقلال البلد المُحتل.

في موازاة ذلك، قال ناطق باسم العراق إن هذه الاتفاقية «تتماشى مع رؤية أوباما الرئيس الأميركي المنتخب». في المقابل، لم يعلن أوباما رؤيته بوضوح، إلا أنه سيقبل، بطريقة أو بأخرى، مطالب الحكومة العراقية. ولكن إن صحّ ذلك، فقد يتم تغيير الخطط الأميركية المعلنة رسميًا في مجال المحافظة على السيطرة على موارد العراق الهائلة من النفط وإنشاء قواعد لتعزيز سيطرتها على المنطقة التي تنتج أكبر كمية من الطاقة.

كما أدى احتمال نقل القوات من العراق إلى أفغانستان إلى استقاء محرري صحيفة Washington Post الذين اقتبسنا منهم سابقًا من الدرس الآتي «في حين أن من مصلحة الولايات المتّحدة تفادي عودة حركة طالبان في أفغانستان، يتمتّع العراق بأهمّية استراتيجية بالنسبة إلى أميركا، فهو، على الصعيد الجيوسياسي، يقع في وسط الشرق الأوسط ويضمّ أكبر نسبة احتياطي نفطي في العالم».

من ناحية أخرى، اعترفت قيادة حلف شمال الأطلسي علنًا بأهمّية المسائل المتعلّقة بالطاقة، ففي حزيران/ يونيو 2007، أعلن ياب دي هوب شيفر أمين عام الحلف في خلال اجتماع للأعضاء أنّ «على قوات الحلف حماية الأنابيب التي تنقل النفط والغاز إلى الغرب»، وعمومًا على القوات أن تحمي الطرق البحرية التي تسلكها ناقلات النفط بالإضافة إلى غيرها من «البنى التحتية الأساسية» لنظام الطاقة.

وتشمل المهمة أيضًا مشروع خط الأنابيب تابي الذي يكلّف 7,6 مليارات دولار وهو ينقل الغاز الطبيعي من تركمنستان إلى باكستان والهند مرورًا بمقاطعة قندهار في أفغانستان حيث تمّ نشر جنود كنديين. ويهدف المشروع إلى «عرقلة أنابيب منافسة تنقل الغاز من إيران إلى باكستان والهند» وإلى «التخفيف من سيطرة روسيا على صادرات الطاقة في آسيا

الوسطى»، وفقًا لما جاء في صحيفة Globe and Mail في تورونتو التي سلّطت الضوء على بعض جوانب «اللعبة العظيمة» الجديدة (عندما تنافست كل من بريطانيا وروسيا في الهيمنة على آسيا الوسطى في خلال القرن التاسع عشر).

باكستان

أيّد أوباما سياسة بوش التي تقضي بمهاجمة الذين يُشتبه في أنّهم قادة في تنظيم القاعدة في الدول التي لم تغزها الولايات المتحدة (بعد)، خصوصًا وأنه لم ينتقد الغارات التي شنتها طائرات بريداتور من دون طيار التي قتلت العديد من المدنيين في باكستان كما أنه وسّع عملياتها كجزء من حملة الاغتيالات العالمية التي شنّها.

في المقابل، اندلعت حرب مصغّرة في منطقة القبائل في باجور في باكستان بالقرب من أفغانستان. وفي هذا السياق، وصفت محطة البي بي سي الدمار الهائل الناتج من جراء المعارك العنيفة على النحو الآتي:

«يعزو العديد في باجور سبب الانتفاضة إلى صاروخ أميركي سقط في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 على كلية الشريعة الاسلامية أو ما يُعرف بالمدرسة ما أسفر عن مقتل 80 شخصًا».

وقد أعلم بيرفيز هودبهوي عالم الفيزياء المحترم المنشقّ الصحف الباكستانية بالاعتداء في حين تجاهلته الولايات المتحدة، فإنّ الأمور تبدو مختلفة من وجهة النظر الأخرى.

صرّح هودبهوي أنّ النتيجة الطبيعية لاعتداء مماثل كانت «تدمير المنازل وقتل الأولاد وتشويههم وازدياد عدد الأشخاص الذين يسعون إلى الانتقام من باكستان والولايات المتّحدة». قد تجسّد باجور الحلقة المغلقة السائدة التي لا يبدو أنّ أوباما سيكسرها. وفي الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، عقد الجنرال بيترايوس اجتماعه الأول مع الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري وقائد الجيش الجنرال أشفاق بارفيز كياني وغيرهما من المسؤولين، وذلك بعد أن تم تعيينه حديثًا على رأس القيادة المركزية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط.

وكان خوف المجتمعين الأبرز الذي عبّر عنه زرداري لبيترايوس هو «استكمال اعتداءات الطائرات من دون طيار على أرضنا التي تسفر عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وتضرّ بفاعليها ويصعب على الحكومة المُنتخبة تبريرها». كما قال إنّ حكومته تتعرّض «لضغوط لتردّ بعدوانية أكبر» على الضربات ما قد يؤدي إلى «ردة فعل عنيفة ضد الولايات المتحدة» التي هي أساسًا غير محبوبة في باكستان.

فأجاب بيترايوس أنه سمع الرسالة و«سنأخذ (رأي الباكستانيين) في الاعتبار» لدى توجيه ضربات للبلاد خصوصًا وأنّ 80 في المئة من إمدادات حرب الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي على أفغانستان تمرّ في باكستان.

وبعد مرور أسبوعين، أظهرت صحيفة Washington Post كيف تمّ «أخذ رأيهم في الاعتبار» عندما نقلت أنّ الولايات المتحدة وباكستان توصلتا إلى «اتفاق سري في أيلول/ سبتمبر 2008 حول سياسة لا تسل ولا تخبر التي تخوّل طائرات بريداتور الاعتداء على أهداف يُشتبه أنها إرهابيون» في باكستان، وذلك وفقًا لمسؤولين رفيعي المستوى من البلدين لم يذكروا أسماءهم. «وقال المسؤولون عن الاتفاق إنه قد جاء فيه أنّ حكومة الولايات المتّحدة ترفض الاعتراف صراحة بالاعتداءات فيما تستمرّ الحكومة الباكستانية بالتذمر علنًا بسبب الضربات التي لها تداعيات سياسية.»

وقبل صدور التقرير حول «الاتفاق السري» بيوم واحد، فجر انتحاري نفسه في المناطق القبلية التي هي موضع تنازع ما أسفر عن مقتل ثمانية جنود باكستانيين. وجاء هذا الاعتداء ردًا على اعتداء طائرة بريداتور الذي قتل عشرين شخصًا من بينهم قائدان من حركة طالبان. فدعا البرلمان الباكستاني إلى إجراء حوار مع طالبان. وفيما كان وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي يردد القرار الذي تم التوصل إليه قال: «يزداد الاقتناع بأنّ القوة وحدها لا تحقق الأهداف المرجوّة».

أفغانستان

كانت الرسالة الأولى التي وجهها الرئيس الأفغاني حميد كارازاي إلى أوباما، الرئيس الأميركي المنتخب، مشابهة لتلك التي وجهها القادة الباكستانيون إلى بيترايوس: «وضع حد للهجمات الجوية الأميركية التي تخاطر بوقوع ضحايا مدنيين». وقد بعث بهذه الرسالة بعد أن قامت قوات التحالف بقصف حفلة زفاف في مقاطعة قندهار ما أدى إلى مقتل 40 شخصًا. واللافت أنه ما من مؤشر يدلّ على أنهم «يأخذون رأي أيّ كان في الاعتبار».

ومن جهة أخرى، ووفقًا لما نشرته Financial Times ، حذّرت القيادة البريطانية أنه ما من حلّ عسكري للنزاع في أفغانستان، وأنه لا بدّ من إجراء مفاوضات مع حركة طالبان مخاطرةً بالانشقاق عن الولايات المتحدة. في الواقع، إنّ المسائل مطروحة وفق ما كتب جايسون بورك مراسل صحيفة The Observer الذي يتمتع بخبرة طويلة في العمل في المنطقة: «بدأت حركة طالبان مفاوضات سرية حول إنهاء النزاع في أفغانستان في ظلّ «عملية سلام» واسعة ترعاها المملكة العربية السعودية وبريطانيا».

في موازاة ذلك، عبر بعض ناشطي السلام الأفغان عن تحفظاتهم عن هذه المقاربة مفضّلين التوصّل إلى حل من دون تدخل خارجي. من هنا، بدأت شبكة واسعة من ناشطي السلام تدعو إلى إجراء المفاوضات والمصالحة مع حركة طالبان عبر مجلس عسكري وطني لتحقيق السلام وجمعية الأفغان الكبرى التي تشكّلت في أيار/ مايو 2008.

وفي اجتماع لدعم المجلس العسكري في أيار/ مايو 2008، نقلت وكالة الأنباء الفرنسية أنّ حوالى ثلاثة آلاف أفغاني من السياسيين والمثقفين وتحديدًا من البشتون، أكبر مجموعة إثنية في البلد، انتقدوا «الحملة العسكرية الدولية التي تُشنّ على المجاهدين الإسلاميين في أفغانستان. كما أنهم دعوا إلى الحوار ووقف القتال».

من ناحية أخرى، أعلن بختار أمينزاي رئيس المجلس العسكري الوطني لتحقيق السلام بالوكالة في خلال اللقاء الافتتاحي «أنه لا يمكن حلّ النزاع الحالي عبر الوسائل العسكرية، فوحدها المحادثات تؤدي إلى التوصل

إلى حل».

في حين صرّح قائد في حركة الشباب الأفغاني وهي مجموعة معادية للحرب ذات نفوذ واسع، أنه لا بدّ من إنهاء «المجازر الأفغانية، أي قتل الأفغانيين».

ومع أنّه من الصعب جدًّا إجراء استطلاع رأي في أفغانستان المدمّرة بسبب الحرب، تستحقّ النتائج إيلاء الأهمية. فقد بيّن استطلاع رأي نفّذته كندا أنّ الشعب الأفغاني يفضّل وجود الجنود الكنديين وغيرهم من الجنود الأجانب، مع أنّ مهمتهم غير واضحة. في المقابل، ثمة أقلية ترى أنّ «حركة طالبان ستمسك بزمام السلطة عند مغادرة القوات الأجنبية». كما أن أغلبية واسعة من الشعب تشجّع التوصل إلى حل عبر المفاوضات فيما أكثر من النصف يفضل تشكيل حكومة ائتلافية. إذًا، يبدو أنّ الأكثرية الساحقة تحبّذ الوسائل السلمية.

وأجرت صحيفة Mail and Globe دراسةً عن الجنود المشاة التابعين لحركة طالبان، وتشير الصحيفة إلى أن الدراسة ليست علمية إلا أنها تُظهر حقائق مهمة. والجدير ذكره أن جميع الجنود المشاركين ينتمون إلى البشتون وهم من منطقة قندهار. في الدراسة، وصف الجنود أنفسهم بأنهم مجاهدون يسيرون بموجب التقاليد القديمة لطرد الغزاة الأجانب. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ حوالى الثلث أنّهم فقدوا أقله فردًا من عائلاتهم نتيجة القصف الجوي في خلال السنوات الماضية. كما صرّح العديد من بينهم أنّهم يحاربون دفاعاً عن الفلاحين الأفغان في وجه الضربات الجوية التي تنفذها القوات الأجنبية، ولكن قلة هم الذين زعموا أنهم يحاربون في ظل جهاد عالمي أو أنهم أولياء للملاّ عمر قائد حركة طالبان. وعلى العكس، اعتبر معظمهم أنهم يناضلون من أجل المبدأ، ألا وهو تشكيل حكومة إسلامية، وليس من أجل قائد.

ونكرّر أن هذه النتائج توفّر سبلاً للتوصّل إلى حل سلمي عبر المفاوضات من دون أي تدخل أجنبي.

بالإضافة إلى ذلك، نصح كلّ من بارنت روبن وأحمد رشيد في مقالة لهما في مجلة فوراين أفيرز بتغيير السياسة الأميركية في المنطقة، بحيث تنتقل من مرحلة زيادة عدد الجنود في أفغانستان والهجمات على باكستان إلى مرحلة «الصفقة الدبلوماسية الكبرى، أي المساومة مع الثوار ومواجهة جملة من العداوات وانعدام الأمن في المنطقة».

وأضاف الصحافيان محذّرين أنّ التركيز العسكري الحالي «والإرهاب

الناتج منه» قد يؤديان إلى انهيار باكستان التي تملك السلاح النووي ما سيؤول إلى عواقب وخيمة. من هنا، يحثّان الإدارة الأميركية الجديدة على «وضع حدّ لدينميكيات اللعبة العظيمة المدمرة التي لا تنفكّ تزداد في المنطقة»، وذلك عبر مفاوضات تعترف بمصالح الجهات المعنية داخل أفغانستان وفي باكستان والهند والصين وروسيا. ونشير إلى أنّ هذه الدول عبرت عن «تحفظاتها حيال قاعدة لحلف شمال الأطلسي موجودة داخل نطاق نفوذها» وحيال التهديد الذي يمثله كلّ من الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي بالإضافة إلى خطر القاعدة وطالبان.

وكتبا أيضًا أنه يجب على الرئيس الأميركي الجديد أن «يُنهي حرص واشنطن على «الانتصار» كحلّ لكل مشاكلها، كما عليه أن يضع حدًّا لتلكؤ الولايات المتّحدة عن إشراك المنافسين والخصوم والأعداء في العملية الدبلوماسية».

أما بالنسبة إلى إدارة أوباما، فيمكنها أن تتصرّف لكسر حلقة العنف المفرغة المشؤومة، في أسرع وقت ممكن وعند أي موقع من منطقة الخطر.

كابوس مرعب في غزّة

14 كانون الثاني/يناير 2009

في لحظة كتابة هذه الكلمات، وفيما يستمر الاعتداء الإسرائيلي الوحشي على غزّة ويشتد الذعر وسفك الدماء، تزول احتمالات التوصل إلى حل لائق وسط نحيب الجرحى والموت والحزن.

افتتح العدوان الأخير على غزّة بانتهاك إسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار الصادر في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر [2008]، فيما كان الناخبون الأميركيون يتوجهون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب باراك أوباما، ثم تفجّر بغضب كامل في 27 كانون الأول/ ديسمبر [2008].

اكتفى أوباما بالصمت ردًا على هذه الجرائم، على خلاف الهجوم الإرهابي مثلاً في مومباي، الذي دانه فورًا إلى جانب «إيديولوجيا الكراهية» التي تكمن وراءه. وفي قضية غزّة، اختبأ الناطقون باسمه وراء شعار «في كل زمن رئيس واحد»، وذكروا بدعمه أعمال إسرائيل عند زيارته مدينتها سديروت في تموز/ يوليو حيث قال: «إذا ألقى أحدهم صواريخ نحو منزلي حيث تنام ابنتاي ليلاً، فسأبذل قصارى جهدي لمنع ذلك».

ولكن على ما يبدو لن يقوم بأي خطوة، ولن يصدر حتى بيانًا، عندما تتسبب الطائرات والمروحيات الأميركية التي يقودها طيارون إسرائيليون، للأطفال الفلسطينيين بمعاناة لا تضاهى.

يجب أن يلاقي صوت رئيس قادم آذانًا صاغية، أقله كردّ أخلاقي على دعوة لوقف الجرائم ومساعدة الجهود الإنسانية، وخصوصاً في وضع كهذا. وبصراحة، لا تستطيع إسرائيل التصرف مستقلةً عن حليفتها الرئيسية ومؤيدتها ومزودة أسلحتها ومساعدتها. لذا تتلطخ يدا الولايات المتّحدة أيضًا بالدماء المسفوكة في غزّة. فقد يكون هذا الصوت أشار أيضًا إلى ما إذا كان دعم الولايات المتّحدة المتشدد لأعمال إسرائيل سيضعف بعد مرور عقود.

في خلال حملة أوباما، سرت الإشاعات بأنه قد يحيد عن الرفض الأميركي الذي مثّل طويلاً الرادع الرئيسي لحل دولتين حقيقي، أي دولة

فلسطينية مستقلة تعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل. هذا هو الإجماع الدولي المنتظر منذ وقت طويل الذي حالت الولايات المتّحدة وإسرائيل دون تطبيقه بعزلة ظاهرية، طوال أكثر من ثلاثين عامًا، مع استثناءات نادرة وموقتة. في المقابل، يلقى هذا الإجماع دعم العالم أجمع بمن فيه غالبية الشعب الأميركي. غير أنّ سجلات أوباما لا تعد بأن تكون هذه الإشاعات صحيحة.

لقد اختار أوباما مساعداً خاصاً في شؤون الشرق الأوسط، دانيال سي. كورتزر، الذي كان سفير البلاد في مصر وإسرائيل في خلال ولاية كلينتون وبوش. فساهم كورتزر في تدبيج خطاب أوباما أمام منظمة آيباك، إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية، في واشنطن في حزيران/ يونيو الأخير [2008]. وتجاوز هذا الخطاب التاريخي حقارة الرئيس بوش بأشواط، معلنًا حتى أنّ «القدس ستبقى عاصمة لإسرائيل ويجب عدم تقسيمها»، وهو موقف متطرف لدرجة أنّ الحملة اضطرت إلى توضيح أنه لم يكن يعني ما قاله. هذا ويعدّ كورتزر أحد أكثر مختاري أوباما اعتدالاً في المنطقة.

وفي خلال زيارته إسرائيل في تموز/ يوليو [2008] قال أوباما إنه «أعجب كثيرًا» باقتراح جامعة الدول العربية الذي يدعو إلى التطبيع التام للعلاقات مع إسرائيل، وذلك بحسب ما أعلنه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز للصحف. ويتخطى هذا الاقتراح حلّ الدولتين. (لم يوافق بيريز نفسه على هذا الحل، وفي الواقع كان قد أعلن في خلال أيامه الأخيرة كرئيس للوزراء في العام 1996، أنه يستحيل قيام دولة فلسطين).

قد توحي تعليقات أوباما المنقولة بتغيير ملحوظ في سياسة بلاده، غير أنّ القائد الإسرائيلي اليساري بنيامين نتنياهو نقل عن أوباما قوله بأنه «أعجب كثيرًا» في خلال الزيارة نفسها بخطته، التي تدعو إلى سيطرة إسرائيلية غير محدودة على الأراضي المحتلة.

وهنا يقدم المحلل السياسي الأميركي ألوف بين تبريرًا معقولاً للتناقض، مشيرًا إلى أنّ «هدف أوباما الرئيسي كان ألا يفسد الأمور أو يغضب أياً من الطرفين. كان يفترض أن يكون مهذبًا، فقال لمضيفيه إن اقتراحيهما كانا «مثيرين للاهتمام»، فغادر الطرفان راضيين من دون أن يعد أياً منهما بشيء». يمكن فهم تصرف الرئيس الأميركي ولكنه لا يترك لنا إلا اعترافات أوباما بحبه لإسرائيل وتجاهله للقضايا الفلسطينية.

لطالما دعم أوباما «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها» و«حقها في حماية شعبها». ففي العام 2006، وفي خلال دعم أميركا الاجتياح الإسرائيلي

للبنان، شارك أوباما في تبنّي «قرار صادر عن مجلس الشيوخ ضد تدخل إيران وسوريا في الحرب، مشددًا على عدم الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار الذي لا يناسب التعامل مع تهديدات صواريخ حزب الله»، وذلك بحسب موقع حملته الإلكتروني. وأدى الاجتياح الإسرائيلي الخامس للبنان إلى وقوع أكثر من ألف قتيل لبناني وإلى تدمير جنوب لبنان من جديد بالإضافة إلى أجزاء من بيروت.

ويصادف أن تكون هذه المرة الوحيدة التي يُذكر بها لبنان بين قضايا السياسة الخارجية على موقع أوباما الإلكتروني. من الواضح أنّ لبنان لا يتمتع بحق الدفاع عن نفسه. في الواقع، من قد يتمتع بحق الدفاع عن ذاته ضد الولايات المتّحدة أو شركائها؟

ويعد اجتياح غزّة الحدث المأسوي الأخير الذي تلا الانتخابات الفلسطينية التي أجريت سلميًا وديمقراطيًا في كانون الثاني/ يناير 2006، والتي أشرف عليها مراقبون دوليون لضمان حريتها وعدالتها. لكن، وعلى الرغم من الجهود الأميركية-الإسرائيلية باسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس وحركة فتح التابعة له، صوّت الفلسطينيون لحركة حماس. فليدفع من عصوا سيدهم ثمن آثامهم.

دفع الفلسطينيون ثمن تصويتهم للفريق الخطأ فورًا، لا بل اشتدت حدة عقابهم. فبدعم من الولايات المتحدة، صعّدت إسرائيل أعمال العنف في غزّة وخطفت العديد من القادة المنتخبين وشددت حصارها وقطعت حتى إمدادات المياه إلى قطاع غزّة. فحرصت الولايات المتحدة وإسرائيل على ألا تنال الحكومة المنتخبة أية فرصة للقيام بدورها.

وحتى عندما وافقت إسرائيل رسميًا على وقف إطلاق النار، كما فعلت في حزيران/ يونيو 2008، ما لبثت أن انتهكته، بالإبقاء على حصارها (كعمل حربي) ومنع الأونروا ووكالة الأمم المتحدة التي تبقي فلسطين على قيد الحياة، من إعادة ملء مخازن البلاد. وقال مدير الأونروا في غزّة، جون غينغ للبي بي سي: «عند سقوط اتفاق وقف إطلاق النار [في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008]، نفدت المواد الغذائية منا لإعالة 750000 شخصٍ يعتمدون علينا».

وفي خلال الأسابيع التي تلت، تم إحكام الحصار أكثر بعدما أدى إلى تداعيات كارثية على الشعب. وصعّد الفريقان أعمال العنف (كان القتلى جميعاً فلسطينيين)، إلى أن انتهى وقف إطلاق النار رسميًا في 19 كانون الأول/ ديسمبر [2008] بعد أن سمح رئيس الوزراء إيهود أولمرت بالاجتياح

التام، رافضًا عروض حماس بتمديده.

ووسط كابوس آخر يجتاح غزّة، قد يبدو حل الدولتين للقضية الإسرائيلية-الفلسطينية تماشيًا مع الإجماع الدولي، شبه مستحيل. ومع ذلك، يحسن التذكير بأنه كاد يتحقق في كانون الثاني/ يناير 2001، كما سبق وقيل، بفضل سعي الرئيس الأميركي على أخذه في الاعتبار.

باراك أوباما والنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

3 شباط/فبراير 2009

يُعرف عن باراك أوباما أنه حاد الذكاء فهو متخصص في مجال الحقوق ويختار كلماته بحذر شديد. من هنا يستحقّ أن يأخذه الآخرون على محمل الجدّ أكان لما يقوله أم حتى لما يختار ألا يقوله.

وفي هذا الإطار، يكتسب تصريحه الأول من وزارة الدفاع في 22 كانون الثاني/يناير 2009 حول السياسة الخارجية أهميةً قصوى. وقد جاء هذا التصريح فيما كان يقدم جورج ميتشيل بمنزلة المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

ومن المفترض أن يركز ميتشيل على المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية خصوصًا عقب الاجتياح الأميركي- الإسرائيلي لغزّة. ففي خلال هذا الهجوم القاتل، التزم أوباما الصمت، باستثناء بعض الملاحظات البسيطة، لأنه اعتبر أنّ هناك رئيساً واحداً للبلد بحسب تعبيره.

إلا أنه وفي الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير، أصبح هذا الرئيس باراك أوباما، فبات في إمكانه أن يتحدّث بحرية في هذه المسائل: «ستسعى إدارتي إلى العمل بنشاط وعلى نحو دؤوب للتوصّل إلى سلام دائم بين إسرائيل والفلسطينيين وبين إسرائيل وسائر جيرانها العرب».

إلا أنّ أوباما تجاهل جوانب سياسته باستثناء اقتراح واحد محدد: «مبادرة السلام العربية»، بحيث قال في هذا السياق: « إنها تتضمن عناصر بناءةً يمكن أن تساعد على تقدّم هذه الجهود. فقد حان الوقت لتعمل الدول العربية بناءً على هذه المبادرة، عبر دعم الحكومة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض، لاتخاذ الخطوات اللازمة للسير نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل لمواجهة الأصولية التي تهددنا جميعًا».

في الحقيقة، لم يشوّه أوباما فعليًا اقتراح جامعة الدول العربية، إلا أن الطريقة التي صاغ فيها تفسيره لها ذات طابع تعليمي.

فصحيح أن الاقتراح يدعو إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وإنما لا بدّ من الإشارة إلى أنه يدعو إلى ذلك فقط في إطار حل الدولتين، الذي

عرقلته كل من الولايات المتّحدة الأميركية وإسرائيل لما ينيف على ثلاثين سنة.

ويصعب أن نعتبر حذف أوباما لهذا السياق مجرد مصادفة، أي أن تتعايش إسرائيل وفلسطين وفقًا للحدود الدولية المتفق عليها مع تعديل بسيط ومتبادل هذا إن جرى أي تعديل. بل إنّ ذلك يدلّ على أنّ أوباما لا ينوي التخلّص من سياسة الرفض الأميركية. في الواقع، أن يدعو أوباما الدول العربية للعمل بموجب اقتراحها فيما تتجاهل الولايات المتّحدة شرطه الأساسي أمر يتخطى السخرية.

وبالفعل، إنّ أكثر ما يقوّض الحل السلمي هو الأعمال التي تنفذها إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة، وهي كلها أعمال إجرامية: بدءًا بالاستيلاء على الأراضي القيمة والموارد وصولاً إلى بناء ما سمّاه رئيس مهندسي هذه الخطة أرييل شارون «البانتوستان» للفلسطينيين.

ومع كل ذلك، ما زالت الولايات المتّحدة وإسرائيل ترفضان حلاً سياسيًا حتى بالكلام. وخصوصًا أخيراً، في كانون الأول/ ديسمبر، عندما صوتتا (مع بعض الجزر في المحيط الهادئ) ضد قرار للأمم المتحدة يدعم «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره». (تم إقراره بتصويت 173 في مقابل 5).

وعندما أشار أوباما إلى الاقتراح «البناء»، لم يأت على ذكر كلمة واحدة عن عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وتطوير البنى التحتية فيها، أو الإجراءات المعقّدة المتخذة للسيطرة على الوجود الفلسطيني، وهي كلها إجراءات مصممة لتقويض احتمال التوصّل إلى حل الدولتين السلمي. من هنا، فإنّ صمته هذا يناقض كلامه المنمّق: «سألتزم بذل الجهود لإنشاء دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمان.»

من جهة ثانية، لا ينفك أوباما يصرّ على تقديم الدعم إلى كل من عباس وفياض فقط، فيما هما يمثلان الفريقين الخاسرين في الانتخابات الحرة التي أُجريت في كانون الثاني/ يناير 2006، ما يشكل عقابًا مبطنًا من قبل كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل. وهكذا، يتماشى إصرار أوباما على عباس وفياض فقط مع ازدراء الغرب المستمرّ للديمقراطية ما لم تكن تحت سيطرته.

في موازاة ذلك، قدّم أوباما مبرّرات لتجاهل حكومة حماس المُنتخبة. فقد صرّح قائلاً: «أوضحت اللجنة الرباعية (المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) أنه على حماس أن تنفّذ

شروطًا واضحة لتكون شريكًا حقيقيًا للسلام، وتضمّ هذه الشروط: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والتخلّي عن العنف والتزام الاتفاقات السابقة».

وبالطبع، وكالعادة، تم إخفاء حقيقة أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان فعليًا حل الدولتين، ولا شكّ أنهما لم تتخليا عن العنف كما أنهما ترفضان اقتراح اللجنة الرباعية الأساسي ألا وهو «خريطة الطريق»، كما أشرنا سابقًا.

في المقابل، قد يكون من المجحف انتقاد أوباما ممارسة هذه السخرية لأنّ معظم العالم يقوم بالمثل.

فإنّ معظم العالم ينظر أيضًا إلى حماس بالطريقة عينها، أي كمنظمة إرهابية تهدف إلى تدمير إسرائيل (أو ربما جميع اليهود). ولكن، ما لم يُقَل هو أنّ على عكس الدولتين الرافضتين، دعت حماس إلى حلّ الدولتين بناءً على الإجماع الدولي، وقد عبّرت عن ذلك علنًا ومرارًا وبكل وضوح.

ومن ناحية أخرى، صرّح أوباما قائلاً: «دعوني أكن واضحًا، إن الولايات المتّحدة ملتزمة الحفاظ على أمن إسرائيل، وسندعم دائمًا حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في وجه التهديدات المشروعة».

وإنما لم يقل كلمة واحدة عن حق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم في وجه تهديدات أكبر على غرار ما يجري يوميًا في غزّة والأراضي المحتلة بدعم من الولايات المتّحدة. غير أنّ هذا الأسلوب أصبح قاعدة.

إلا أنّ النفاق تجاوز حدّه عند تعيين ميتشيل. في الواقع، يُعدّ دور ميتشيل القيادي في التوصّل إلى حل سلمي في شمال إيرلندا من أوّل إنجازاته. وكان هذا الحلّ يقضي بوضع حدّ للإرهاب الذي ينفذه الجيش الجمهوري الإيرلندي وللعنف البريطاني معترفًا بشكل مبطّن أنه، وعلى الرغم من حق بريطانيا الدفاع عن نفسها في وجه الإرهاب، لا يحق لها استخدام القوة لأنه كان ثمة بديل سلمي، ألا وهو الاعتراف بمطالب المجتمع الكاثوليكي الإيرلندي التي كانت أساس الأعمال الإرهابية، التي نفذها الجيش الجمهوري الإيرلندي. وهكذا، عندما اعتمدت بريطانيا هذا المسار انتهت الأعمال الإرهابية.

في الحقيقة، قد يرحّب ميتشيل باقتراح جدي لحل الدولتين. ففي العام 2001، وتحت إدارة جورج بوش، ترأس لجنة خبراء دولية وضعت تقريرًا لمنع استكمال نشاطات الاستيطان في الضفة الغربية. إلاّ أنّ هذا التقرير بقي حبرًا على ورق مع العلم أنّ الولايات المتّحدة وإسرائيل أثنتا

عليه رسميًا.

إذًا، بالنسبة إلى مهمة ميتشيل الجديدة في ما يختصّ بإسرائيل وفلسطين، فإنّ مضمون ملاحظات أوباما واضح وضوح الشمس: لا مجال للتوصل إلى حلّ دولتين حقيقي.

وفي هذا الإطار، يقوم تفويض ميتشيل الأساسي في الشرق الأوسط على إتاحة المجال أمام المحادثات والاستماع إلى آراء كلّ الأطراف، باستثناء الحكومة المُنتخبة في فلسطين. وبالتالي، فإنّ ما يحذفه أوباما مؤشر صارخ على التزام إدارته رفضها التقليدي ومعارضتها السلام إلا إذا كان وفقًا لشروطها المتطرّفة.

أميركا اللاتينية، متحدّية

8 آذار/مارس 2009

قبل أكثر من ألف عام، وقبل الغزو الأوروبي بكثير، نشأت حضارة ضائعة في المنطقة التي تعرف اليوم ببوليفيا.

اكتشف علماء الآثار أن بوليفيا كانت تتمتّع بمجتمع غني وراقٍ ومعقد، واقتباسًا منهم «إنها إحدى البيئات الاصطناعية الأوسع والأغرب والأكثر غنًى من ناحية التنوّع البيئي على وجه الأرض... وكانت مدنها وقراها واسعةً ومنظمةً»، مكونةً منظرًا طبيعيًا كان «من أعظم التحف البشرية، آية من الجمال».

واليوم تجدد بوليفيا وجزء كبير من المنطقة الممتدة بين فنزويلا والأرجنتين، نشاطها. فيفسح الغزو والهيمنة الأميركية الإمبريالية على نصف الكرة الأرضية، في الطريق أمام الاستقلال والاعتماد المتبادل اللذين يعكسان ديناميكية جديدة في العلاقات بين الشمال والجنوب، في ظلّ انهيار الاقتصاد في الولايات المتحدة والعالم.

وفي خلال العقد الأخير، أصبحت أميركا اللاتينية أكثر المناطق تقدمًا في العالم.

فكان للمبادرات في شبه القارة تأثير ملحوظ في البلدان المستقلة وبروز المؤسسات الإقليمية ببطء.

ونذكر من بين هذه المؤسسات بنكو ديل سور، التي أسسها عالم الاقتصاد الحائز جائزة نوبل جوزف ستيغليتز، في العام 2007 في كاراكاس في فنزويلا، واتفاقية البديل البوليفاري لأميركا اللاتينية والكاريبي، الألبا، التي قد تمثل بداية حقيقية وممتازة إذا استطاعت تحقيق وعدها الأولي.

وغالبًا ما توصف الألبا ببديل لمشروع منطقة التجارة الحرة للأميركتين الذي ترعاه الولايات المتحدة، ولكن المصطلحات مضللة. فيجب فهم الاتفاقية على أنها مشروع تنمية مستقل وليس بديلاً. كما أن ما يعرف «باتفاقيات التجارة الحرة» لا ترتبط بحق بالتبادل الحر أو حتى بالتبادل بأي معنى حقيقي لهذا المصطلح، وهي ليست اتفاقيات بالطبع،

أقله إذا كان الشعب لا يزال جزءًا من وطنه.

وفي هذا الإطار، قد يكون المصطلح الأكثر دقة هو «ترتيبات حقوق المستثمرين»، التي تضعها شركات ومصارف متعدّدة الجنسيات والدول القوية التي تلبّي مصالحها، والتي تؤسس معظمها سرًا من دون مشاركة الشعب أو إدراكه.

ومن بين المنظمات الإقليمية الواعدة الأخرى اتحاد دول أميركا الجنوبية (اليوناسور). وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، يهدف اليوناسور إلى إنشاء برلمان لأميركا الجنوبية في كوتشابامبا في بوليفيا، الموقع المناسب. ففي العام 2000، نظم سكان كوتشابامبا نضالاً شجاعًا وناجحًا ضد خصخصة المياه، ما أيقظ التضامن الدولي، وهذا إثبات على قوة تأثير النضال الملتزم.

وبالإضافة إلى ذلك، تدفق جزء من ديناميكية المخروط الجنوبي من فنزويلا، مع انتخاب هوغو شافيز وهو رئيس يساري يناضل لاستخدام موارد فنزويلا الغنية لمصلحة شعب فنزويلا بدلاً من أن يصب ذلك في مصلحة ثراء الداخل والخارج وامتيازه، ولتعزيز التكامل الإقليمي اللازم كشرط أساسي لتحقيق الاستقلال والديمقراطية والتنمية المُجدية.

وشافيز ليس الوحيد الذي يطمح إلى تحقيق هذه الأهداف. فبوليفيا التي تعد أفقر دول القارة، تقدم المثال الأكثر وضوحًا.

شقت بوليفيا طريقها تجاه الديمقراطية في هذا الجزء من العالم. ففي العام 2005، دخل أكثرية السكان الأصليين، أي الشعوب الأكثر اضطهاداً في نصف الكرة الجنوبي، المجال السياسي وانتخبوا شخصًا من طبقتهم، إيفو مورالس، لمتابعة البرامج المنشقّة عن المنظمات الشعبية.

لم تكن الانتخابات إلا مرحلةً واحدة من الصراعات المستمرة. وكانت القضايا معروفة وخطيرة، ألا وهي السيطرة على الموارد والحقوق الثقافية والعدالة في مجتمع معقد تتعدد فيه الأعراق، بالإضافة إلى الفجوة الاقتصادية والاجتماعية العميقة بين الأكثرية الساحقة ونخبة الأثرياء الصغيرة الذين يشكلون الحكام التقليديين.

ونتيجة لذلك، تمثل بوليفيا ساحة المواجهات الحالية الأكثر خطورةً بين الديمقراطية الشعبية والنخب المتميزة الخاضعة لأوروبا، المستاءة من خسارة امتيازها السياسي والمعارضة بالتالي للديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وقد تكون المعارضة عنيفةً أحيانًا. وتتمتع هذه النخب عادةً بدعم قوي من الولايات المتّحدة.

وفي أيلول/ سبتمبر الماضي [2008]، وفي خلال قمة طارئة لاتحاد

دول أميركا الجنوبية في سنتياغو، شيلي، أعلن قادة أميركا الجنوبية «دعمهم الكامل والثابت للحكومة الدستورية التابعة للرئيس إيفو مورالس، الذي وافقت أكثرية ساحقة على ولايته»، مشيرين إلى نجاحه في الاستفتاء الأخير.

من ناحية أخرى، شكر مورالس الاتحاد قائلاً: إنه لأول مرة في تاريخ أميركا الجنوبية، تجتمع دول المناطق الأربع لتقرر كيفية حل مشاكلنا من دون وجود الولايات المتحدة».

في الواقع، هيمنت الولايات المتّحدة فترة طويلة على اقتصاد بوليفيا وخصوصاً في تصدير التنك. وكما لاحظ الخبير في الشؤون الدولية ستيفن زونس، في مطلع الخمسينيات، «في لحظة حاسمة من جهود دولة بوليفيا لزيادة اكتفائها الذاتي، أجبرت الولايات المتحدة بوليفيا على استخدام رأسمالها الزهيد ليس لنموها الذاتي، بل لدفع التعويضات لملاك المناجم وتسديد ديونها الخارجية».

كما مثلت السياسات الاقتصادية المفروضة على بوليفيا وقتئذ، تمهيدًا لبرامج تعديل هيكلي فُرضت على القارة بعد ثلاثين عامًا، تحت وطأة شروط الليبرالية الجديدة «اتفاق واشنطن»، الذي كان تأثيره كارثيًا أينما طُبقت قيوده.

واليوم، باتت ضحايا أصول أسواق الليبرالية الجديدة تشمل الدول الغنية، حيث ساهمت لعنة التحرير المالي في وقوع أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير.

فبدأت أساليب السيطرة الإمبريالية التقليدية، أي العنف والحرب الاقتصادية بالضعف. وباتت تتوافر أمام أميركا اللاتينية خيارات حقيقية. وتفهم واشنطن جيدًا أنّ هذه الخيارات لا تهدد هيمنتها على نصف الكرة الجنوبي فحسب، بل هيمنتها على العالم أيضًا. والجدير ذكره أنّ سياسة الولايات المتحدة الخارجية هدفت إلى السيطرة على أميركا اللاتينية منذ بداية قيام جمهوريتها.

وفي موازاة ذلك، إذا لم تستطع الولايات المتحدة السيطرة على أميركا اللاتنية، فلا تستطيع توقع «فرض سيطرتها على أي مكان آخر من العالم»، كما استنتج مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس نيكسون في العام 1971 آخذين في الاعتبار أهمية إسقاط ديمقراطية تشيلي القصوى، وهذا تحديدًا ما فعلته الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، يقر الباحثون بأن واشنطن تدعم الديمقراطية إذا كانت تصب في مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فحسب، وهي سياسة

مستمرة من دون تغيير، مع كل الإدارات حتى يومنا هذا.

وتعد هذه المخاوف المعادية للديمقراطية الشكل العقلاني لنظرية الدومينو، التي تسمى بدقة أكبر «خطر المثال الجيد». ولهذه الأسباب، يمثل أقل حياد عن الطاعة الصارمة والتامة خطرًا وجوديًا يستدعي ردًا قاسياً، على غرار تنظيم الفلاحين في المناطق النائية شمالي لاوس وتعاونيات الصيادين في غرينادا ومناطق أخرى في العالم.

وفي أميركا اللاتينية التي كسبت أخيراً ثقتها بنفسها، يقوم التكامل أقله على ثلاثة أبعاد، بحيث يمثل البعد الإقليمي البعد الأول، وهو شرط أساسي لتحقيق الاستقلال، ما يصعّب على سيدة نصف الكرة الجنوبي القضاء على الدول الواحدة تلو الأخرى. والبعد الثاني هو البعد العالمي أي إنشاء علاقات بين الدول الجنوبية عبر تنويع الأسواق والاستثمار مع الصين التي تلعب دور الشريك الهام في شؤون نصف الكرة الجنوبي. أما البعد الثالث فهو البعد الداخلي الذي يمثل على الأرجح البعد الأكثر حيويةً. وتشتهر أميركا اللاتنية بتركز الثراء والسلطة المتطرفة وبافتقار نخبها المتميزة إلى حس المسؤولية إزاء مصلحة الدولة.

صحيح أنّ أميركا اللاتنية تواجه مشاكل كبيرة، ولكن تبشر تطورات كثيرة بعصر عولمة حقيقية، أي تحقيق التكامل الدولي لمصلحة الشعب وليس لمصلحة المستثمرين أو تركز السلطة.

على خطّ دوراند

1 نيسان/أبريل 2009

منذ فجر التاريخ، شكلت المنطقة المعروفة اليوم بأفغانستان نقطة عبور للغزاة بدءًا بإسكندر الكبير وجنكيز خان وصولاً إلى تيمورلنك، جميعهم حكموا هذه الأرض.

أما في القرن التاسع عشر، فقد تنافست كل من الأمبراطوريتين البريطانية والروسية في الهيمنة على منطقة آسيا الوسطى، وعُرفت هذه المنافسة باللعبة العظمى. وفي العام 1893، رسم السير هنري مورتيمر دوراند ضابط استعماري بريطاني خطًا طوله 1500 ميل لتحديد الجزء الغربي للسيطرة البريطانية على الهند. وقد مرّ خط دوراند في المناطق القبلية التابعة للباشتون، التي كان الأفغان يعدونها جزءًا من بلدهم. أما في العام 1947، فضم القسم الشمالي الغربي من هذه المنطقة إلى دولة باكستان الجديدة.

وتستمر اللعبة العظمى في أفغانستان وباكستان أو ما أصبح يُعرف اليوم بأفباك. إنّ هذا المصطلح مفهوم في المنطقة من ناحيتي خط دوراند، الذي لم يوافق عليه الشعب أو حتى دولة أفغانستان عندما كانت فعالة.

ولكن ثمة حقيقة تاريخية لا يمكن نكرانها وهي أنّ الأفغان حاربوا بشراسة جميع الغزاة.

وبمرور الوقت، بقيت أفغانستان تشكل غنيمة جيواستراتيجية من غنائم اللعبة العظمى. هكذا، وتماشيًا مع الوعود التي أطلقها أوباما في خلال حملته الانتخابية، زاد من حدّة الحرب مستكملاً نمط التصعيد الذي اعتمدته إدارة بوش.

وحاليًا، تحتل الولايات المتحدة وحلفاؤها في حلف شمال الأطلسي أفغانستان. إلا أنّ الوجود العسكري الأجنبي يولّد المواجهات، في حين أنّ ما تحتاج إليه تلك المنطقة هو أن تبذل القوى المعنية فيها، أي الصين والهند وإيران وباكستان وروسيا، جهودًا مشتركةً تساهم في مساعدة الأفغان على حل مشاكلهم الداخلية بالوسائل السلمية، فيؤمن العديد أنهم قادرون على

ذلك.

ومن ناحية أخرى، تخطت مهمة حلف شمال الأطلسي تلك التي كانت مرسومة له عقب الحرب الباردة. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يعد للحلف أية حجة تسمح له بالبقاء في المنطقة، فقد كانت الحجة هي الوقوف في وجه هجوم روسي مفترض. إلا أن الحلف سرعان ما أخذ على عاتقه مهمات جديدة فتوسّع إلى الشرق خارقًا بذلك الوعود المُقدّمة لميخائيل غورباتشوف، ما مثّل تهديدًا حقيقيًا لأمن روسيا، وولّد تلقائيًا ارتفاع حدة التوتر الدولي.

وفي هذا السياق، يشجع جايمس جونز مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي والقائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي في أوروبا بين العامين 2003 و2006، توسع الحلف شرقًا وجنوبًا. ويمثل ذلك خطوةً لتعزيز السيطرة الأميركية على مخزون الطاقة في الشرق الأوسط (أي بتعبير تقني «حماية أمن الطاقة»). كما أنه يؤيد إنشاء قوة رد تابعة للتحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة، ما سيوفّر له «قدرةً أكبر بكثير على تنفيذ الأمور بسرعة على مساحات واسعة».

وعلى صعيد آخر، قد تمثل الصين أكبر مصدر تخوّف للولايات المتّحدة. في الواقع، يرى بعض المحللين أنّ منظمة شنغهاي للتعاون قد تمثل القوة المقابلة لحلف شمال الأطلسي لكونها تضمّ روسيا ودول آسيا الوسطى. ونضيف إلى ذلك أنّ الهند وباكستان وإيران أعضاء مراقبون، ويتحدّث بعضهم عن انضمامهم إليها. كذلك، وثّقت الصين علاقاتها بالسعودية، أهمّ عنصر في نظام النفط العالمي.

ونجد بإزاء مناورات القوى العظمى حركةً ناشطة تهدف إلى تحقيق السلام في أفغانستان، وهي تتألف من الشعب. فقد دعا الناشطون إلى وقف أعمال العنف والبدء بالمفاوضات مع حركة طالبان. إنّ هؤلاء الأفغان يرحبون بالمساعدة الخارجية ولكن لأهداف إعادة الإعمار والإنماء وليس لأهداف عسكرية.

وتحشد حركة السلام الدعم الشعبي في أفغانستان بحيث يجب على القوات الأميركية المتزايدة أن تواجه بالإضافة إلى طالبان «عدوًا غير مسلح إلا أنه مخيف بقدر حركة طالبان ألا وهو الرأي العام». هذا ما كتبته باميلا كونستابل من صحيفة Washington Post في آخر زيارة لها إلى أفغانستان. ويعتبر العديد من الأفغان أنّ «القوات الأجنبية المتزايدة ستُفاقم من حدة الأزمة بدلاً من أن تنتصر على الثوار وتقمع أعمال

العنف التي أضنت بلدهم».

فقد أعلن معظم الأفغان الذين قابلتهم كونستابل أنهم «يفضّلون حلاً يتم التوصل إليه عبر المفاوضات مع الثوار بدل تكثيف الحملة العسكرية. فيما أشار العديد إلى أنّ مقاتلي الطالبان هم أيضًا مواطنون أفغان وإخوةٌ مسلمون، وأنّ البلد اعتاد حلّ نزاعاته من خلال لقاءات بين المجتمعات الصغيرة والقبائل».

في موازاة ذلك، كانت رسالة الرئيس الأفغاني الأولى إلى أوباما تقوم على وقف الاعتداء على المدنيين، إلا أنّ هذه الرسالة لم تلقَ صدًى. كما أعلم كارازاي وفد الأمم المتّحدة أنه يودّ وضع جدول زمني لانسحاب الجنود الأجانب (يقصد القوات الأميركية). وهكذا، لم يعد كارازاي المفضل في واشنطن، وتحوّل من المفضّل في الإعلام إلى شخص «لا يمكن الوثوق به» و«فاسد» وإلى آخره من الصفات. إلا أنّ ذلك كله غير صحيح تمامًا كما كانت الحال عندما تم الاحتفال به وتسميته «رجلنا» في كابول. وكتبت الصحافة أن الولايات المتحّدة وحلفاءها يخططون سعياً إلى إقصائه من اختيارهم لمصلحة شخصية. واللافت أن شعبية كارازاي تراجعت أيضًا في أفغانستان مع أنها تبقى أكبر بكثير من شعبية القوات الأميركية المحتلة.

ومن جهة ثانية، يقدّم جايسون بورك المراسل البريطاني صاحب الخبرة الواسعة وجهة نظر مفيدة «مازلنا نأمل بناء الدولة التي نريدها نحن وليس الأفغان. فإذا سألتم الأفغان عن الدولة التي يرغبون أن تكون أفغانستان شبيهةً بها بعد بضعة عقود، فسيكون الجواب «إيران»».

وهنا نرى أن دور إيران مهم حيث تتمتع بعلاقة وطيدة بأفغانستان كما أنها تعارض بشدة حركة طالبان إذ إنها قدمت مساعدةً قيمة لطردهم، فكان جزاؤها أن تم ضمها إلى محور الشرّ. في حين أنّ لإيران مصلحة في أن يكون الوضع مستقرًا ومزدهرًا في أفغانستان أكثر من أية دولة أخرى، كما أنّ الطبيعة جعلتها تتمتع بعلاقات طيبة مع باكستان والهند وتركيا والصين وروسيا. قد تتطور العلاقات بين هذه الدول من تلقاء نفسها بالنظر إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون تجمع بينها، خصوصًا إذا استمرّت الولايات المتحدة في عرقلة علاقات إيران بالغرب.

وفي خلال هذا الأسبوع آذار/ مارس2009، قابل كارازاي مسؤولين إيرانيين، في خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن أفغانستان الذي انعقد في لاهاي. وقد تعهّد المسؤولون الإيرانيون أن يساعدوا على إعادة الإعمار والتعاون في مجال الضبط الإقليمي للاتجار بالمخدّرات الذي انتشر إلى حد

كبير.

وتجدر الإشارة إلى أنّ سياسة بوش وأوباما التصعيدية لن تؤدي إلى حل سلمي في أفغانستان أو في المنطقة. من الضروري أن يجري الأفغان فيما بينهم مفاوضات من دون تدخل أجنبي على غرار ما جرى في خلال اللعبة العظمى أو غيرها. إنّ مشاكل أفغانستان تخص الأفغان وحدهم، ويعود أمر حلها إليهم.

تقليد التعذيب

5 أيار/مايو 2009

أثارت مذكرات التعذيب الصادرة عن البيت الأبيض حالات من الصدمة والسخط والمفاجأة. والواقع أنّ ردات الفعل القائمة على الصدمة والسخط كانت مفهومة تمامًا، ولا سيما لدى الكشف عن تقرير لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ المتعلقة بمعاملة المحتجزين.

وكما كشف التقرير في صيف 2002، تعرّض المحققون في سجن غوانتنامو لضغوط متزايدة من الجهات العليا من أجل إثبات وجود رابط بين العراق والقاعدة. وأخيرًا، وباللجوء إلى أشد وسائل التعذيب الأخرى، توصلوا إلى الحصول على «دليل» من أحد المعتقلين. وقد تم استخدام هذا الدليل للمساعدة على تبرير غزو بوش وتشيني العراق في العام المقبل.

ولكن لمَ المفاجأة بخصوص مذكرات التعذيب؟ حتى من دون تحقيق، كان من المعقول أن نفترض أنّ غوانتنامو كانت غرفة تعذيب. وإلا لماذا ترسل [واشنطن] السجناء إلى حيث يصبحون بعيدين عن القانون؟ خصوصًا وأنه المكان الذي تستخدمه واشنطن منتهكةً المعاهدة، التي أجبرت كوبا على قبولها تحت تهديد السلاح؟ من هنا، يصعب أخذ المنطق الأمني على محمل الجد.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة سبب أوسع لاختيار يستثني عنصر المفاجأة، وهو أنّ التعذيب لطالما جسد ممارسة روتينية منذ الأيام الأولى لغزو الأراضي المحلية، ومن ثم المغامرات الإمبريالية التي امتدت لتشمل الفليبين وهاييتي وأماكن أخرى.

وفضلاً عن ذلك، كان التعذيب أقل ما يكون من جرائم العدوان والإرهاب والتخريب والخنق الاقتصادي التي جعلت تاريخ الولايات المتحدة قاتمًا على غرار قوى عظمى أخرى. وتشير الكشوفات عن التعذيب مجددًا إلى الصراع الدائم بين «ما ندافع عنه» و«ما نقوم به».

وتجدر الإشارة إلى أنّ ردة الفعل كانت عنيفة ولكن بطرائق تثير بعض التساؤلات. وعلى سبيل المثال، كتب المحرر الصحفي بول كروغمان في

صحيفة New York Times ، وهو أحد أكثر النقاد بلاغة وصراحةً عن مخالفات بوش، أننا تعوّدنا أن نكون «أمة من المثل الأخلاقية»، فلم يكن هناك قبل بوش «أي حدث حيث تخلى قادتنا تمامًا عن كل ما تدافع عنه أمتنا.»

وأقل ما يقال هو أنّ الرأي المشترك نسخة منحرفة إلى حد ما عن التاريخ. في الواقع، إنّ هذا المقال هو فعل إيمان، وجزء من عقيدة وطنية تقوم على أنّ الولايات المتحدة مستقيمة على عكس غيرها من القوى العظمى الأخرى ، أكان في الماضي أم الحاضر. وهي نظرية ما يسمّى «الاستثنائية الأميركية».

ويمكن أن يكون كتاب الصحافي البريطاني غودفري هودغسون الذي نشر تواً بعنوان The Myth of American Exceptionalism (أسطورة الاستثنائية الأميركية) تصحيحاً جزئياً للتاريخ. ويختم هودغسون قائلاً: «إنّ الولايات المتّحدة من البلدان العظيمة ولكن غير مثالية، على غرار سواها من الدول»

واللافت أنّ روجيه كوهين، المحرر الصحفي في International Herald Tribune ، يوافق بعد مراجعة الكتاب في New York Times ، على أنّ الدلائل تدعم حكم هودغسون ولكنه يختلف معه حول نقطة أساسية، ألا وهي أنّ هودغسون لم يتمكن من فهم أنّ «الولايات المتحدة كانت وليدة فكرة وعليها أن تستكمل بهذه الأخيرة».

وفي الإطار نفسه، يكتب كوهين أنه قد تم الكشف عن الفكرة لدى ولادة أميركا كـ» مدينة على هضبة»، وهي «فكرة ملهمة» سكنت «في العقول الأميركية بشكل عميق.»

وباختصار، كانت غلطة هودغسون أنه تمسك بـ»تشوهات الفكرة الأميركية في العقود الأخيرة» (في الواقع، طوال تاريخها). دعونا ننتقل إذًا إلى «فكرة» أميركا.

وقد استعمل جون وينثروب العبارة الملهمة « مدينة على هضبة» في العام 1630، وقد استعارها من الإنجيل ولخّص مستقبل الأمة الجديدة المجيد باعتبارها «مُختارة من الله».

وقبل عام أوجدت مستعمرة خليج ماساشوستس الخاصة به ختمها العظيم الذي يصف هنديًا مع لفيفة متدلية من فمه، فيما كُتب عليها «تعال ساعدنا.» وبالتالي، كان المستعمرون البريطانيون إنسانيين وخيرين باستجابتهم لمناشدات المواطنين البائسين لإنقاذهم من مصير وثني مرير.

وقد تبين أنّ هذا الإعلان المبكر «للتدخل الإنساني»، لاستخدام المصطلح الشعبي حاليًا يشبه ما سبقه من التدخلات إلى حد كبير، على الرغم من أنه كان مروعًا إلى درجة غير اعتيادية بالنسبة إلى المستفيدين وكأنهم لا يحتاجون إلى المراجعة.

أما في عصرنا هذا، فقد استجدت بعض الابتكارات أحيانًا. ففي خلال الستين عامًا الماضية، عانى ضحايا العالم ما وصفه المؤرخ ألفرد ماكوي بـ»ثورة وكالة الاستخبارات المركزية في علم الألم القاسي» في كتابه الصادر في العام 2006 الذي حمل عنوان A Question of Torture: CIA Interrogation, from the Cold War to the War on Terror (مسألة التعذيب: استجواب الاستخبارات المركزية، من الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب). وكما يناقش في الكتاب، غالبًا ما توكل مهمة التعذيب إلى الشركات التابعة على عكس النسخة الحالية. وكان الإغراق حتى الاختناق أحد الأساليب التي تعود إلى العقود الماضية والتي تظهر مع تغيير طفيف في غوانتنامو.

وغالبًا ما يميّز التواطؤ في التعذيب سياسة الولايات المتّحدة الخارجية. ففي دراسة العام 1980، وجد العالم السياسي لارز شولتز أنّ المساعدة الأميركية «تميل إلى التدفق على نحو غير متناسب على حكومات أميركا اللاتينية التي تعذب مواطنيها... وعلى أكثر منتهكي حقوق الإنسان الأساسية في نصف الكرة الأرضية رداءةً.»

والجدير ذكره هو أنّ دراسة شولتز والاستنتاجات الشبيهة الأخرى سبقت عهد ريغان، حين لم يكن يستحق الموضوع الدراسة لكون العلاقات غالبًا ما كانت واضحة. ولا يزال هذا الاتجاه متواصلاً حتى الآن من دون أي تعديل يذكر.

وعليه، لا عجب أنّ الرئيس نصحنا بالنظر إلى الأمام وليس إلى الوراء، عقيدة ملائمة لأولئك الذين يحملون الهراوات. في حين يميل أولئك الذين يتعرضون للضرب من قبلهم إلى رؤية العالم على نحو مختلف، وهذا أكثر ما يغيظنا.

ومن ناحية أخرى، ترى الأمبراطوريات أنّ «الاستثنائية» أقرب من العالمية. فقد كانت فرنسا تشيد بـ«مهمتها الحضارية» في حين كان يدعو وزير الحربية الفرنسي إلى «القضاء على سكان الجزائر الأصليين».

كما أعلن جون ستيوارت كانت طبقة النبلاء في بريطانيا «أمرًا مستحدثًا في العالم»، في حين يحث هذه السلطة الملائكية على عدم التأخر

عن تحرير الهند. وقد كتب ميل مقالته الكلاسيكية بعنوان « بضع كلمات حول عدم التدخل»، مباشرةً بعد الكشف عن فظائع بريطانيا المروعة في قمع الثورة الهندية في العام 1857.

ونشير إلى أنّ مثل هذه الأفكار «الاستثنائية» تتناسب مع السلطة والامتياز تمامًا كما تتناسب مع الأفكار الخبيثة. وذلك لأنها تطمس الجرائم الحقيقية المستمرة. وفي هذا الإطار، تُعدّ مجزرة ماي لاي في أثناء حرب فيتنام مجرد مصغّر عن الفظائع الأوسع والأشنع التي نُفذت في إطار برامج التهدئة. وصحيح أنّ اقتحام مبنى ووترغيت الذي أسقط الرئيس الأميركي يُعدّ أمرًا مخزيًا من دون شك، إلا أنّ الضجة حوله أدت إلى خلق جرائم أفظع لا تقارن بها في البلد وخارجه، ونذكر على سبيل المثال قصف كمبوديا المروّع. وعمومًا يكون لهذه الفظائع المحددة وظائفها.

وأصبح فقدان الذاكرة التاريخية ظاهرةً خطيرةً جداً، ليس لأنه يهدد النزاهة الأخلاقية والثقافية فحسب، وإنما لأنه يضع الأساس للجرائم التي تنتظرنا أيضًا.

أوباما والنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني

4 تموز/ يوليو 2009

أطلقت محطة السي أن أن عنوانًا لما ينوي أوباما قوله في خطابه في القاهرة: «يتطلّع أوباما قدمًا ليتواصل مع قلب العالم الإسلامي». قد يدلّ هذا العنوان على نيات أوباما، ولكن الأهم من نياته، هو ما يخفيه هذا الخطاب، أو الأحرى ما يحذفه.

في ما يتعلّق بمسألة إسرائيل وفلسطين، لم يقدّم الخطاب أي جديد، فقد ناشد أوباما العرب والإسرائيليين ألا «يتبادلوا التهم» وألا «يرى كل منهم النزاع من وجهة نظر واحدة».

إلا أن الخطاب لم يذكر طرفًا ثالثًا مهمًا جدًا وهو الولايات الأميركية المتّحدة، التي أدت دورًا حاسمًا في استمرار النزاع. فلم يشر أوباما إلى أنّ على الولايات المتّحدة تغيير دورها أو حتى التفكير في تغييره.

فأثنى مرةً جديدةً على مبادرة السلام العربية قائلاً: إنّ على العرب أن يعتبروها «بدايةً أساسيةً ولكنها لا تعني أنّ مسؤوليتهم تنتهي عندها». وهنا أيضًا حذف أوباما أمرًا محوريًا، عن قصد طبعًا. لا شكّ في أنّه ومستشاريه يعون أنّ المبادرة العربية تشدد على حل الدولتين الذي لطالما حظي بإجماع دولي وذلك وفقًا للحدود الدولية (ما قبل حزيران/يونيو 1967)، أو مع «بعض التعديلات الطفيفة والمتبادلة»، بحسب تعبير الحكومة الأميركية قبل أن تنحرف الولايات المتحدة عن إجماع سائر العالم في هذه المسألة منذ ثلاثين سنة. ونشير إلى أنّ مبادرة السلام العربية تدعو الدول العربية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل في إطار حل الدولتين فقط.

في المقابل، يطلب أوباما إلى الدول العربية البدء بتطبيع العلاقات، متجاهلاً عمدًا، الحل السياسي الأساسي الذي يمثل شرطًا مسبقًا للمبادرة. من هنا، لا يمكن للمبادرة أن تمثل «بدايةً» إن استمرّت الولايات المتحدة في رفضها مبادئها الأساسية، أو حتى الاعتراف بها.

ماذا ستقدّم إسرائيل للدول العربية لقاء تطبيع العلاقات؟ إنّ الموقف الحازم الوحيد الذي اتخذته إدارة أوباما حاليًا، هو أنّ على إسرائيل

الامتثال للمرحلة الأولى من خريطة الطريق لعام 2003، التي تقضي بتجميد إسرائيل بناء المستوطنات (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

ولكن، ما لم يتنبّه إليه أحد في هذا النقاش، هو أنه حتى ولو وافقت إسرائيل على تطبيق المرحلة الأولى، فسيبقى هناك مشروع الاستيطان الذي بدأ تنفيذه بدعم بارز من الولايات المتّحدة. في الواقع، تضمن المستوطنات ومشاريع البناء أن تحتلّ إسرائيل الأرض القيمة داخل «الجدار الفاصل» غير الشرعي (بما في ذلك مخزون المياه المهم الموجود في تلك المنطقة) بالإضافة إلى وادي الأردن، ما يترك الفلسطينيين داخل أرض محدودة ستقسّم بعد إلى كانتونات بسبب نقاط الاستيطان/ البنية التحتية البارزة الممتدة نحو الشرق.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يُذكر أنّ إسرائيل تسيطر على منطقة القدس الكبرى، بحيث تمثل موقعًا لأكبر مشاريع البناء، ما يؤدي إلى تشريد العديد من العرب. وبالتالي، ما يبقى للفلسطينيين سيُفصل عن قلب حياتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والجدير ذكره أنّ كل هذه النشاطات الاستيطانية تنتهك القانون الدولي وخصوصًا تلك المُنفّذة في القدس لأنها تنتهك قرارات الأمم المتحدة التي صدرت أخيراً والواضحة بهذا الخصوص.

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة إلى أنّ إدارة بوش الأب تخطّت الكلام في رفضها مشاريع الاستيطان الإسرائيلية، خصوصًا عندما أوقفت الدعم الاقتصادي الأميركي المُقدم لإسرائيل. أما مسؤولو إدارة أوباما، فقد صرحوا بأن اتخاذ إجراءات مماثلة «أمر غير مطروح»، وبأن أي ضغوط على إسرائيل للامتثال لخريطة الطريق ستكون «رمزيةً على الأكثر» وفقًا لما نشرته صحيفة New York Times .

ولا شكّ في أنّ إدارة أوباما وضعت هدفًا واضحًا لرحلته إلى الشرق الأوسط، حيث يعبّر السيناتور جون كيري رئيس لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية عن هذا الهدف بكل وضوح، وهو إنشاء تحالف مؤلّف من إسرائيل والدول العربية «المعتدلة» للوقوف في وجه إيران. وسيكون هذا التحالف بمنزلة حصن يحمي السيطرة الأميركية على المناطق الحيوية المُنتجة للطاقة.

(غالبًا ما يتم استخدام مصطلح «معتدل» من دون أن يكون لذلك أي رابط بطابع الدولة، فهو يشير إلى إرادة هذه الدول الانصياع لمطالب الولايات المتّحدة).

والّلافت أنّ خدمات إسرائيل التي لا مثيل لها والمقدّمة إلى الجيش الأميركي ووكالات الاستخبارات، بالإضافة إلى الصناعة العالية التقنية، تعطي إسرائيل هامشًا يخوّلها تحدي إرادة واشنطن، مع أنها بذلك تخاطر في الإساءة إلى راعيها. في حين عمل بعض العناصر الواقعيين على كبح أصولية الحكومة الإسرائيلة الحالية.

أما في حال تخطت إسرائيل الحدود، فقد ينتج من ذلك وضع سياسة حاسمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد يعتبر بعض المعلقين اليوم أنها شبيهة بخطاب القاهرة وغيره، من دون أن يكون ذلك مبنيًا على وقائع فعلية. وعلى الأغلب، ستبقى السياسة الأميركية في ما يختص بإسرائيل وفلسطين على حالها.

موسم سخرية

7 تموز/يوليو 2009

كانت الانتخابات في لبنان وإيران والانقلاب في هندوراس أحداثًا ملحوظةً ليس في ذاتها فحسب، بل بالردود الدولية الناجمة عنها أيضًا. وفي المقابل، تبقى سياسة عدم الرد على قرصنة إسرائيل في الوقت الحالي في الشرق الأوسط، على الهامش.

لبنان

استقبلت الأكثرية انتخابات حزيران / يونيو [2009] بابتهاج كبير، بحيث كتب كاتب العمود توماس فريدمان في صحيفة New York Times في حزيران/ يونيو [2009] «إنني من مشجّعي الانتخابات الحرة والعادلة. وفي لبنان، كانت الانتخابات نزيهةً وحقيقيةً وكانت نتائجها مدهشة. فقد تغلب الرئيس باراك أوباما على الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد».

والدليل على ذلك هو أنّ «أغلبية ساحقة من اللبنانيين، أكانت مسلمين أم مسيحيين أم دروزاً، صوتت لقوى 14 آذار بقيادة سعد الحريري»، وهو المرشح الذي تدعمه الولايات المتّحدة وابن رفيق الحريري، رئيس الوزراء السابق الذي تعرض للاغتيال.

ويتابع فريدمان قائلاً: إنّ علينا وضع ثقتنا حيث يلزم لنجاح الانتخابات الحرة (وانتصار واشنطن) «فلم تكن هذه الانتخابات لتتم لو لم يقف جورج بوش بوجه السوريين في العام 2005 ويجبرهم على الانسحاب من لبنان في إثر اغتيال الحريري. فقد فسح بوش في المجال لكل ذلك. [وفي خطاب أوباما في القاهرة] أعاد إحياء الأمل».

وبعد يومين، تكررت إشادة فريدمان بدورنا النبيل في الشرق الأوسط في مقالة رأي في Times كتبها إيليوت أبرامز، وهو زميل قديم في مجلس العلاقات الخارجية ومسؤول بارز سابق في إدارة الرئيسين ريغان وبوش الابن. وقال في مقالته: «تخطى التصويت في لبنان كل التجارب الواقعية... وحظي اللبنانيون بفرصة للتصويت ضد حزب الله، فلم يفوتوها».

ولكن قد تشمل «التجربة الواقعية» التصويت الواقعي. ففازت قوى 8 آذار المتحالفة مع حزب الله بمهارة، وتقريبًا حصلت على نسبة الأصوات عينها في الانتخابات بين أوباما وماكين في تشرين الثاني/ نوفمبر [2008]، أي حوالى 54 في المئة من أصوات الشعب، وذلك بحسب أرقام وزارة الخارجية اللبنانية.

من هنا، وبناءً على تعليقات فريدمان وأبرامز، علينا التحسر على هزم أحمدي نجاد لأوباما، خصوصًا الذين يحترمون الديمقراطية ولو قليلاً.

ويشير فريدمان وأبرامز، مثل غيرهما، إلى ممثلين في البرلمان. في الواقع، يشوّه النظام الانتخابي الطائفي في لبنان هذه الأرقام، إذ يخفّض

عدد المقاعد المعطاة للطائفة الكبرى، أي الطائفة الشيعية، التي تدعم بغالبيتها الساحقة حزب الله وحليفته حركة أمل.

ولاحظ محللون ذوو شأن أنّ نظام لبنان السياسي القائم على «الطائفية» يقوض «الانتخابات الحرة والعادلة» بطرائق ملحوظة أكثر. يقول المحلل السياسي عساف كفوري: إنّ هذا النظام السياسي لا يفسح في المجال أمام الأحزاب غير الطائفية ويشكل حاجزًا أمام وضع سياسات اجتماعية واقتصادية لقضايا واقعية أخرى في النظام الانتخابي.

وقد يفسح هذا النظام السياسي في المجال أمام «تدخلات خارجية كثيفة» وتراجع في عدد الناخبين و«تزوير الانتخابات وشراء الأصوات» التي ظهرت كلها في خلال انتخابات حزيران/ يونيو، أكثر من أي وقت مضى.

وبالتالي، تمكن أقل من ربع الناخبين في بيروت، مسكن نصف سكان لبنان، أن ينتخبوا من دون العودة إلى مناطقهم الأصلية التي غالبًا ما تكون بعيدةً جدًا. فكانت النتيجة حرمان العمال المهاجرين والطبقات الفقيرة من حقوقهم بنوع من «التقسيم الانتخابي المتطرف على الطريقة اللبنانية»، لمصلحة الطبقات الغنية ومؤيدي الغرب.

إيران

كما هي الحال في لبنان، ينتهك النظام الانتخابي في إيران الحقوق الأساسية. فعلى المرشحين أن ينالوا موافقة رجال الدين الحاكمين الذين يتمتعون بحق إقصاء مؤيدي سياسات يعارضونها.

فبذلك تفتقر النتائج الانتخابية التي تعلنها وزارة الداخلية في إيران إلى المصداقية من حيث طريقة إعلان النتائج والأرقام في ذاتها، إذ أثارت احتجاجًا شعبيًا ضخمًا تم قمعه بوحشية على يد القوات المسلحة التابعة لرجال الدين الحاكمين. وربما كان أحمدي نجاد سيفوز بغالبية الأصوات لو تم إحصاؤها بشكل عادل، ولكن يبدو أن رجال الدين لم ينووا المخاطرة.

وينقل المراسل ريس إيرليش من شوارع طهران عن هذا الاحتجاج «إنه تحرك إيراني كثيف نظمه طلاب وعمال ونساء وأصحاب الطبقة الوسطى»، وعلى الأرجح العديد من سكان الريف.

وفي هذا السياق، يصف إيريك هوغلاند، وهو عالم وخبير في المناطق الريفية الإيرانية، دعمًا «عارمًا» لمرشح المعارضة مير حسين موسوي بين سكان المناطق التي أجرى دراسات عليها، و«غضبًا أخلاقيًا ملموسًا حيال من يعتقدون أنه سرق انتخاباتهم».

من المستبعد جدًا أن يُسقط الاحتجاج، النظام الديني ـ العسكري قريبًا، لكن وكما يلاحظ إيرليش، «إنه يزرع بذور نضالات مستقبلية».

إسرائيل - فلسطين

يجب ألا ننسى أن هناك انتخابات أخرى «حرة وعادلة» بشكل مطلق في الشرق الأوسط، جرت في فلسطين في كانون الثاني/ يناير 2006، التي ردت عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها بمعاقبة الشعب الذي صوت «للجهة الخطأ».

ففرضت إسرائيل حصارًا على غزّة وفي الشتاء الأخير، هاجمت القطاع من دون رحمة. وباعتماد إسرائيل على الحصانة التي تحصل عليها بصفتها عميلة للولايات المتّحدة، أحكمت من جديد حصارها عبر خطف قارب حركة غزّة الحرة المسمى «روح الإنسانية»، في المياه الدولية وإجباره على الاقتراب من المرفأ الإسرائيلي في أشدود.

كان القارب قد انطلق من جزيرة قبرص حيث تم فحص الشحنة التي كانت تحوي أدويةً ومواد بناء ودمى. وقد كانت على متنه مايريد ماغواير الحائزة جائزة نوبل وعضو سابق في الكونغرس سينثيا مكيني من بين ناشطي حقوق الإنسان.

يمكننا القول بشكل عادل، إن هذه الحادثة ليست بالأولى، فإسرائيل قامت طوال عقود باختطاف قوارب كثيرة بين قبرص ولبنان، ولا تزال. فلمَ تكابد عناء الإبلاغ عن العمل الفظيع الأخير الذي ارتكبته دولة مارقة وراعيتها؟

هندوراس

تشكل أميركا الوسطى أيضًا ساحةً لجريمة أخرى متعلقة بالانتخابات. فقد أطاح انقلاب عسكري في هندوراس الرئيس مانويل زيلايا وتم ترحيله إلى كوستاريكا.

ويعيد هذا الانقلاب ما يسمّيه محلل شؤون أميركا اللاتينية مارك وايزبروت «حكاية متكررة في أميركا اللاتينية، بحيث يتم تأليب رئيس إصلاحي يلقى دعم النقابات العمالية والمنظمات الاجتماعية ضد النخبة السياسية الفاسدة مدمنة المخدرات والشبيهة بالمافيا، معتادة اختيار ليس أعضاء المحكمة العليا والكونغرس فحسب، بل الرئيس أيضًا».

واللافت أنّ التعليقات الشائعة تصف الانقلاب كعودة مشؤومة لأيام العقود الماضية السيئة. ولكن هذا التفكير خطأ. بحيث يُعدّ هذا الانقلاب العسكري الثالث في خلال العقد الفائت الذي يتطابق و«الحكاية المتكررة».

وجرى الانقلاب الأول في فنزويلا في العام 2002، بدعم من إدارة بوش، التي تراجعت بعد أن دانتها أميركا اللاتينية بشدة وإعادة الحكومة المُنتخبة بانتفاضة شعبية.

أما الانقلاب الثاني فقد وقع في هاييتي في العام 2004، بقيادة جلادي هاييتي التقليديين أي فرنسا والولايات المتحدة. وتم في خلاله ترحيل الرئيس المُنتخب إلى إفريقيا الوسطى.

أما الجديد في انقلاب هندوراس فهو أن واشنطن لم تعلن دعمها له فورًا. فبدلاً من ذلك، انضمت الولايات المتحدة إلى منظمة الولايات الأميركية في معارضة السيطرة، ولكن مع شجب أشد من الآخرين ومن دون الإقدام على أي تصرف. وبعكس الولايات المجاورة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، لم تسحب الولايات المتحدة سفراءها.

والأمر الذي يفوق كل تخيل، هو أنّ واشنطن لم تكن على علم مسبق بما كان سيحدث في هندوراس، التي تعتمد كثيرًا على مساعدات الولايات المتّحدة، والتي يتلقى جيشها النصائح والتدريب والأسلحة منها. فقد كانت العلاقات العسكرية وثيقة بين الدولتين منذ الثمانينيات، عندما كانت هندوراس تشكل قاعدةً لحرب الرئيس ريغان على الإرهاب ضد نيكاراغوا. من هنا، تعتمد «الحكاية المتكررة» المعادة إلى حد كبير على الردود في

الولايات المتّحدة.

(للأسف، أبقى أوباما على الحكاية المتكررة المعادة في معظم دول أميركا اللاتينية وأوروبا من خلال الاعتراف بانتخابات تنظمها سلطة الانقلاب في جو من القمع والعنف).

شنّ الحرب لإحلال «السلام»

29 تموز/يوليو 2009

يدور حاليًا نقاش في الأمم المتّحدة حول سياسة قد لا يبدو أنها تثير الجدل وهي إرساء إطار دولي لتفادي الجرائم القاسية ضد الإنسانية.

وأُطلق على الإطار اسم «مسؤولية الحماية» أو R2P كما يُسمى في الأحاديث السائدة. وقد تم اعتماد نسخة عن مسؤولية الحماية في القمة العالمية للأمم المتّحدة في العام 2005. وتؤكد هذه النسخة الحقوق والمسؤوليات التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الماضي ونفّذتها مع التغيير في أساسها، في بعض الأحيان.

ولكن غالبًا ما يعكّر شبح الماضي والحاضر صفو نقاشات مسؤولية الحماية أو شبيهتها «التدخل الإنساني».

وقد برهن لنا التاريخ أن قلة من مبادئ الشؤون الدولية تُطبّق في العموم. ونستذكر هنا قول ثوسيديديس أنّ القوي يفعل ما يحلو له في حين أن الضعيف يتحمّل لأنه مجبر على ذلك.

وكذلك في مجال الشؤون الدولية، ثمة مبدأ آخر. في الواقع، ترافقت كل مرة تم استخدام القوة وخطابات سامية حول المسؤولية الشرعية لحماية الشعوب المقهورة.

إلا أننا نفهم أنّ القوي يفضّل نسيان التاريخ والماضي، أما بالنسبة إلى الضعيف، فإنّ النسيان ليس بخيار حكيم.

وبالعودة إلى نقاشات مسؤولية الحماية، نشير إلى أنّ الشبح المخيف حلّق فوق أوّل جدال في محكمة العدل الدولية منذ ستين عامًا في قضية قناة كورفو حول حادثة بين بريطانيا وألبانيا.

فلحظت المحكمة ما يأتي: «يمكن للمحكمة أن ترى حق التدخل المزعوم بمنزلة تجسيد لسياسة القوة، وهذا كان قد أدى في الماضي إلى بروز العديد من حالات اعتداء خطيرة. لذلك، لا يمكن للمحكمة، على الرغم من خلل المنظمة الدولية، أن تجد الحل في القانون الدولي ...، وبالنظر إلى طبيعة الأمور، تبقى مسألة (التدخل) محصورة بالدول الأقوى،

ما قد يقوّض إدارة العدالة في ذاتها».

وقد تكررت وجهة النظر هذه في العام 2000 في اللقاء الأوّل لقمة الجنوب التي ضمت 133 بلدًا. في الواقع، رفض إعلان هذه القمة، آخذًا في الاعتبار الغارات التي تُشنّ على صربيا، «ما يُسمّى «حق» التدخل الإنساني الذي لا أساس قانونياً له لا في ميثاق الأمم المتّحدة، ولا في المبادئ العامة للقانون الدولي».

واللافت أنّ أسلوب صوغ هذا الإعلان يعيد التأكيد على إعلان الأمم المتحدة للعلاقات الودية (1970). ومنذ ذلك الحين، تكرر الإعلان عينه في لقاءات عديدة على غرار اللقاء الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في ماليزيا في العام 2006، ليمثّل من جديد الدول التي هي تقليديًا الضحية في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية والعالم العربي.

وفي العام 2004، توصّل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمم المتّحدة إلى النتيجة عينها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الفريق كان يضمّ برنت سكوكروف ودبلوماسيين بارزين من العالم الغربي. وانتهى الفريق بالاستنتاج أنّ المادة 51 من ميثاق الأمم المتّحدة التي تسمح باستعمال القوة دفاعًا عن النفس وفقًا لقيود صارمة فقط، «لا تحتاج إلى توسيع نطاق فهمها أو قيودها».

وأضاف الفريق «لهؤلاء المتسرعين الذين يلجأون إلى هذا الإجراء، نقول: إن الخطر، في عالم يعجّ بالتهديدات المُحتملة، يكون على النظام العالمي ومعايير عدم التدخل التي يرتكز عليها أكبر بكثير من أن نسمح بقبول شرعية التحرك الوقائي الأحادي، فهو يختلف تمامًا عن التحرك الجماعي. والسماح لفريق واحد يؤول إلى السماح للجميع»، وهذا بالطبع غير معقول.

واعتمدت قمة الأمم المتّحدة في العام 2005 الموقف عينه. كما أنها أكدت إرادة «اتخاذ تحرّك جماعي... من خلال مجلس الأمن بموجب الميثاق في حال عجزت الوسائل السلمية أو السلطات الوطنية عن حماية شعبها» من الجرائم الخطيرة.

من هنا، فإنّ هذه الجملة تسلّط الضوء إلى حد كبير على المادة 42 بشأن السماح لمجلس الأمن باللجوء إلى القوة. كما أن آثار الشبح واضحة على هذه الجملة، حتى لو اعتبرنا مجلس الأمن حكمًا حياديًا بعيدًا عن قول ثوسيديديس، وهو أمر مُستبعد.

فالحقيقة هي أنّه ثمة خمس دول أعضاء دائمة تسيطر على

مجلس الأمن وهي غير متساوية من حيث السلطة الإجرائية. والدليل على ذلك، هو سجلّ حق النقض الفيتو الذي يمثل أكبر انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

ففي خلال الربع قرن الماضي، نقضت كل من فرنسا والصين سبعة قرارات، فيما نقضت روسيا ستة، والمملكة المتحدة عشرة، والولايات المتحدة خمسة وأربعين بما في ذلك قرارات تدعوها إلى مراقبة القانون الدولي.

إنما، ثمة وسيلة واحدة للحد من هذا الخلل في القمة العالمية، وذلك عبر التوصل إلى إجماع يقضي بإلغاء حق النقض وفقًا لرغبة أغلبية الشعب الأميركي. إلا أنّ التفكير في هرطقات مماثلة أمر غير مقبول، تمامًا كما من غير المقبول تطبيق حق مسؤولية الحماية لهؤلاء الذين هم في أمسّ الحاجة إلى الحماية، إلا أنهم ليسوا على لائحة الدول أو الشعوب المفضّلة لدى الدول القوية.

من ناحية أخرى، ابتعدت العديد من الدول عن القرار الذي جاء في قضية قناة كورفو وما تلاها. وفي موازاة ذلك، جاء في النظام التأسيسي للاتحاد الإفريقي أنه «يحق للاتحاد التدخل في أية دولة عضو... في الظروف القصوى». وهنا اختلاف مع ميثاق منظمة الولايات المتّحدة التي تمنع التدخل «في الشؤون الداخلية والخارجية لأي بلد في أي حال من الأحوال».

والواقع أنّ سبب الاختلاف واضح، ففي حين يسعى ميثاق منظمة الدول الأميركية إلى ردع تدخل الولايات المتحدة، لا يواجه الاتحاد الإفريقي مشكلةً مماثلةً خصوصًا مع اختفاء نظام الفصل العنصري.

من ناحيتي، أنا أعرف اقتراحًا واحدًا رفيع المستوى يقضي بتوسيع مسؤولية الحماية لتتخطى إجماع القمة وتوسيع الاتحاد الإفريقي، ألا وهو تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة ومسؤولية الحماية (2001).

تنظر اللجنة في الحالة التي «يرفض فيها مجلس الأمن اقتراحًا ما أو لا يستطيع التعامل معه في خلال فترة زمنية منطقية». عندئذ، يسمح التقرير «بالتصرف في ظل صلاحية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بعد أن تكون قد سعت إلى الحصول على موافقة مجلس الأمن».

وفي هذه المرحلة، يُسمع صوت الشبح وهو يئنّ بصوت مرتفع. فقد حدد الأقوياء «مجال صلاحيتهم». إلا أن منظمة الدول الأميركية والاتحاد الإفريقي عاجزان عن القيام بذلك على عكس حلف شمال الأطلسي الوحيد القادر على تحديد مجال صلاحيته.

في الحقيقة، حدد حلف شمال الأطلسي «مجال صلاحيته» الذي بات يمتد إلى دول البلقان وأفغانستان وأكثر.

ويبدو أنّ الحقوق الموسّعة التي يمنحها التقرير (الذي لا صلاحية له) تقتصر فقط على حلف شمال الأطلسي، لينتهك مبادئ قناة كورفو ويحوّل مسؤولية الحماية إلى سلاح للتدخل الاستبدادي عندما يحلو له.

والجدير ذكره أنّ «مسؤولية الحماية» لطالما كانت انتقائية. من هنا، لم يتم تطبيقها على العقوبات التي فرضتها كل من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة على العراق بإدارة مجلس الأمن. في حين اعتبر دبلوماسيون رفيعو المستوى هذه العقوبات «نوعًا من الإبادة الجماعية» واستقال اثنان احتجاجًا عليها.

بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو اليوم أنه سيتمّ تطبيق مسؤولية الحماية على شعب غزّة وهو «شعب محميّ»، مسؤولة عنه الأمم المتحدة. وفي الإجمال، إنّ الولايات المتحدة وحلفاءها وزبائنها محصنون تجاه أخطائهم.

ونضيف إلى كل ذلك، أنه لا يبدو أن يتم التفكير جديًا في أسوأ كارثة في إفريقيا بل في العالم، أتحدث هنا عن النزاع الدموي في شرق الكونغو. فقد أعلنت محطة البي بي سي أنّ الشركات المتعددة الجنسيات متهمة من جديد بانتهاك قرار الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير الشرعي بالمواد المعدنية القيّمة ما يغذي أعمال العنف.

كما أنّه لا يتم اقتراح مسؤولية الحماية للرد على المجاعة الفتاكة التي تضرب الدول الفقيرة. وفي هذا السياق، أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منذ بضع سنوات، أنّ ستة عشر طفلاً يلقون حتفهم يوميًا بسبب نقص الطعام وأكثر منهم بكثير بسبب أمراض يمكن علاجها. وقد ازداد العدد اليوم. في حين يشهد جنوب إفريقيا، مستوى قتل يومي يعدل المستوى الذي شهدته رواندا في خلال مئة يوم. فلو كانت الإرادة متوافرة لكان التحرك بموجب مسؤولية الحماية أكثر سهولة.

من هنا، وبالنظر إلى الحالات التي ذكرناها وغيرها الكثير من الحالات، تتطابق الانتقائية مع قول ثوسيديديس وتوقعات محكمة العدل الدولية منذ ستين عامًا.

ولكن اللافت أنّ الأقوال التي تحكم الشؤون الدولية إلى حد كبير قابلة للتغيّر، حتى أنها أصبحت أقلّ قسوةً بمرور السنين نتيجة التأثير الممهد للحركات الشعبية.

وفي إطار هذا الإصلاح التدريجي، يمكن لمسؤولية الحماية أن تشكّل

أداةً قيمةً على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومع أنّ هناك دولاً لا تلتزم الإعلان العالمي فيما دول أخرى ترفض معظمه (وخصوصًا أقوى الدول)، يبقى مثالاً رفيعًا يطالب به الناشطون في إطار جهود تعليمية وتنظيمية، وفي معظم الأحيان يكون فعالاً.

وقد تكون مناقشة مسؤولية الحماية مشابهة لما ذكرناه، وبوجود الالتزام الكافي يمكن أن تكون ذا شأن مهم. ولكن لا يبدو حتى الآن أنّ الإرادة متوافرة في صفوف الأقوياء.

تسليح أميركا اللاتينية

20 أيلول/سبتمبر 2009

تم تأسيس الولايات المتّحدة على أنها «أمبراطورية صغيرة» بحسب تعبير جورج واشنطن. بحيث اعتُبر انتزاع أرض الأمة مغامرةً أمبراطوريةً. واللافت أنه منذ الأيام الأولى للأمبراطورية مثلت السيطرة على هذا الشطر من القارة هدفًا أساسيًا.

وحافظت مسألة أميركا اللاتينية على تفوقها في عملية التخطيط الأميركية العالمية، وإن لم تسيطر على أميركا اللاتينية «فلن تنجح في إحلال نظام ناجح في أي مكان آخر في العالم» وفقًا لما لحظ ريتشارد أم. نيكسون في مجلس الأمن القومي في العام 1971 عندما كانت الولايات المتحدة تفكّر في إطاحة سلفادور ألليندي عن رأس حكومة تشيلي.

وأخيراً، تفاقمت مشكلة هذا الجزء من القارة، فقد بدأت بلدان أميركا الجنوبية تميل إلى التكامل في ما بينها وهو شرط مسبق ضروري لتحقيق الاستقلال. كما أنها وسّعت دائرة علاقاتها الدولية وبدأت تواجه الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان الأساسية.

وقد أصبحت الأمور جديةً أكثر فأكثر منذ سنة في بوليفيا، أفقر دولة في أميركا الجنوبية، حيث دعم اتحاد أمم أميركا الجنوبية، منظمة أميركا الجنوبية الجديدة، انتخاب الرئيس إيفو موراليس على الرغم من معارضة شديدة من الولايات المتّحدة التي كانت تدعم النخبة التقليدية، كما أشرنا سابقًا.

وهناك مثال آخر، وهو رئيس الإكوادور رفاييل كوريا الذي تعهّد وضع حد لاستغلال واشنطن لقاعدة مانطا العسكرية، وهي القاعدة الوحيدة المتبقية للولايات المتحدة في أميركا الجنوبية. وقد نجح الرئيس في إقفالها.

وفي تموز/ يوليو 2009، أبرمت الولايات المتّحدة اتفاقًا سريًا مع كولومبيا يخوّلها استعمال سبع قواعد عسكرية في كولومبيا.

وقيل أن الهدف من هذه الاتفاقية هو مواجهة الاتجار بالمخدرات. إلاّ أنّ «بعض المسؤولين العسكريين والمدنيين الكولومبيين الرفيعي المستوى،

الذين كانوا حاضرين في أثناء المفاوضات» قالوا لوكالة أسوشيتد برس: «إن الهدف هو جعل كولومبيا معقلاً إقليميًا لعمليات البنتاغون».

ووفقًا للتقارير، تمنح الاتفاقية كولومبيا أفضليةً في تزود الأسلحة الأميركية. وكانت كولومبيا قد أصبحت أكثر بلد يحصل على مساعدات عسكرية (بعد إسرائيل ومصر اللتين تشكلان فئة على حدة). وتجدر الإشارة إلى أنّ كولومبيا لديها أسوأ سجل لتطبيق حقوق الإنسان في المنطقة برمّتها منذ حروب أميركا الوسطى في ثمانينيات القرن الماضي. ولطالما أشارت الأبحاث إلى الرابط بين المساعدات الأميركية وانتهاكات حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، اقتبست وكالة أسوشيتد برس وثيقةً صادرة في نيسان/ أبريل 2009 عن قيادة الحركة الجوية الأميركية. وجاء في الوثيقة أنه يمكن لقاعدة بالانكيرو في كولومبيا أن تتحوّل إلى «موقع أمن مشترك».

ولحظ التقرير أيضًا أنه من خلال بالانكيرو «يمكن تغطية نصف القارة بطائرات سي 17 (طائرات حربية) من دون الحاجة إلى تزود الوقود». وقد يكون ذلك جزءاً من «استراتيجية عالمية يتم التمهيد لها» تساعد «على تحقيق استراتيجية الالتزام الإقليمية وتساهم في إعداد الطرقات نحو الوصول إلى إفريقيا».

وفي الثامن والعشرين من آب/ أغسطس 2009، اجتمع اتحاد أمم أميركا الجنوبية في باريلوش في الأرجنتين، للبحث في مسألة القواعد العسكرية الأميركية في كولومبيا.

وبعد نقاشات حادة، شدد الإعلان الأخير على أنّه لا بدّ من أن تبقى أميركا الجنوبية «أرض السلام» وأن على القوات الأجنبية الموجودة فيها ألا تهدد سيادة أي أمة في المنطقة أو وحدة أراضيها. كما أعطى الإعلان تعليمات تقضي بأن يحقق مجلس دفاع أميركا الجنوبية في أمر وثيقة قيادة الحركة الجوية.

من ناحية أخرى، كان السبب المُعلن لإنشاء هذه القواعد عرضةً لانتقادات لاذعة، فقد أعلن موراليس أنه رأى جنودًا أميركيين يرافقون القوات البوليفية، التي أطلقت النار على أعضاء من اتحاد مزارعي الكوكا.

وأكمل كلامه قائلاً: «وقد أصبحنا الآن نمثل الإرهاب المتصل بالمخدرات، بعدما لم يعد في إمكانهم أن يعدونا شيوعيين، فباتوا يقولون عنا أننا مخربون وتجار مخدرات، و بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أضافوا إلى هذه الصفات إرهابيين». فأعلن محذرًا «إنّ التاريخ يعيد نفسه وكذلك الأمر بالنسبة إلى أميركا اللاتينية».

والواقع أنّ العنف السائد في أميركا اللاتينية هو نتيجة مستهلكي المخدرات الأميركيين، وفي هذا السياق قال موراليس: «هل ستقبل الولايات المتحدة أن يرسل اتحاد دول أميركا الجنوبية قوات للسيطرة على استهلاك المخدرات؟ مستحيل».

وفي شباط/ فبراير الماضي 2009، أصدرت لجنة أميركا اللاتينية المعنية بالمخدرات والديمقراطية تحليلها بشأن «الحرب على المخدرات» التي شنتها الولايات المتحدة في خلال العقود الماضية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه اللجنة مؤلفة من رؤساء سابقين لدول أميركا اللاتينية وهم فرناندو غاردوزو (البرازيل) وإرنستو زيديلو (المكسيك) وسيزار غافيريا (كولومبيا). واستنتجت اللجنة أنّ الحرب على المخدرات فشلت فشلاً ذريعًا وحثّت الأطراف على تغيير السياسة المعتمدة تغييراً جذريًا وعلى عدم اللجوء إلى العنف أكان داخليًا أم خارجيًا. كما دعت إلى اللجوء إلى إجراءات أقل كلفةً وأكثر فاعلية أي الوقاية والعلاج.

إلاّ أنّ التقرير لم يلق صدى على غرار غيره من الدراسات والسجلات التاريخية السابقة، ما عزز فكرة أنّ «الحرب على المخدرات»، تمامًا مثل «الحرب على الجريمة» و«الحرب على الإرهاب»، هي مجرّد وسيلة لتحقيق أهداف مغايرة للأهداف المعلنة التي ظهرت من خلال النتائج.

واللافت أن الولايات المتّحدة قد زادت، بحجة الحرب على المخدرات، في خلال العقد الماضي، المساعدات العسكرية وتدريب الضباط في أميركا اللاتينية على تكتيكات جنود المشاة لمحاربة «الشعبوية المتطرّفة»، وهو أمر يثير القشعريرة من شدة الخوف بالنظر إلى السياق المحلي في أميركا اللاتينية.

والجدير ذكره، أنه قد تم تحويل مهمات التدريب العسكري من وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع، متجاهلين أحكام حقوق الإنسان والديمقرطية التي كانت تحت إشراف الكونغرس سابقًا. وفي حين قد تكون هذه الأحكام ضعيفةً، تبقى رادعًا لبعض الانتهاكات الفادحة.

وعلى صعيد آخر، كانت الولايات المتّحدة قد تخلّت عن الأسطول الرابع في العام 1950، إلا أنها أعادت إحياءه في العام 2008، عقب اجتياح كولومبيا الإكوادور. وقد أوكل إلى هذا الأسطول مهمة مراقبة جزر الكاريبي وأميركا الوسطى والجنوبية والمياه المُحيطة.

ووفقًا لما جاء في الإعلان الرسمي، تتضمّن «عملياته المُختلفة ... مواجهة الاتجار غير الشرعي ومسرح التعاون الأمني والتفاعل بين الجيوش

والتدريب الثنائي والمتعدد الأطراف».

وفي هذا السياق، يتماشى تسليح أميركا الجنوبية مع عملية تصميم الحدود. ففي العراق تنعدم المعلومات عن مصير القواعد العسكرية الهائلة. من هنا، قد تبقى موجودة للمحافظة على «انتشار القوة». وفي الإطار عينه، من المتوقّع أن ترتفع كلفة السفارة الأميركية في بغداد، التي هي عبارة عن مدينة مبنية داخل المدينة، من 1,5 إلى 1,8 مليار دولار سنويًا.

وبالإضافة إلى ذلك، تبني إدارة أوباما حاليًا سفارات بحجم هائل في كل من باكستان وأفغانستان.

وفي موازاة ذلك، تطالب كل من المملكة المتّحدة والولايات المتحدة أن تُعفى القاعدة العسكرية الأميركية الموجودة في دييغو غارسيا من قرار المنطقة الخالية من السلاح النووي، التي تخطط لها إفريقيا بما أنّه لا يمكن مس القواعد الأميركية في ظل جهود إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في منطقة الهادئ.

أخيرًا، وباختصار، لا تتماشى خطوات إحلال «عالم كله سلام» مع «التغيير الذي يمكن أن نؤمن به» لاقتباس شعار أوباما الذي أطلقه في خلال الحملة الانتخابية.

الحرب والسلام وجائزة نوبل لأوباما

26 تشرين الأول/أكتوبر 2009

لا تتماشى الآمال والتوقعات بتحقيق السلام حتى أنها ليست قريبة التحقق. وعليه، فإنّ المهمة تكمن في تقريب بعضها من بعض. وكان من المفترض أن تكون هذه نية لجنة جائزة نوبل للسلام عند اختيارها الرئيس باراك أوباما فائزًا.

وكتب كلّ من ستيفن إيرلانغر وشيريل غاي ستولبيرغ في صحيفة New York Times أن الجائزة «بدت نوعًا من صلاة تتلوها اللجنة وتشجع من خلالها الجهود القادمة وقيادة أميركية أكثر توافقاً».

ويقع ثقل طبيعة الانتقال بين بوش وأوباما مباشرةً على احتمال أن تحقق الصلوات والتشجيعات أي تقدم.

ولكن الجدير ذكره هو أنّ مخاوف لجنة نوبل كانت شرعية، لأنها بنت تسميتها على خطاب أوباما عن الحد من الأسلحة النووية.

في الواقع، تطغى طموحات إيران النووية حاليًا على عناوين الصحف. وتكمن التهديدات في إخفاء إيران ربما شيئًا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانتهاك قرار مجلس الأمن الرقم 1887، الذي تمت الموافقة عليه في الشهر الفائت [أيلول/ سبتمبر 2009]، باعتباره انتصارًا لجهود أوباما الهادفة إلى احتواء إيران.

وفي هذه الأثناء، يستمر النقاش حول ما إذا كان قرار أوباما الأخير بإعادة وضع أنظمة دفاع صاروخي في أوروبا، يعد استسلامًا لروسيا أو خطوةً عملية للدفاع عن الغرب ضد هجوم نووي إيراني.

ولكن غالبًا إن كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب، فلنتطرق إلى ما لا يقال.

وسط الفورة أمام ازدواجية إيران، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارًا تدعو فيه إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها النووية للمعاينة.

فحاولت الولايات المتّحدة وأوروبا ردع قرار الوكالة ولكن تمت

الموافقة عليه. إلا أنّ وسائل الإعلام تجاهلت الحدث تقريبًا.

وعندئذ، وعدت الولايات المتحدة إسرائيل بدعم معارضتها للقرار، مؤكدةً من جديد التفاهم السري الذي سمح لإسرائيل بإبقاء ترسانة نووية بعيدة من المعاينة الدولية، وفقًا لمسؤولين مطلعين على التسويات. ومن جديد، بقيت وسائل الإعلام صامتة.

ومن ناحية أخرى، أشاد مسؤولون هنود بقرار الأمم المتّحدة الرقم 1887 معلنين أن «الهند قادرة الآن على إنشاء أسلحة نووية ذات قوة تدميرية موازية لقوة ترسانات القوى النووية العالمية»، بحسب ما نقلت صحيفة Times Financial .

في الواقع، توسع الهند وباكستان برامج أسلحتهما النووية. وقد أشرفتا مرّتين على خوض حرب نووية في حين تبقى المشاكل التي كادت تؤدي إلى هذه الكارثة، قائمة.

أما أوباما فرحّب بالقرار 1887 بشكل مختلف. فقبل يوم من تسلمه جائزة نوبل لالتزامه تحقيق السلام، أعلن البنتاغون تسريع تسليم الأسلحة النووية الأكثر فتكًا في الترسانة، وهي قنابل تزن ثلاثة عشر طنًا لقذائف بي 2 وبي 52 غير المرئية، المُصممة لتدمير التحصينات المخفية التي تحميها عشرة آلاف طن من الإسمنت الصلب.

ولا تخفى أنّ القنابل المدمرة للتحصينات موجهة لتهديد إيران.

وقد بدأ التخطيط لهذه «القنبلة الخارقة للتحصينات» في خلال سنوات رئاسة بوش، ولكنه استمر إلى أن دعا أوباما إلى تطويرها بسرعة عند تسلمه زمام الأمور.

أما القرار 1887 الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع، فيدعو إلى وقف التهديد باستخدام القوة ويدعو الدول جمعاء إلى الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كما فعلت إيران منذ زمن. والدول التي لم توقع هذه المعاهدة هي الهند وإسرائيل وباكستان، التي طورت أسلحةً نووية بدعم من الولايات المتحدة منتهكةً بنود المعاهدة. واللافت أنّ هذه الدول لا تنوي حتى الانضمام إلى المعاهدة، وتبقى التهديدات الوحيدة المتعلقة باستخدامها القوة هي تهديدات الولايات المتحدة وإسرائيل ضدّ إيران.

ولكن إيران لم تجتح دولة أخرى طوال مئات السنين، على خلاف الولايات المتحدة وإسرائيل والهند (التي تحتل كشمير بطريقة وحشية).

من هنا، يبقى التهديد الإيراني ضئيلاً. ويلاحظ المحلل الاستراتيجي

ليوناردو وايس أن الاعتقاد بأن إيران قد تستخدم الأسلحة النووية لمهاجمة إسرائيل ودولة أخرى يوازي «الافتراض بأن القادة الإيرانيين مجانين» يتحرقون شوقًا للتحول إلى «غبار نووي»، وأن الغواصات الإسرائيلية الحاملة للصواريخ هي «في الواقع مضادة للهجومات العسكرية الوقائية»، ناهيك بترسانة الولايات المتّحدة الضخمة.

وفي خلال المناورات البحرية في تموز/ يوليو [2009]، أرسلت إسرائيل غواصات دولفين، القادرة على حمل صواريخ نووية عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر، وقد رافقتها أحيانًا سفن حربية باتجاه موقع مناسب لمهاجمة إيران، بصفتها تتمتع «بحق سيادي» للقيام بذلك وفقًا لنائب الرئيس الأميركي جو بيدن.

وليست بأول مرة تتصدر فيها الأحداث السرية عناوين الصحف في مجتمعات تقدر حريتها وتهتم بمصير العالم.

إن الحكم في إيران قاسٍ وقمعي، ولا يرغب أي إنسان بأن تملك إيران أو أية دولة أخرى أسلحةً نووية. غير أن الصراحة لا تضر في معالجة هذه المشاكل.

لا تهتم جائزة نوبل للسلام بالحد من تهديد حرب نووية فحسب، بل بالحرب بشكل عام والإعداد لها. وفي هذا السياق، أثار اختيار اللجنة لأوباما الدهشة خصوصًا في إيران التي تحيط بها قوات احتلال أميركية.

من جهة أخرى، صعّد أوباما حرب بوش، على الحدود الإيرانية في أفغانستان وباكستان، ويرجح أن يستمر على هذا النحو بشكل حاد ربما.

وأوضح أوباما أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى الحفاظ على وجود فعال وطويل الأمد في المنطقة. والدليل على ذلك المدينة الضخمة المبنية داخل مدينة أخرى، أي «سفارة بغداد»، التي لا تشبه أية سفارة أخرى في العالم.

وقد أعلن أوباما بناء سفارات ضخمة في إسلام آباد وكابل وقنصليات كبيرة في بيشاور وأماكن أخرى.

ويفيد مراقبو الميزانية والأمن غير الحزبيين في مجلة Government Executive أنّ مطالبة الإدارة بتقديم 538 مليار دولار لوزارة الدفاع في السنة المالية 2010، ونيتها المعلنة الحفاظ على تمويل كبير في السنوات المقبلة، دفعتا الرئيس إلى الإنفاق على الدفاع مبالغ مالية أكبر، تفوق إنفاق أي رئيس آخر في خلال ولاية واحدة منذ الحرب العالمية الثانية. وهذه المصاريف لا تتضمن الـ130 مليار التي تطالب بها الإدارة لتمويل الحروب

في العراق وأفغانستان في العام التالي [2010]، بالإضافة إلى مصاريف حربية أكبر متوقعة للسنوات المقبلة.

قد تكون لجنة جائزة نوبل قد اختارت أشخاصًا يستحقون الجائزة بالفعل أبرزهم الناشطة الأفغانية مالالاي جويا.

فقد نجت هذه المرأة الشجاعة من الروس وبعدهم من أعمال المسلمين المتطرفين الوحشية، التي دفعت الشعب إلى الترحيب بحركة طالبان. كما صمدت جويا أمام حركة طالبان وتصمد اليوم أمام عودة أمراء الحرب في ظل حكومة كارازاي.

وفي خلال هذه الفترة، عملت جويا بشكل فعال لقضية حقوق الإنسان وخصوصاً حقوق المرأة. وانتُخبت نائبة ليتم استبعادها لاحقًا بعد استمرارها في شجب فظائع أمراء الحرب. وهي تعيش اليوم تحت حماية قوية، ولكن نضالها مستمر قولاً وعملاً. وبفضل هذه الأعمال التي يقوم بها آخرون في كل أنحاء العالم بأقصى جهودهم، يسطع بصيص أمل في تحقيق السلام.

إرث العام 1989 في نصفي الكرة

1 كانون الأول/ديسمبر 2009

تميّز تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2009 بكونه ذكرى أحداث العام 1989، وهي «أهمّ سنة في تاريخ العالم بعد العام 1945» على غرار ما وصف المؤرخ البريطاني تيموثي غارتون.

فقد كتب غارتون أنّ تلك السنة «غيّرت مسار الأمور تماماً». فقد أدّت الإصلاحات التي نفذها ميخائيل غورباتشوف «وإعلانه تخليه عن استعمال القوة الذي حبس الأنفاس « إلى سقوط جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر وتحرير أوروبا الشرقية من استبداد روسيا.

تستحق كل هذه الأحداث الإشادة فهي لا تُنسى، إلا أنّ وجهات النظر البديلة قد تكشف النقاب عن أمور كثيرة.

فقد قدّمت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، عن غير قصد، إحدى وجهات النظر هذه، وذلك، عندما دعت الجميع «إلى استغلال هبة الحرية التي لا تقدّر بثمن ... من أجل تخطي جدران الماضي».

ومن بين الأمور التي يمكن أن نفعلها بناءً على هذه النصيحة، هي أن نتخلّص من الجدار الهائل، الذي يجعل جدار برلين يبدو صغيرًا جدًا من حيث الأهمية والحجم، والذي يمتد داخل الأراضي الفلسطينية منتهكًا بذلك القانون الدولي.

في الواقع يُعزى سبب وجود «حائط الضم والتوسيع» كما يجب تسميته إلى الدواعي «الأمنية»، وهو المبرّر الذي تتذرّع به الدول لتنفيذ جرائمها. فلو كان الأمن هو الأساس لكان الجدار بُني على الحدود وجُعل غير قابل للاختراق.

ويهدف هذا العمل الشنيع الذي تمّ بناؤه بدعم من الولايات المتحدة وتآمر أوروبا، إلى السماح لإسرائيل بالسيطرة على أراضٍ فلسطينية قيّمة ومصادر مائية مهمة في المنطقة. وهذا الأمر سيحرم الشعب الأصلي في فلسطين السابقة فرصة الوجود في أمة قابلة للعيش.

وثمة وجهة نظر أخرى حول أحداث العام 1989 عبّر عنها توماس

كاروذرز وهو عالم عمل في برامج «تعزيز الديمقراطية» تحت إدارة رونالد ريغان.

فبعد مراجعة السجلات، استنتج كاروذرز أنّ جميع القادة الأميركيين كانوا يعانون «انفصامًا في الشخصية»، بحيث يدعمون الديمقراطية إن كانت تتلاءم وأهداف أميركا الاستراتيجية والاقتصادية. من هنا، وافقت الولايات المتحدة على الأقمار الصناعية الروسية ولكن خارج الدول التي تُعدّ زبونة لها.

وفي الواقع، تم تأكيد وجهة النظر هذه في خلال إحياء ذكرى أحداث تشرين الثاني/نوفمبر 1989. صحيح أنه قد تم الاحتفال بسقوط جدار برلين، إلاّ أنّ قلة هم من تنبهوا لما جرى بعد ذلك. ففي السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر في السلفادور، اغتالت كتيبة Atlacatl ستة مثقفين من أميركا وهم كهنة يسوعيون مع مدبّرة منزلهم وابنتها. والجدير ذكره، أنّ هذه الكتيبة هي من النخبة التي تزودها الولايات المتّحدة السلاح، وقد كانت عائدة حديثًا من التدريب المجدد في مدرسة جون كينيدي الخاصة بالحروب الواقعة في فورت براغر شمال كارولينا.

في الحقيقة كان قد أصبح لهذه الكتيبة وشركائها سجل حافل من الأعمال الدموية في خلال العقد الشنيع الذي شهدته السلفادور، والذي قد بدأ في العام 1980 باغتيال الأيادي نفسها أوسكار روميرو رئيس الأساقفة الذي كان يُعرف بـ«صوت الذين لا صوت لهم».

وهكذا، انتشر هذا الرعب في كل أنحاء أميركا الوسطى في خلال عقد «الحرب على الإرهاب» الذي أعلنته إدارة ريغان. فأودى عهد التعذيب والقتل والدمار بحياة مئات الآلاف في المنطقة.

من جهة أخرى، ثمة تناقض بين تحرير الأقمار الصناعية الروسية وتناثر آمال الدول الزبونة للولايات المتحدة، وهذا التناقض لافت وذو دلالات عديدة تزداد عندما نوسّع الآفاق.

وعليه، وضع اغتيال المثقفين اليسوعيين حدًا فعليًا لـ«لاهوت التحرير» وإعادة إحياء المسيحية، التي كانت قد بدأت في العصر الحديث مع مبادرات البابا يوحنا الثالث والعشرين والمجمع الفاتيكاني الثاني الذي افتتح أعماله في العام 1962.

وبشّر المجمع الفاتيكاني الثاني «باقتراب حقبة جديدة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية» على ما كتب عالم اللاهوت هانز كونغ. وقد اعتمد أساقفة أميركا اللاتينية «الخيار الأفضل لمصلحة الفقراء».

وجدد الأساقفة عقيدة اللاعنف الواردة في الإنجيل، التي تلاشت مع الأمبراطور قسطنطين عندما أعلن المسيحية الدين الرسمي للأمبراطورية الرومانية. ووفقًا لكونغ، مثل هذا الإعلان «ثورةً» حوّلت «الكنيسة المُضطهَدة» إلى «كنيسة مضطهِدة» في أقل من قرن.

وفي خلال فترة ما بعد المجمع الفاتيكاني الثاني، حمل كهنة أميركا اللاتينية وراهباتها وحتى العلمانيون رسالة الإنجيل للفقراء والمُضطهدين، فجمعوا هؤلاء في مجتمعات صغيرة وشجعوهم على صنع مصيرهم بأنفسهم.

ولكن، كان القمع العنيف ردة الفعل على هذه الهرطقة. وهكذا تحوّل ممارسو لاهوت التحرير إلى الهدف الأول لمسار الرعب والذبح.

ومن بينهم شهداء الكنيسة الستة. وفي الواقع، يتم الاحتفال بذكرى إعدامهم منذ عشرين سنة بصمت بالغ بالكاد يذكر.

من ناحية أخرى، وفي الشهر الماضي (تشرين الثاني/نوفمبر 2009) في برلين، ناقش الرؤساء الثلاثة الأكثر ضلوعًا في انهيار الجدار، أي جورج بوش الأب وميخائيل غورباتشوف وهلموت كول من يستحق منهم الثناء.

بحيث أعلن كول قائلاً: «أعلم الآن كم ساعدنا الله»، في حين أثنى بوش على شعب ألمانيا الشرقية الذي «حُرم من حقوقه التي منحه إياها الله لوقت طويل». أما غورباتشوف، فقد اقترح أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بيريسترويكا.

ولكن لا شكّ في أنهم مسؤولون عن تدمير محاولة إعادة إحياء كنيسة الإنجيل في أميركا اللاتينية في خلال ثمانينيات القرن الماضي.

وفي هذا السياق، نشير إلى أنّ مدرسة الأميركيتين (التي أُعيدت تسميتها مذاك) الواقعة في فورت بينيغ في جورجيا تدرّب ضباط أميركا الجنوبية، الذين يملك معظمهم سجلات رهيبة. وقد أعلنت هذه المدرسة بكل فخر أنّ الجيش الأميركي ساعد على «الانتصار على لاهوت التحرير» بمساعدة الفاتيكان، بالطبع، باللجوء إلى الإقصاء والقمع الأقل عنفًا.

من هنا، وصفت قصة دوستويفسكي الأخلاقية التي تدور حول المحقق الأكبر في كتاب الإخوة كارامازوف، الحملة السوداء التي تمّ شنها لعكس الهرطقة الصادرة عن المجمع الفاتيكاني الثاني بشكل أدبي لا مثيل له.

وتجري أحداث هذه القصة في سيفيل «في خلال أسوأ أوقات المحكمة الكاثوليكية لمعاقبة الهرطقة». فظهر يسوع المسيح فجأةً في الشوارع، بهدوء وعلى نحو يكاد لا يرى، ولكن مع ذلك عرفه الجميع» وكانوا

منجذبين إليه إلى حد لا يقاوم».

فطلب المحقق الأعلى «إلى الحرس أن يأخذوه ويسوقوه» إلى السجن. وهناك، اتهم المسيح بأنه أتى «ليعرقل» عملنا في تدمير أفكار الحرية والمجتمع التخريبية. وقال المحقق الأكبر ليسوع محذرًا: نحن لا نتبعك بل نتبع روما و«سيف قيصر». نسعى لأن نكون الحكام الوحيدين لهذه الأرض لكي نعلّم الجموع «الضعيفة والوضيعة» أنها ستتمتع بالحرية «فقط عندما تتخلّى عن حريتها من أجلنا وتخضع لنا». عندئذ ستصبح خجلة وخائفةً وسعيدة. إذًا، قال المحقق الأكبر، غدًا «سأحرقك».

وإنما، في نهاية المطاف، أعتقه المحقق الأكبر وحرره «في شوارع البلدة الضيقة والمظلمة. فاختفى السجين».

ولكن لم يُظهر طلاب مدرسة الأميركيتين التي تديرها الولايات المتحدة رحمةً مماثلة.

«حفظ السلام» الرئاسي في أميركا اللاتينية

30 كانون الأول/ديسمبر 2009

ينضم باراك أوباما وهو الرئيس الأميركي الرابع الذي فاز بجائزة نوبل للسلام، إلى الآخرين في تقليد عريق من صنع السلام طالما أنه يخدم المصالح الأميركية.

ترك الرؤساء الأربعة بصماتهم على «منطقتنا الصغيرة التي لم تُزعج أحدًا يومًا» كما وصف وزير الحربية الأميركي هنري ستيمسون نصف الكرة الأرضية في العام 1945.

ونظرًا إلى موقف إدارة أوباما الداعم للانتخابات في هندوراس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، قد يكون من المفيد النظر في السجل.

تيودور روزفلت

قال تيودور روزفلت في ولايته الثانية كرئيس: «تميّز توسع الشعوب البيضاء أو الأوروبيين في خلال القرون الأربعة الماضية... بالفائدة الدائمة لغالبية الشعوب التي كانت تعيش في الأراضي التي لحقها التوسع»، على الرغم مما قد يعتقده الأفارقة والشعوب الأصلية الأميركية والفيليبينيون وغيرهم من المستفيدين.

ولذلك كان «من المحتم أن يجبر الأميركيون المكسيكيين على الخروج، بل إنه كان أمرًا مرغوبًا فيه إلى أقصى الحدود بغية تحقيق خير الإنسانية جمعاء»، وذلك عبر اجتياح نصف المكسيك. «ولا شكّ في أنّ سكان تكساس ما كانوا ليقبلوا الخضوع لحكم عرق أضعف».

وشكّل استخدام دبلوماسية البوارج لسرقة باناما من كولومبيا لبناء القناة هديةً للإنسانية أيضًا.

وودرو ويلسون

يعدّ وودرو ويلسون أكثر الفائزين الرئاسيين احترامًا والأسوأ لأميركا اللاتينية.

أدى غزو ويلسون لهايتي في العام 1915 إلى قتل الآلاف وأعاد أيام العبودية الفعلية وترك الكثير من البلاد في حالة خراب.

وكدليل على حبه للديمقراطية، أمر ويلسون قوات المارينز التابعة له بحل البرلمان الهايتي تحت تهديد السلاح بسبب فشل إمرار التشريع «التقدمي»، الذي يسمح للمؤسسات الأميركية بشراء محصول البلاد برمته.

وقد تم تدارك المشكلة حين اعتمد الهايتيون دستورًا أميركيًا مكتوبًا تحت وطأة سلاح المارينز (مع موافقة 99،9 في المئة، أي أقل من 5 في المئة من نسبة السكان المشاركين). وقد أكد وزير الخارجية في عهد ويلسون لجناحه أنه قد يكون الإنجاز «مفيدًا لهايتي».

بالإضافة إلى ذلك، غزا ويلسون جمهورية الدومينيكان أيضًا لضمان خدماتها الاجتماعية. وقد ترك كلا البلدين في ظل السيادة الوطنية الشرسة. وقد هبطت قرون من التعذيب والعنف والبؤس علينا كإرث من «المثالية الويلسونية» وهو المبدأ الرئيسي لسياسة الولايات المتّحدة الخارجية.

جيمي كارتر

كان الرئيس جيمي كارتر يرى أنّ حقوق الإنسان تمثّل «روح سياستنا الخارجية».

وقد شرح روبرت باستر مستشار كارتر للأمن القومي بعض الفروق الهامة بين الحقوق والسياسة: مع الأسف كان على الإدارة دعم نظام الديكتاتور النيكاراغوي أنستازيو سوموزا، وحين ثبت أنّ ذلك مستحيل، حافظت على الحرس الوطني الذي دربته الولايات المتحدة حتى بعد أن ذبح السكان «بوحشية تستعملها الأمة عادةً ضد أعدائها»، ما أسفر عن مقتل ما يقارب أربعين ألف شخص.

وكما أوضح باستور إنّ السبب واضح، بحيث «لم تكن الولايات المتحدة تريد السيطرة على نيكاراغوا أو أي دولة أخرى في المنطقة، ولكنها لم تكن تود أن تخرج الأمور على السيطرة. فقد أرادت من أهل نيكاراغوا أن يتصرفوا باستقلالية إلا حين يمكن أن يؤثر ذلك سلبًا في المصالح الأميركية.» (تشديده).

باراك أوباما

فصل الرئيس باراك أوباما الولايات المتّحدة عن كل أميركا اللاتينية وأوروبا تقريبًا من خلال موافقته على الانقلاب العسكري، الذي أطاح الديمقراطية في هندوراس في حزيران/ يونيو الماضي.

ونقلت صحيفة New York Times أنّ الانقلاب عكس «وجود فجوة سياسية واجتماعية واقتصادية.» وبالنسبة إلى «الطبقة العليا الصغيرة» مثل رئيس الهندوراس مانويل زيلايا تهديدًا لما يسمونه «الديمقراطية»، خصوصًا قاعدة «الأعمال والقوى السياسية الأكثر نفوذًا في البلد».

كان زيلايا يشرع في اتخاذ تدابير خطرة كرفع الحد الأدنى للأجور في بلد يعاني 60 بالمئة من سكانه الفقر. وكان عليه القيام بذلك.

وقد اعترفت الولايات المتّحدة وحدها تقريبًا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 بالانتخابات (مع الفائز بيبي لوبو) التي أجريت تحت الحكم العسكري-»احتفال ضخم للديمقراطية،» حسبما وصفها سفير أوباما هيوغو لورنز.

كما حافظ التأييد أيضًا على استخدام قاعدة بالميرولا الجوية في هندوراس، وهي مهمة جدّاً خصوصًا حين يتمّ إجبار الجيش الأميركي على مغادرة معظم أميركا اللاتينية.

وبعد الانتخابات، أعطى ممثل أوباما لويس أنسلم في منظمة البلدان الأميركية تعليماته للأميركيين اللاتينيين الرجعيين بالاعتراف بالانقلاب العسكري، والانضمام إلى الولايات المتّحدة «في العالم الحقيقي، وليس في عالم الواقعية السحرية».

وكان دعم أوباما للانقلاب العسكري أمرًا لم يقدم عليه أحد من قبل. على أن الحكومة الأميركية هي التي تمول المعهد الجمهوري الدولي والمعهد الديمقراطي الوطني اللذين من شأنهما أن يدعما الديمقراطية.

يدعم المعهد الجمهوري الدولي الانقلابات العسكرية بانتظام ليطيح الحكومات المنتخبة وكان آخرها في فنزويلا في العام 2002 وفي هايتي في العام 2004.

ولكن تحفّظ المعهد الديمقراطي الوطني عن ذلك. ففي هندوراس، وافق المعهد في عهد أوباما للمرة الأولى على مراقبة الانتخابات في ظل

الحكم العسكري، على عكس منظمة الدول الأميركية والأمم المتحدة اللتين ما زالتا تهيمان في الواقعية السحرية.

ونظرًا إلى الصلة الوثيقة بين البنتاغون والجيش الهندوراسي والقوة الاقتصادية الأميركية في البلد، فقد تكون مسألة انضمام أوباما إلى الجهود اللاتينية الأوروبية لحماية الديمقراطية الهندوراسية أمرًا بسيطًا.

ولكن أوباما يفضل السياسة التقليدية.

وفي تاريخ علاقاته بنصف الكرة الأرضية، كتب العالم البريطاني غوردن كونيل سميث «في حين أولت الولايات المتحدة اهتمامًا عفويًا بتشجيع الديمقراطية التمثيلية في أميركا اللاتينية، كان لها مصلحة بغيابها» باستثناء «الديمقراطية الإجرائية، وخصوصًا الانتخابات، التي أثبتت في كثير من الأحيان أنها مجرد مهزلة».

وقد تستجيب الديمقراطية الفعالة لمخاوف الشعب، في حين «كانت الولايات المتّحدة معنية بتعزيز معظم الشروط المؤاتية لاستثمارها الخاص خارج البلاد».

كما أخذت جرعة كبيرة مما يسمّى أحيانًا «الجهل المتعمّد» بغية عدم رؤية الوقائع.

ويجب حراسة جهل كهذا بحماسة في حال كان يمضي عنف الدولة قدمًا، ودائمًا نحو تحقيق خير البشرية، كما ذكّرنا أوباما مجددًا في خطاب جائزة نوبل.

استيلاء الشركات على الديمقراطية الأميركية

1 شباط/فبراير 2010

سينطبع يوم 21 كانون الثاني/ يناير 2010 كيوم شؤم في تاريخ الديمقراطية في الولايات المتحدة وانهيارها.

ففي هذا اليوم حكمت المحكمة الأميركية العليا أنّ الحكومة لا تستطيع منع الشركات من الإنفاق السياسي على الانتخابات، وهو قرار يؤثر تأثيراً كبيراً في سياسة الحكومة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويتضمن هذا القرار استيلاء الشركات على نواحٍ أكثر بعد من النظام السياسي الأميركي.

وبالنسبة إلى محرري صحيفة New York Times ، «يضرب هذا الحكم أسس الديمقراطية» من خلال «فسحه في المجال أمام الشركات لاستخدام خزاناتها الواسعة للسيطرة على الانتخابات وتخويف المسؤولين المنتخبين من المنافسة».

انقسمت المحكمة بين خمسة أصوات مقابل أربعة، مع القضاة الأربعة الرجعيين (الذين يعرفون بطريقة مضللة «بالمحافظين») والذين انضم إليهم القاضي أنطوني إم. كينيدي. أما قاضي القضاة جون جي. روبرتز الابن فاختار قضية كانت تسهل معالجتها على أسس ضيقة وقاد المحكمة واستخدمها للمضي قدمًا في قرار واسع النطاق يقلب عصرًا من تقييد مساهمات الشركات في الحملات الفيدرالية.

وأصبح الآن في إمكان مدراء الشركات شراء الانتخابات بشكل مباشر، متجاوزين الوسائل غير المباشرة الأكثر تعقيدًا. ومن الواضح أنّ مساهمات الشركات التي تقدم أحيانًا بطرائق معقدة قد ترجح كفة الميزان في الانتخابات وبالتالي تُدير السياسة. وهكذا، وهبت المحكمة سلطةً أكبر لعدد صغير من الناس يهيمن على الاقتصاد.

وتمثل «نظرية استثمار السياسات» لعالِم السياسة والاقتصاد توماس فيرغوسون، مؤشرًا ناجحًا لسياسة الحكومة لفترة طويلة. بحيث تعد هذه النظرية الانتخابات فرصةً لتجتمع سلطة شرائح القطاع الخاص للاستثمار في

سبيل السيطرة على الدولة.

ويأتي قرار 21 كانون الثاني/ يناير ليعزز سبل تقويض الديمقراطية السارية.

إنّ لخلفية هذا القرار دلالات عديدة. يقر القاضي جون بول ستيفنز في معارضته قائلاً: «لقد اعتبرنا لفترة طويلة أنّ التعديل الأول للدستور يغطي الشركات»، وهو يشمل الضمانة الدستورية لحرية التعبير التي قد تشمل الدعم للمرشحين السياسيين.

وفي بداية القرن العشرين، نفذ المنظرون والمحاكم القانونية قرار المحكمة العليا 1886 الذي ينص على أن الشركات، هذه «الكيانات القانونية الجماعية»، تتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها شخص حقيقي.

دانت سلسلة المحافظين المتلاشية بشدة هذا التهجم على الليبرالية الكلاسيكية. وقد وصف كريستوفر جي. تيدمان هذا المبدأ على أنه «تهديد لحرية الفرد ولاستقرار الولايات الأميركية بصفتها حكومات شعبية».

وفي تاريخه القانوني المعياري، يكتب مورتون هورويتز أنّ مفهوم تشخيص الشركات تطوّر حتى نقل السلطة من أصحاب الأسهم إلى المدراء، وأخيرًا إلى معتقد أنّ «سلطات مجلس الإدارة... هي بنفسها سلطات الشركات». وفي السنوات التالية، توسعت حقوق الشركات لتتجاوز حقوق الأفراد بكثير وخصوصاً بموجب ما يسمى «اتفاقيات التجارة الحرة». فإذا أنشأت شركة جنرال موتورز مثلاً مصنعًا في المكسيك بموجب هذه الاتفاقيات، يحق لها أن تطالب بأن تعامَل كشركة مكسيكية (أي «معاملة وطنية»)، على خلاف شخص حقيقي مكسيكي قد يسعى إلى الحصول على «المعاملة الوطنية» في نيويورك أو إلى الحصول على الحد الأدنى من حقوق الإنسان.

وقبل قرن، قال وودرو ويلسون الذي كان طالبًا وقتئذ، في أميركا «تمارس مجموعات صغيرة نسبيًا من الرجال السلطة وتسيطر على ثروات الدولة وسير أعمالها، ليصبحوا منافسين للحكومة ذاتها»، ويقصد هنا مدراء الشركات.

في الحقيقة أصبحت هذه «المجموعات الصغيرة» أسيادًا للحكومة أكثر فأكثر. وتفسح محكمة روبرزتز في المجال أمامها أكثر بعد.

وأتى قرار 21 كانون الثاني/ يناير بعد ثلاثة أيام من انتصار آخر للثروة والسلطة، عند انتخاب المرشح الجمهوري سكوت براون ليحل مكان السيناتور الراحل إدوارد إم. كينيدي، «الأسد الليبرالي» في ماساشوستس.

ووُصف هذا الانتخاب «كفورة شعبية ضدّ النخبة الليبرالية التي تدير الحكومة».

غير أنّ السجل الانتخابي يُفصح عن قصة أخرى.

وتقول القصة إنّ ارتفاع نسبة المشاركة في المناطق الثرية وتراجعها في المدن ذات الأكثرية الديمقراطية ساهما في انتخاب براون. «55 في المئة من الناخبين الجمهوريين «مهتمون جدًا» بالانتخابات مقارنةً بـ 38 في المئة من الديمقراطيين»، بحسب صحيفة Journal Street Wall وشبكة أن بي سي.

بذلك، كانت النتائج بشكل واضح انتفاضةً ضد سياسات الرئيس أوباما: فبالنسبة إلى الأثرياء لم يكن الرئيس يبذل جهودًا كافية لزيادة ثرائهم، فيما اعتبرت الجهات الفقيرة أنه كان يكرس نفسه لذلك.

يسهل فهم فورة الشعب نظرًا إلى أن المصارف تشهد ازدهارًا، بفضل عمليات الإنقاذ، فيما زادت البطالة بنسبة 10 في المئة.

ففي قطاع الصناعة، يعاني واحد على ستة من الأفراد البطالة، وهي النسبة التي شهدتها البلاد في حقبة الكساد الكبير. ومع زيادة رسملة الاقتصاد وتجويف الصناعة الإنتاجية، تتقلص التوقعات باستعادة أنواع الوظائف التي فقدت.

قدّم براون نفسه كالصوت الواحد والأربعين المعارض لنظام الرعاية الصحية، أي الصوت القادر على تقويض سيطرة الأكثرية على مجلس الشيوخ الأميركي.

صحيح أنّ نظام الرعاية الصحية الذي وضعه أوباما شكل عاملاً في انتخابات ماساشوستس، وقد كانت العناوين الرئيسية على حق عندما أعلنت أنّ الشعب ينقلب ضدّ هذا النظام.

وتساعد أرقام الاستطلاع على شرح السبب: القانون ليس ناجحًا كثيرًا. فكشف استطلاع لصحيفة Journal Street Wall وشبكة أن بي سي أنّ أكثرية الناخبين تعارض تسليم الرعاية الصحية إلى الجمهوريين أو إلى أوباما.

وتتوافق هذه الأرقام مع استطلاعات حديثة أُجريت على صعيد الأمة. فحبّذ 56 في المئة من المشاركين في استطلاع الرأي العام الخيار العام، فيما أيد 64 في المئة منهم شراء حصص في الرعاية الطبية في سن الخامسة والخمسين، وقد تخلى أوباما عن البرنامجين فورًا.

ويعتقد 85 في المئة أنه على الحكومة أن تتمتع بحق مناقشة أسعار الأدوية كما في البلدان الأخرى، غير أنّ أوباما أكد لعمالقة الأدوية أنه لن يسعى إلى تنفيذ هذا الخيار.

كما أيدت غالبية ساحقة خفض الأسعار، وهو أمر منطقي، لأن مصاريف كل فرد في الولايات المتحدة في قطاع الرعاية الصحية توازي ضعف مصاريف الأفراد في الدول الصناعية الأخرى، فيما تصل قيمة مداخيل هذا القطاع إلى أدنى مستوياتها.

ولكن لا يمكن الالتزام جديًا بخفض الأسعار فيما تنهال التقديمات على شركات الأدوية وتبقى الرعاية الصحية بيد شركات التأمين الخاصة غير المضبوطة، وهو نظام مكلف وغير فعال وخاص بالولايات المتحدة.

ترفع انتخابات 21 كانون الثاني/يناير حواجز ضخمة بوجه تجاوز أزمة الرعاية الصحية الخطيرة، أو معالجتها فيما تلوح أزمات الطاقة والبيئة في الأفق. ولكن تخيم ظلال الفجوة بين الرأي العام والسياسة العامة أكثر على البلد. ولا يمكن المبالغة في تقدير تأثيرها في الديمقراطية الأميركية.

«مصممو السياسات» غير المُنتخبين

10 آذار/مارس 2010

يمثل التغيير الساري والمُحتمل في القوى العالمية موضوعًا حيويًا لصانعي السياسات والمراقبين. وثمة سؤال واحد هو الأكثر تواترًا، ألا وهو هل (أو متى) ستحل الصين مكان الولايات المتحدة لاعباً عالمياً مسيطراً، في حين قد تتقاسم هذا الدور مع الهند.

إنّ هذا التغيير سيعيد النظام العالمي إلى ما يشبه النظام الذي كان سائدًا قبل الغزو الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أنّ النمو الاقتصادي في كل من الصين والهند كان سريعًا جدًا. وبفضل رفضهما السياسة الغربية التي تقضي برفع القيود، تخطتا الكساد أفضل من دول أخرى.

من جهة أخرى، يعدّ مؤشر الأمم المتّحدة للتنمية البشرية قياسًا معياريًا للصحة الاجتماعية، وأحدث الأرقام هي تلك الصادرة في العام 2008. ووفقًا لهذا المؤشر، تحتل الهند المركز 134 قبل كامبوديا وبعد لاوس وطاجكستان، وقد حافظت على هذه المرتبة منذ عدة سنوات. أما الصين، فتحتل المرتبة الثانية والتسعين، وتتشارك في هذه المرتبة مع بيليز قبل الأردن وبعد جمهورية الدومنيكان وإيران.

بالإضافة إلى ذلك، تشهد كل من الهند والصين الكثير من فقدان المساواة، بحيث يعيش ما ينيف على المليار من مواطنيهما في مستوى أدنى بكثير من المراتب المذكورة.

وفي موازاة ذلك، تثير مسألة أخرى الخوف وهي نسبة الدين الأميركي، لأنها تضع الولايات المتحدة تحت سيطرة الصين. وفي هذا السياق، بقيت اليابان أكبر مدين دولي للحكومة الأميركية حتى هذه الفترة الأخيرة. ولكن في حالة اليابان، تبيّن أنّ تفوّق المُقرض لم يكن فعالاً.

وتبقى الولايات المتحدة المُهيمن الوحيد على مجال واحد وهو القوة العسكرية، في الوقت الذي سجل أوباما أرقامًا قياسيةً جديدة من حيث الميزانية العسكرية. في الواقع، إنّ نصف العجز الأميركي ينجم عن الإنفاق العسكري الذي لم يتغيّر في النظام السياسي، في حين أنّ نظام

الرعاية الصحية غير الفعال، الذي كان موضوع فضيحة دولية، يساهم إلى حد كبير في هذا العجز. وبيّن عالم الاقتصاد دين بايكر أنه لو كان للولايات المتحدة نظام رعاية صحية مشابه لسائر القوى الصناعية، وهو أمر شبه مستحيل، لما كان هناك أي عجز، وربما كانت ستشهد الولايات المتّحدة فائضًا. إلا أن نفوذ المؤسسات المالية يجعل من الصعب جدًا مس هذه المسألة على الصعيد السياسي.

وفي المقابل، حذّر جوزيف ستيغلز الحائز جائزة نوبل وغيره من علماء الاقتصاد أنه لا بدّ من التنبه إلى «مرض العجز». فإنّ العجز هو حافز للانتعاش ويمكن تجاوزه مع نمو الاقتصاد على غرار ما جرى بعد الحرب العالمية الثانية حين كان العجز أكبر بكثير.

إلا أنّ إطار هذه النقاشات مضلل، فالنظام العالمي ليس مجرّد تفاعل بين دول تسعى كل منها إلى تحقيق «مصالحها الوطنية» بغض النظر عن توزيع القوة على الصعيد الداخلي. وهذا المبدأ مفهوم منذ وقت طويل.

بالإضافة إلى ذلك، استنتج آدم سميث أنّ «المصمّمين الأساسيين» للسياسة في إنكلترا كانوا «التجار والصناعيين» الذين كانوا يسعون إلى جعل مصالحهم «مضمونة إلى أقصى الحدود» مهما كان تأثيرها في الآخرين «موجعًا»، حتى لو كان هؤلاء الآخرون هم الشعب الإنكليزي.

وينطبق قول سميث في يومنا هذا، مع العلم أنّ «المصممين الأساسيين» اليوم هم الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى الخصوص المؤسسات المالية التي انتفخت حصتها من الاقتصاد منذ سبعينيات القرن الماضي.

وقد رأينا دليلاً دامغًا على نفوذ المؤسسات المالية في الولايات المتحدة. ففي خلال الانتخابات الرئاسية الماضية مثلت المصدر الأساسي لتمويل الرئيس أوباما.

وبالطبع، تتوقع هذه المؤسسات ردّ الجميل. وقد صدقت توقعاتها من خلال برنامج إغاثة الأصول المتعثرة وأمور عديدة غيرها. فلنأخذ على سبيل المثال غولدمان ساكس، أهم مؤسسة في الاقتصاد والنظام السياسي. جنت المؤسسة الأرباح الهائلة من خلال بيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن بالإضافة إلى غيرها من الصكوك المالية الأكثر تعقيدًا.

ولأن الشركة كانت تعي مدى هشاشة الرزم التي كانت تبيعها، راهنت مع المجموعة العالمية الأميركية على إخفاق العروض. وعندما انهار النظام المالي، انهارت معه المجموعة.

إلا أنّ مصممي السياسة في غولدمان سعوا إلى الحصول على كفالة للخروج من المأزق، حتى أنهم جعلوا المُكلفين ينقذون المجموعة العالمية الأميركية من الإفلاس، وهكذا أنقذ مصممو السياسة غولدمان ساكس.

والآن، ها هي تجني أرباحًا قياسيةً وتدفع العلاوات الضخمة وأصبحت بالإضافة إلى بضعة مصارف أقوى من ذي قبل. في حين استشاط الشعب غيظًا لكونه يرى أنّ المصارف التي كانت أساس الأزمة تجني الأرباح كقطاع الطرق، فيما يواجه الناس الذين أنقذوهم نسبة بطالة تقارب الـ10 في المئة.

في نهاية المطاف، أدى السخط الشعبي إلى تغيير في خطاب الإدارة التي ردّت باتهام المصارف بالجشع، ومن ثمّ اقترحت بعض السياسات التي لا تناسب الصناعة المالية (على غرار قاعدة فولكر وغيرها من الاقتراحات).

وبما أنّ من المفترض أن يكون أوباما عميل المصممين الأساسيين في واشنطن، لم يضيّع هؤلاء الوقت في إصدار تعليماتهم التي جاء فيها ما يأتي: إن لم يعد أوباما إلى المسار الصحيح فسيحولون تمويلهم إلى المعارضة السياسية.

وما لبث أوباما أن أبلغ إلى الصحافة، في غضون أيام، أنّ أصحاب المصارف «أشخاص صالحون» ولا سيما رئيسي أكبر مؤسستين: جي بي مورغان تشايس وغولدمان ساكس، فأعلن قائلاً: «أنا على غرار سائر الشعب الأميركي، لا أحسد الآخرين على نجاحم أو ثروتهم، فهذا جزء من نظام السوق الحرة»، وهذا هو تفسير «الأسواق الحرة» في عقيدة الدولة الرأسمالية.

في الحقيقة، يسلّط هذا التحوّل الضوء على قول سميث ويجعله حيًا في أيامنا هذه.

والجدير ذكره، أنّ مصممي السياسات يسعون أيضًا إلى تحقيق تغيير فعلي في السلطة، أي الانتقال من اليد العاملة الدولية إلى الرأسمال المتعدد الجنسيات.

ويحلّل مارتن هارت لاندزبيرغ عالم الاقتصاد والخبير في شؤون الصين هذه الديناميكيات. أصبحت الصين مصنعًا للتجميع لنظام الصناعة الإقليمي، بحيث تُصدّر اليابان وتايوان وغيرهما من الاقتصادات الآسيوية المتقدمة قطعاً ومكونات عالية التقنية إلى الصين، ليتمّ تجميعها وتصدير المنتج النهائي.

من هنا، فإنّ ازدياد العجز التجاري الأميركي مع الصين أثار الكثير من المخاوف. إنما، ما لا نتنبّه له هو أنّ هذا العجز مع اليابان وسائر

آسيا تراجع إلى حدّ كبير مع تشكّل نظام الإنتاج الإقليمي الجديد. وقد بات المصنّعون الأميركيون يتبعون المنهج عينه، فأصبحوا يصدّرون القطع والمكونات إلى الصين ليتم تجميعها وتصديرها، في معظم الأحيان تُصدّر من جديد إلى الولايات المتّحدة. أما بالنسبة إلى المؤسسات المالية وكبار تجار الجملة وأصحاب ومديري منشآت التصنيع والقطاعات المرتبطة إلى حد كبير بالسلطة، فهم غير مسرورين بهذه التطورات.

ونتفهّم سبب ذلك. ففي العام 2007، أعلن رالف جوموري رئيس مؤسسة ألفريد بيسلون أمام الكونغرس: «في عصر العولمة هذا، تختلف مصالح الشركات عن مصالح الدول. وعلى عكس الأيام الغابرة، ما كان يصبّ في مصلحة شركات الولايات المتّحدة لم يعد بالضرورة يصبّ في مصلحة الشعب الأميركي».

فلنأخذ على سبيل المثال شركة آي بي أم. في نهاية العام 2008، كتبت مجلة Business Week أنّ ما يزيد على 70 في المئة من عمال آي بي أم الذين يصل عددهم إلى أربع مئة ألف كانوا من غير الأميركيين. وفي العام 2009، خفّضت آي بي أم عدد موظفيها الأميركيين بنسبة 8 في المئة. وتدل هذه المسألة على أمور عديدة خصوصًا على ضوء اعتماد الشركة إلى حد كبير على الإبداع والتنمية في القطاع العام والمعونة الحكومية المباشرة من حيث التزوّد وغيره من الوسائل.

صحيح أنّ النتائج في هذه الحال قد تكون «موجعة» بالنسبة إلى القوة العاملة بحسب تعبير سميث، إلا أنها تناسب مصممي السياسات الأساسيين. في المقابل، تُظهر الأبحاث الحديثة أنّ ربع الوظائف الأميركية ستُصبح «خارج البلد» في خلال عقدين. أما في ما يتعلّق بسائر الوظائف، فستتراجع السلامة ونسبة الأجور اللائقة بسبب ازدياد المنافسة مع العمال البدلاء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا النمط يأتي بعد ثلاثين سنة من الركود أو التراجع للأغلبية في حين تنعّمت الأقلية بثروات هائلة، ما أدى إلى أكبر نسبة من انعدام المساواة في تاريخ الولايات المتحدة. ويُعزى السبب في معظم هذه الأحداث إلى ازدياد ثروة 1 في المئة من الشعب، ما يمثل كارثةً فعلية.

وفي موازاة ذلك، وفيما تحوّلت الصين إلى مصنع تجميع للعالم أجمع ومنصة تصدير رئيسية، يعاني العمال الصينيون بالإضافة إلى سائر القوى العاملة في العالم أوضاعاً صعبة. وهذا أمر متوقع في ظل نظام

مصمم على نحو يركز الثروة والسلطة ويجر العمال إلى منافسة عالمية فيما بينهم.

وعلى الصعيد العالمي، تراجعت حصة العمال من الدخل القومي في دول عديدة وخصوصًا في الصين، ما أدى إلى ازدياد الاضطرابات في هذا المجتمع المجحف أساسًا.

إذًا، ثمة تغيّر آخر في السلطة العالمية: من الشعب العام إلى مصممي السياسة الأساسيين في النظام العالمي. وقد ساهم هذا التغيير في تقويض الديمقراطية الفعالة في أقوى الدول.

وأخيرًا، يعتمد المستقبل على مدى قدرة تحمل السواد الأعظم، وعلى ما إذا كان في الإمكان تطوير استجابة فعالة من شأنها أن تحل مشاكل نظام الدولة الرأسمالي من جذوره وتحرر العالم من هيمنته وسيطرته. وإلا فستكون العواقب وخيمةً كما يعلّمنا التاريخ.

حدث مؤسف في القدس الشرقية [2]

29 آذار/مارس 2010

ها هي القدس الشرقية تتحوّل مجددًا إلى نقطة الوميض. استولت إسرائيل عليها في خلال حرب 1967، وتقترح اليوم بناء 1600 مجمع سكني في حي رامات شلومو. ومرةً أخرى، تؤدي التداعيات إلى وفاة فلسطينيين بنيران القوات الإسرائيلية.

وفي 9 آذار/ مارس 2010، أعلن وزير الداخلية الإسرائيلي المشروع الجديد في أثناء زيارة نائب الرئيس الأميركي جوزف بيدن إلى إسرائيل. في حين كان الرئيس أوباما قد دعا إلى الحد من التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة.

فاعتذر وزير الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو علنًا عن توقيت الإعلان «المؤسف»، ولكنه شدد على أنّه في إمكان إسرائيل البناء بحرية في القدس الشرقية ومناطق أخرى من الأراضي التي تنوي ضمها أيضًا.

ووفقًا للصحافة الإسرائيلية، كان لبيدن حديث خاص وغاضب مع نتنياهو، مستندًا إلى قلق الجيش الأميركي من جراء الفشل في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

ونقلت الصحافة أيضًا أنّ بيدن قال لنتنياهو: «ما تقوم به يقوض سلامة جنودنا الذين يقاتلون في العراق وأفغانستان وباكستان. فمن شأن ذلك أن يعرضنا للخطر ويهدد السلام في المنطقة».

وفي 16 آذار/ مارس 2010، عبّر قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال دايفيد بيترايوس عن مخاوفه للجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ قائلاً: «يثير هذا الصراع المشاعر المعادية لأميركا بسبب مفهوم انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل.»

وبعد مرور أسبوع، التقى نتنياهو وأوباما في البيت الأبيض لإجراء محادثات تميزت لاحقًا بأنها «مثيرة للجدل».

فقد أكد نتنياهو موقفه المتشدد حيال المستوطنات.

كما أنه لم يبد أي اعتراف بشأن إمكان قيام دولة فلسطينية. وقد

انعكس هذا التصلب سلبًا على المصداقية الأميركية.

في الواقع، ومنذ 20 سنة، شبّ نزاع شبيه وغير متوقع ذو صلة بالتسوية، جعل الرئيس بوش يفرض عقوبات محدودة على إسرائيل كردة فعل على تصرف رئيس الوزراء إسحق شامير الوقح والمهين الذي تم استبداله بسرعة. إلا أنّ إدارة أوباما قد أوضحت أنها لن تتخذ حتى التدابير البسيطة التي لجأ إليها بوش الأب.

ولكنّ الوضع الآن أكثر خطورة. فقد ظهرت القطاعات المتطرفة والدينية بمنظور ضيّق ومحدود. كما تشارك القوات الأميركية في حروب لا تحظى بشعبية في المنطقة.

وفي أيار/ مايو 2009 الماضي، التقى أوباما نتنياهو ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية في واشنطن. وتُرجمت اللقاءات وخطاب أوباما في القاهرة في حزيران/ يونيو 2009 على أنهما نقطة تحوّل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

ومع ذلك يوحي التعمّق في التفكير بالتحفظ.

في الواقع، تتوقف التفاعلات الأميركية الإسرائيلية، مع عباس على الهامش، على عبارتين: «الدولة الفلسطينية» و«النمو الطبيعي للمستوطنات». فلننظر إلى كل منهما بدوره.

بالفعل، قد نطق أوباما بكلمات «الدولة الفلسطينية،» مرددًا كلمات الرئيس الأميركي جورج بوش. وعلى النقيض، إنّ بيان حزب الليكود للعام 1999 (غير المعدل)، وهو الحزب الإسرائيلي الحاكم الذي ينتمي إليه نتنياهو، رفض رفضًا قاطعًا قيام دولة فلسطينية عربية غرب نهر الأردن.

واللافت أنّ حكومة نتنياهو في العام 1996 كانت الأولى في إسرائيل التي وافقت على احتمال قيام «دولة فلسطينية»، بطريقة مثيرة للاهتمام. وقبلت الحكومة أن يسمي الفلسطينيون كل الأجزاء المتبقية من فلسطين «الدولة» إذا أرادوا، أو يسموها «الدجاج المقلي» لا فرق بالنسبة إليهم.

وفي أيار/ مايو 2009 الماضي، ظهر موقف واشنطن بشكل أوضح في بيان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في رفضها «استثناءات النمو الطبيعي» الواردة في سياسة الولايات المتّحدة الرسمية المعارضة للمستوطنات الجديدة.

شدد نتنياهو وسائر الإطار السياسي الإسرائيلي على السماح بـ «النمو الطبيعي»، متذمرين من أنّ الولايات المتحدة تتراجع عن إذن بوش

بمثل هذا التوسع في ظلّ «رؤيته» إلى الدولة الفلسطينية.

إنّ تركيبة أوباما-كلينتون غير جديدة. فهي تعيد صوغ خريطة الطريق التي وضعها بوش للدولة الفلسطينية، والتي تنص في المرحلة الأولى على أن «تجمّد إسرائيل كل نشاطات المستوطنات التي تتناسب مع تقرير ميتشيل (السيناتور السابق جورج.ج) بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات.

وفي القاهرة، حافظ أوباما على أسلوب «الصفحة البيضاء» المعتاد، من دون أهمية تُذكر ولكنه قدّمه بأسلوب جذّاب يسمح للمستمعين بكتابة ما يودون سماعه على الصفحة.

وهكذا، كرّر أوباما «رؤية» بوش إلى الدولة الفلسطينية من دون أن يفسر ما كان يقصده.

وقال أوباما: «لا تقبل الولايات المتحدة شرعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية»، وأهم كلمتين هنا هما «شرعية» و«استمرار».

وعن طريق السهو، حدد أوباما أنه يوافق على «رؤية» بوش أي إنّ المستوطنات الإسرائيلية الشاسعة الحالية ومشاريع البنى التحتية في الضفة الغربية «شرعية» ضمنًا، وبالتالي تعود عبارة «دولة فلسطينية» إلى بقايا متناثرة، أي «دجاج مقلي».

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 الماضي، أعلن نتنياهو تعليق أعمال البناء الجديدة لمدة 10 أشهر مع العديد من الإعفاءات، واستثناء مطلق للقدس الكبرى حيث استمرت مُصادرة الأملاك في المناطق العربية والبناء للمستوطنين اليهود، على غرار مشروع رامات شلومو، بوتيرة سريعة.

ولا شكّ في أنّ هذه المشاريع لا تتمتع بالأهلية القانونية تمامًا مثل سائر المستوطنات، وهي تخالف القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التي تعود إلى العام 1968 الخاصة بالقدس.

وفي ذلك الوقت أشادت هيلاري كلينتون بتنازلات نتنياهو «غير المسبوقة» بشأن البناء (غير القانوني) ما أثار الغضب والسخرية في معظم أنحاء العالم.

وعبّر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جون كيري بوضوح في آذار/ مارس الماضي، عن تأييد إدارة أوباما لوضع «إعادة تصوّر» لصراع الشرق الأوسط.

يجب ضمّ إسرائيل إلى الدول العربية «المعتدلة» الحليفة للولايات المتحدة، التي تقف في وجه إيران وتوفر الهيمنة الأميركية على المناطق

المُنتجة للطاقة الحيوية. وفي هذا الإطار سيكون هناك بعض التسويات غير المحددة بين إسرائيل وفلسطين.

وفي هذه الأثناء، تتوطد الأواصر بين الولايات المتحدة وإسرائيل أكثر فأكثر، بحيث يعود التعاون الاستخباري الوثيق بينهما إلى أكثر من نصف قرن.

كما تزدهر الشركات الأميركية الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا العالية، من هنا، تضيف إنتل على سبيل المثال تركيب منشأة عملاقة إلى مصنع كريات غات لتحقيق تخفيض جذري في حجم الرقائق.

ولكن، على وجه خاص، تبقى العلاقات بين الولايات المتحدة والصناعة الإسرائيلية العسكرية الأوثق، لدرجة أنّ إسرائيل نقلت منشآت التطوير والتصنيع إلى الولايات المتحدة، حيث يكون الحصول على المساعدات الأميركية العسكرية والوصول إلى الأسواق أسهل. كما تدرس إسرائيل أيضًا نقل إنتاج الآليات المصفحة إلى الولايات المتّحدة، على الرغم من اعتراضات العمال الإسرائيليين الذين سيفقدون وظائفهم.

وتصبّ العلاقات أيضًا في مصلحة المنتجين العسكريين الأميركيين، على نحو مزدوج، وذلك لكون إمدادات الأسلحة المزوّدة لإسرائيل بتمويل من الحكومة الأميركية التي هي في ذاتها رابحة، تعمل أيضًا كـ«محفز» يدفع الدكتاتوريات العربية الغنية (المعتدلة) إلى شراء كميات كبيرة من المعدات العسكرية الأقل تطورًا.

ونضيف إلى ذلك أنّ إسرائيل ما زالت توفر قاعدةً عسكرية للولايات المتحدة في موقع استراتيجي يتماشى مع مهام وضع أسلحة ما قبل الحرب وغيرها. وأخيراً، في كانون الثاني/ يناير 2010، ضاعف الجيش الأميركي «قيمة معدات الطوارئ العسكرية التي يكدسها على الأراضي الإسرائيلية»، رافعًا مستوى قيمة المعدات إلى 800 مليون دولار.

ونقلت ديفانس نيوز «إنّ الصواريخ والمركبات المصفحة والذخيرة الجوية والقذائف المدفعية مكدسة مسبقًا في البلد».

الجدير ذكره، أنّ هذه الخدمات تندرج بين مجموعة الخدمات الفريدة التي توفرها إسرائيل للنزعة الأميركية العسكرية والهيمنة العامة، فضلاً عن الاقتصاد الأميركي ذي التكنولوجيا العالية.

وهكذا، يعطون إسرائيل حرية تحدي أوامر واشنطن. غير أنّ التاريخ أثبت مرارًا وتكرارًا أن إسرائيل، في حال أرادت أن تجرّب حظها، فسنخاطر إلى حد كبير. ولكن يبدو واضحًا أنّ غطرسة رامات شلومو

لامست وتراً حساساً.

يمكن لإسرائيل أن تتقدم بقدر ما تسمح لها الولايات المتحدة به فقط. فلطالما كانت الولايات المتحدة مشاركًا مباشرًا في الجرائم الإسرائيلية حتى تلك التي كانت تدينها رسميًا، ولكن تتجاهلها.

سخط ولايات حزام الصدأ

30 نيسان/أبريل 2010

في الثامن عشر من شباط/ فبراير 2010، اصطدم جو ستاك مهندس حاسوب، عن قصد بطائرته الصغيرة بمبنى في مدينة أوستن الواقعة في ولاية تكساس، محطمًا مكتبًا تابعًا لمصلحة الضرائب. وهكذا انتحر وأدى إلى وفاة شخص وجرح أشخاص آخرين.

ترك ستاك بيانًا معاديًا للحكومة يشرح فيه سبب تصرفه هذا. تبدأ حكاية جاك عندما كان مجرد مراهق يعيش بمرتّب ضئيل في هاريسبيرغ في ولاية بنسلفانيا، بالقرب من قلب ما كان في السابق مركزًا صناعيًا ضخمًا.

وكانت جارته في الثمانين من عمرها تعيش من غذاء الهررة. وهي «أرملة عامل فولاذ متقاعد. كان زوجها قد عمل طوال حياته في مصنع صهر وتصنيع الفولاذ وسط بنسلفانيا، وكان صاحبا العمل والاتحاد قد وعدا أنه سيحظى براتب تقاعد لقاء خدمته التي دامت ثلاثين سنةً بالإضافة إلى رعاية صحية، فبات يتطلّع قدمًا إلى تقاعده.

ولكن، كان من بين آلاف الأشخاص الذين لم يحصلوا على شيء، لأنّ إدارة المصنع غير الكفوءة والاتحاد الفاسد (ناهيك بالحكومة الفاسدة) أطاحا صناديق التقاعد وسرقاها. فما تبقى لهذه الأرملة سوى الضمان الاجتماعي».

كان في إمكان ستاك أن يضيف إلى الحكاية أنّ ذوي الثراء الفاحش وحلفاءهم السياسيين ما انفكوا يحاولون سلب الناس الضمان الاجتماعي أيضًا.

من هنا، قرر ستاك أنه ليس في إمكانه أن يثق بالشركات الكبيرة لذلك انتقل للعمل بمفرده. إلا أنه اكتشف أنه لا يستطيع أيضًا أن يثق حتى بالحكومة التي لا تكترث لأمثاله فكل ما يهمها هو الأثرياء وذوو الحظوة، أو بنظام قضائي «يحمل الكثير من «التفسيرات» في كل قانون، تفسير لذوي الثراء الفاحش وآخر لسائر الناس».

فهذه الحكومة تترك لنا «أضحوكة النظام الطبي الأميركي وشركات

الأدوية والتأمين (التي) تقتل عشرات الآلاف من الأشخاص سنويًا»، مع العلم أنّ الرعاية تقدم بحسب الثراء وليس الحاجة.

ويعزو ستاك أسباب هذه الشوائب إلى نظام اجتماعي «حيث يمكن لمجموعة من السفّاحين والسارقين ارتكاب ما يحلو لهم من الفظاعات ... وعندما يحين الوقت وينكشف النقاب عن أرباحهم غير المشروعة بسبب طمعهم اللامتناهي وغباوتهم التي لا حد لها، تأتي الحكومة الفدرالية بنفسها لإنقاذهم بكل سهولة في غضون أيام إن لم يكن ساعات».

وينتهي بيان ستاك بجملتين معبّرتين: «الجشع الشيوعي: كل شخص يعطي وفقًا لقدراته إلى كل شخص وفقًا لحاجته. الجشع الرأسمالي: يعطي كل شخص وفقًا لسذاجته إلى كل شخص وفقًا لمدى جشعه».

وفي هذا السياق، أظهرت دراسات ذات صلة عن ولايات حزام الصدأ أن ثمة غضباً ساطعاً في صفوف الأفراد الذين تم إقصاؤهم حين أقفلت البرامج الحكومية المصانع ودمرت العائلات والمجتمعات الصغيرة.

ويشعر الأشخاص الذين كانوا يؤمنون أنهم قاموا بواجبهم تجاه المجتمع، بكل أخلاق، مع مجال الأعمال والحكومة أنهم تعرضوا للخيانة، فقد اكتشفوا أنهم كانوا أدوات لتحقيق الربح وكسب السلطة.

ووفقًا لدراسات كوان لي المدرسة في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس تبيّن أنّ هناك حالة في الصين، ثاني قوة اقتصادية في العالم، مشابهة تمامًا لما تحدثنا عنه.

قارنت لي غضب الطبقة العاملة في الولايات المتحدة في القطاعات الصناعية المنبوذة ويأسها بما تسميه حزام الصدأ الصيني، أي الوسط الصناعي الشيوعي في الشمال الشرقي، المنسي لمصلحة تطوير حزام الشمس، أي الجنوب الشرقي الرأسمالي.

وجدت لي في المنطقتين احتجاجات عُمالية ضخمة، إلا أنها تختلف بطابعها. في حزام الصدأ، يعبّر العمال عن شعور الخيانة عينه الذي يشعر به نظراؤهم الأميركيون. إلا أنّ هؤلاء شعروا بالخيانة المشابهة لمبادئ موسى المتجسدة بالوحدة والإخلاص لتحقيق تطور المجتمع، وهو أمر ظنوا أنه من الدواعي الأخلاقية. إلا أنهم اكتشفوا، أنّ هذا الشيء مهما كان نوعه، هو مجرّد عملية احتيال حقيرة.

وتشهد كل أنحاء البلد ملايين العمال الذين تم تسريحهم من وحدات العمل. وكتبت لي عنهم: «يجتاح هؤلاء شعور عميق بانعدام الأمان» الذي يؤدي إلى «السخط واليأس».

من ناحية أخرى، توضح دراسات لي وأعمالها عن حزام الصدأ الأميركي أنه علينا ألاّ نقلل من أهمية عمق النقمة الأخلاقية التي تختنق تحت الغضب، والتي غالبًا ما تؤدي إلى خلق شعور بالمرارة تجاه الحكومة وقوة مجال الأعمال، وهذا الشعور يدمر صاحبه.

وفي الولايات المتحدة، تعكس حركة الشاي، ومحيطها الواسع، روح التحرر من الوهم. قد لا يكون تطرّف حركة الشاي في مجال الضرائب سيئًا بقدر أسلوب معارضة جو ستاك، إلا أنه أيضًا انتحار.

وتشكل كاليفورنيا مثالاً حيًا، بحيث يتم تفكيك أهم نظام حكومي للتعليم العالي في العالم.

وفي هذا الإطار، يقول الحاكم آرنولد شوارزنيغر أنه يجب عليه إلغاء برامج الرعاية الصحية والخدمة الاجتماعية الحكومية ما لم تدفع الحكومة الفدرالية قرابة سبعة مليارات دولار، وقد حذا عدد من الحكام حذوه.

وفي هذه الأثناء، تطالب حركة جديدة ذات نفوذ في مجال حقوق الإنسان ألا تتدخل الحكومة الفدرالية بشؤوننا الخاصة. وتمثل هذه المطالبة تجسيدًا لما سماه أورويل «التفكير المزدوج»: أي القدرة على أن تكون لدى شخص فكرتان متعارضتان، وأن يؤمن أن كلتيهما صحيحة، وهو شعار أيامنا هذه.

وبالعودة إلى كاليفورنيا، ترجع محنتها بأغلبها إلى التعصب في مسألة رفض الضرائب. ويتكرر المشهد في أماكن مختلفة وحتى في الضواحي الثرية.

ولطالما شكل التشجيع على رفض الضرائب قاعدةً للحملات الدعائية لمجال الأعمال. فلا بدّ من غسل دماغ الشعب ليكره الحكومة ويخاف منها لأسباب وجيهة: أنظمة السلطات الموجودة، فالحكومة هي التي تستجيب، بالمبدأ وبالفعل أحيانًا، إلى الشعب وهي القادرة على الحد من نهب السلطة الخاصة.

ولكن، لا بدّ من جعل الحملة الدعائية المعادية للحكومة مختلفة بعض الشيء. لا شك في أنّ أصحاب الأعمال يفضلون أن تكون الدولة قوية وتعمل مع الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية. كما يريدون أن تساعدهم وتكفلهم عندما يدمرون الاقتصاد.

ولكن بممارسة التفكير المزدوج بشكل ممتاز يُقاد الشعب ليكره العجز ويخشاه. وهكذا، قد يوافق أتباع مجال الأعمال في واشنطن على

تخفيض المزايا وبعض الحقوق مثل الضمان الاجتماعي (لكن لا يوافقون على تخفيض الكفالات).

وفي الوقت عينه، على الشعب ألا يُعارض السبب الرئيسي للعجز ألا وهو زيادة الميزانية العسكرية وخصخصة نظام الرعاية الصحية التي لا طائل فيها.

من السهل أن نستخفّ بطريقة تعبير جو ستاك وغيره عن مخاوفهم، ولكن الأحرى بنا أن نفهم ما يكمن خلف وجهات نظرهم وتصرّفاتهم، لأن تعبئة الأشخاص الذين لديهم شكاوى حقيقية في هذه الأثناء تتم على نحو يمثل خطرًا ليس عليهم فحسب بل على الآخرين أيضاً.

الخطر الحقيقي الذي تحمله قافلة الحرية

4 حزيران/يونيو 2010

صعقت إسرائيل العالم باعتدائها العنيف على قافلة الحرية المتوجهة إلى غزّة والتي كانت تحمل على متنها مساعدات إنسانية.

لا شكّ في أنّ اختطاف السفن في المياه الدولية وقتل الركاب الموجودين على متنها يعدان جريمة خطيرة.

ولكن الجريمة ليست بالأمر الجديد. فطوال عقود ما انفكت إسرائيل تختطف السفن في المياه بين قبرص ولبنان وتقتل الركاب وتختطفهم. وكانت في بعض الأحيان تأخذ الركاب رهائن في السجون الإسرائيلية.

وتفترض إسرائيل أنّ في إمكانها ارتكاب جرائم مماثلة والإفلات من العقاب لأنّ الولايات المتّحدة تتقبل الأمر ولأنّ أوروبا تتبع الولايات المتحدة عمومًا.

وفي الأول من حزيران/ يونيو 2010، كتب محررو صحيفة Gardian على نحو محقّ «لو صعدت البارحة مجموعة من القراصنة الصوماليين متن ست سفن في عرض البحر وقتلت ما لا يقل على عشرة أشخاص وجرح عدد أكبر، لكنا رأينا اليوم قوةً من حلف شمال الأطلسي متوجهةً إلى الساحل الصومالي». ففي هذه الحالة، تجبر معاهدة حلف شمال الأطلسي أعضاءها على تقديم المساعدة لدولة عضو إن تعرّضت للاعتداء في عرض البحر، وهنا نتحدث عن تركيا.

أما من ناحية إسرائيل، فقد زعمت أنّ سبب الاعتداء على قافلة الحرية هو أنّها كانت تحمل مواد يمكن لحماس أن تستخدمها في إطلاق الصواريخ من الملاجئ تجاه إسرائيل.

ولكن الحقيقة أنّ هذه الحجة غير صحيحة وذلك لأسباب عديدة، حتى ولو كانت صحيحةً، فذلك لا يبرر الجرائم الدولية، لأنه يمكن لإسرائيل أن تضع حدًا لخطر الصواريخ بالوسائل السلمية.

وللخلفية التي تحدثنا عنها آنفًا أهميةً لا يُستهان بها. فقد اعتبرت حركة حماس خطرًا إرهابيًا وتحديدًا بعد فوزها في الانتخابات الحرة في

كانون الثاني/ يناير 2006. حينئذ شددت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل عقوباتها على الفلسطينيين، وهذه المرة لأنهم صوتوا للجهة الخاطئة.

وكانت النتيجة فرض حصار على غزّة يشمل حصارًا بحريًا أيضًا. وقد تم تشديد الحصار في حزيران/ يونيو 2007 بعد أن أدت حرب أهلية إلى سيطرة حماس على الأراضي.

والحقيقة أنّ وصف حماس كمجموعة مسلحة هو نتيجة محاولات الولايات المتّحدة وإسرائيل عكس نتائج الانتخابات التي أوصلت حماس إلى السلطة.

وأصبحت هذه حقيقةً معروفة لدى الجميع منذ نيسان/ أبريل 2008. في هذا التاريخ كتب دايفد روز في مجلة Fair Vanity أنّ جورج بوش الابن ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس ونائبها «دعموا قوةً مسلحةً تابعةً لزعيم حركة فتح محمد دحلان، ما أدى إلى حرب أهلية دموية في غزة جعلت حماس أقوى من ذي قبل». وقد أكّد هذه الحكاية نورمان ويلسون الدبلوماسي الأميركي الذي يتحلى بخبرة واسعة في المنطقة.

ومن جهة أخرى، تضمنت أعمال حماس الإرهابية إطلاق الصواريخ على القرى الإسرائيلية. لا شكّ في أنّ هذا يُعد جريمةً، إلا أنه لا يساوي شيئًا أمام جرائم أميركا وإسرائيل التي تُرتكب كل دقيقة في غزّة.

وفي حزيران/يونيو 2008، توصلت كل من إسرائيل وحماس إلى معاهدة وقف إطلاق نار. وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية أنّ حماس لم تُطلق أي صاروخ إلى حين اجتاحت إسرائيل غزة وقتلت ستة من ناشطي حماس في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر. واللافت أنّ إسرائيل لم تلتزم المعاهدة واستمرّت في حصارها.

في المقابل، عرضت حماس تجديد وقف إطلاق النار، فدرست الحكومة الإسرائيلية العرض ورفضته، لأنها فضلت أن تشنّ اجتياحها الفتاك على غزة في السابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر (2009).

صحيح أنه يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها على غرار أي دولة أخرى. ولكن هل كان يحق لإسرائيل استخدام القوة في غزّة باسم الدفاع عن النفس؟ إنّ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واضحان وضوح الشمس: يحق لأمة الدفاع عن نفسها باستخدام القوة فقط إن كانت قد استنفدت كل الوسائل السلمية. ولكن إسرائيل لم تحاول حتى اللجوء إلى الوسائل السلمية، مع أنّه كان في الإمكان تحقيق النجاح من خلالها، ولكن قد يكون هذه هو السبب تحديدًا.

وعليه، فإن الاجتياح كان اعتداء إجراميًا محضًا، وهذه الصفة تنطبق على استخدام إسرائيل القوة ضد قافلة الحرية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحصار عمل همجي مصمّم لإبقاء الحيوانات المسجونة حيةً وصدّ المعارضة الدولية لا أكثر. وهو يمثل آخر مرحلة من الخطط الإسرائيلية الطويلة الأمد التي تهدف إلى فصل غزة عن الضفة الغربية وهي خطة مدعومة من الولايات المتحدة.

وفي هذا السياق، تسلّط أميرة هاس الصحافية الإسرائيلية المتخصصة في مسائل غزّة الضوء على تاريخ عملية الفصل: «في كانون الثاني/يناير 1991، فرضت إسرائيل قيودًا على حركة تنقل الفلسطينيين، وتعكس هذه القيود العملية التي بدأت في حزيران/ يونيو 1967.

حينئذ، كانت نسبة كبيرة من الشعب الفلسطيني تعيش من جديد، وللمرة الأولى منذ 1948، في أراضٍ تابعة لدولة موحدة، صحيح أنها كانت محتلة، إلا أنها موحّدة».

وتنتهي هاس بالقول: «يُعدّ فصل غزة عن الضفة الغربية من أعظم إنجازات السياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى تفادي إيجاد الحل القائم على القرارات والتفاهمات الدولية، وفرض ترتيب قائم على التفوق العسكري الإسرائيلي، وهذا هو الهدف الأسمى للسياسة الإسرائيلية».

إلا أنّ قافلة الحرية تحدّت هذه السياسة لذا كان لا بدّ من سحقها.

في موازاة ذلك كله، وضعت الدول العربية الإقليمية إطارًا لحل النزاع العربي الإسرائيلي في العام 1976 عندما اقترحت على مجلس الأمن قرارًا يدعو إلى حل الدولتين بموجب الحدود الدولية. ويشمل القرار أيضًا كل الضمانات الأمنية الواردة في قرار الأمم المتّحدة الرقم 242، الذي تم التوصل إليه عقب حرب حزيران/ يونيو 1967.

في المقابل، يدعم العالم كله تقريبًا المبادئ العامة لهذا القرار، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الإسلامية (بما في ذلك إيران) والفاعلون غير الحكوميين المعنيون بالمسألة على غرار حماس.

إلا أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل عرقلتا هذا الحل طوال ثلاثة عقود، باستثناء فترة الشهر الأخير للرئيس بيل كلينتون في الحكم، كما ذكرنا سابقًا.

واليوم، يستمرّ إرث السلام المرفوض.

فلا يمكن تنفيذ القانون الدولي رغمًا عن الدول القوية، إلا إن

أجبرتها شعوبها على ذلك، غير أنّ هذه مهمة صعبة التحقّق خصوصًا عندما يعلن الخطباء الفصحاء أنّ الجريمة شرعية، أكان علنًا أم عبر اعتماد الإطار الإجرامي بشكل مبطّن. وهذا أسوأ لأنه يجعل الجرائم غير مرئية.

هبوب ريح عاصفة تجاه إيران

1 تموز/يوليو 2010

يُعدّ الخطر الإيراني أكبر أزمة تواجه إدارة أوباما من حيث السياسة الخارجية. فقد شدد الكونغرس أخيراً العقوبات على إيران، وكذلك على الشركات الأجنبية التي تتعامل معها.

إلى جانب ذلك، وسّعت الإدارة بسرعة قدرات أميركا الدفاعية في الجزيرة الإفريقية دييغو غارسيا التي تخضع للسيطرة البريطانية، في حين قامت هذه الأخيرة بطرد السكان لكي تبني الولايات المتحدة قاعدةً ضخمةً تسمح بالهجوم على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

كما أبلغت البحرية الأميركية أنها أرسلت غواصةً إلى تلك الجزيرة لتخدم الغواصات العاملة على الطاقة النووية، التي تضمّ صواريخ التوماهوك القادرة على حمل الرؤوس النووية.

ووفقًا لبيان شحنة للبحرية الأميركية حصلت عليه صحيفة Sunday Herald (غلاسغو)، تضمّنت شحنة التجهيزات العسكرية المنقولة إلى دييغو غارسيا 387 قنبلة خارقة للحصون لتفجير البنى الصلبة الواقعة تحت الأرض.

وفي هذا السياق، قال دان بليش مدير مركز الدراسات والدبلوماسية الدولية في جامعة لندن لصحيفة Sunday Herald : «إنّ قاذفات القنابل والصواريخ طويلة المدى الأميركية مستعدة اليوم لتدمير عشرة آلاف هدف في إيران في غضون ساعات قليلة».

أما الصحافة العربية، فقد نقلت أنّ هناك أسطولاً أميركياً (يضم سفينة إسرائيلية) قد عبر قناة السويس في طريقه إلى الخليج الفارسي. وتكمن مهمة الأسطول في «تطبيق العقوبات المفروضة على إيران ومراقبة السفن الخارجة منها والداخلة إليها». فيما نقلت وسائل الإعلام البريطانية والإسرائيلية أنّ المملكة العربية السعودية تمثل ممرًا لتفجير إيران (نفت السعودية هذه الأخبار).

وفي طريق عودة الأدميرال ميشال مولن رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة من أفغانستان لطمأنة حلفاء حلف شمال الأطلسي بعد

تغيير القيادة عقب استقالة الجنرال ستانلي آي. ماك كريستال، زار إسرائيل للقاء غابي أشكينازي رئيس أركان قوات الدفاع الإسرائيلية. وذلك استكمالاً للحوار الاستراتيجي السنوي.

وركّز اللقاء على «استعدادات أميركا وإسرائيل في حال امتلكت إيران السلاح النووي» وفقًا لما نقلته صحيفة هآرتس التي كتبت أيضًا إنّ مولن شدد قائلاً: «أحاول دائمًا أن أنظر إلى التحديات من وجهة نظر إسرائيل».

من ناحية أخرى، يصف بعض المحللين المرموقين التهديد الإيراني بتعابير تُنذر بالشؤم. فقد حذّر أميتاي إتزيوني قائلاً: «يجب على الولايات المتحدة أن تواجه إيران أو تتخلى عن منطقة الشرق الأوسط». وأكّد أنه إن أكملت إيران برنامجها النووي، «ستتجه» كل من تركيا والسعودية نحو إيران، «القوة العظمى» الجديدة. أما في الخطب الأقل انفعالاً، فنرى إمكان تشكيل تحالف إقليمي يكون مستقلاً عن الولايات المتّحدة.

ويحثّ إتزيوني الولايات المتحدة، من خلال صحيفة الجيش الأميركي Military Review ، على شن هجوم ليس على منشآت إيران النووية فحسب، بل على الأصول العسكرية غير النووية أيضًا بما في ذلك البنى التحتية، أي المجتمع المدني. و«هذا النوع من التحرك العسكري يشبه العقوبات، فهو يسبب «الألم» الذي يهدف إلى تغيير السلوك، ولو كان يتم بوسائل أكثر عنفًا» على ما كتب إتزيوني.

وفي نيسان/ أبريل 2010، قدمت وزارة الدفاع تقريرًا للكونغرس عن الخطر الإيراني (بشكل سري وآخر علني).

وجاء في التقرير أنّ الإنفاق العسكري الإيراني «منخفض نسبيًا مقارنةً ببقية بلدان المنطقة». فعقيدة إيران «دفاعية» محض و«مصممة لتأخير الاجتياح والتوصل إلى حل دبلوماسي للأعمال العدائية». أما بالنسبة إلى الخيار النووي، فإنّ «برنامج إيران النووي وإرادتها إبقاء إمكانية تطوير سلاح نووي (عاملان) أساسيان لاستراتجية الردع».

أما واشنطن فترى أنّ قدرة إيران على الردع تشكل ممارسةً غير شرعية للسيادة التي تتعارض وخطط الولايات المتحدة العالمية، خصوصًا وأنها تهدد سيطرتها على موارد الطاقة في الشرق الأوسط.

إلا أنّ الخطر الإيراني يتخطى قوة الردع، لأنّ إيران تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة، ما يمثّل عنصرًا «يزعزع الاستقرار»، في مقابل «الاستقرار» الذي يحلّه اجتياح الولايات المتحدة والاحتلال العسكري للدول

المحيطة بإيران.

وبعيدًا عن هذه الجرائم، ووفقًا للدراسة أيضًا ، تدعم إيران الإرهاب من خلال دعمها حزب الله وحماس، وهما فريقان سياسيان محوريان في كل من لبنان وفلسطين (إن أخذنا الانتخابات في الاعتبار).

وعلى صعيد آخر تمثل تركيا، على الرغم من بعض الشوائب الخطيرة، نموذجاً للديمقراطية في العالم الإسلامي، حيث تتحلى بانتخابات حرة نسبيًا.

وقد جُنّ جنون الإدارة الأميركية عندما انضمت تركيا إلى البرازيل في الترتيب مع إيران للحد من تخصيب اليورانيوم. فقوّضت الولايات المتحدة الاتفاق مباشرةً عبر اقتراح قرار في مجلس الأمن يفرض عقوبات جديدة على إيران. إلا أنّ العقوبات كانت في منتهى السخف إلى حد أنّ الصين انضمت إلى القرار للمرة الأولى، ما مثل اعترافًا بأن العقوبات ستعرقل مصالح الغرب في المنافسة مع الصين في الموارد الإيرانية.

وبالطبع صوّتت تركيا (والبرازيل) ضد قرار العقوبات الأميركية في مجلس الأمن، أما العضو الإقليمي الآخر، أي لبنان، فامتنع عن التصويت.

وزادت كل هذه الأحداث من حدة الهلع في واشنطن. فحذّر فيليب غوردن، الدبلوماسي الأساسي للشؤون الأوروبية، تركيا من أنّ الولايات المتحدة لا تفهم تحركاتها، وأنّ عليها أن « تبرهن عن التزامها بالشراكة مع الغرب» حسبما نقلت وكالة أسوشيتد برس. وسمّت الولايات المتحدة ذلك «توبيخاً نادراً لدولة حليفة لحلف شمال الأطلسي».

في الواقع، تفهم الطبقة السياسية هذه المسألة جيدًا، بحيث لاحظ ستيفن آي. كوك، باحث في مجلس العلاقات الخارجية أنّ السؤال الأساسي الذي يُطرح اليوم هو «كيف نُبقي الأتراك على المسار الصحيح؟»، أي أن ينفّذوا الأوامر على غرار الديمقراطيين الصالحين.

في موازاة ذلك، لا يبدو أنّ ثمة أي دولة أخرى في المنطقة توافق على العقوبات الأميركية، تمامًا على غرار تركيا. فقد وقّعت كل من باكستان وإيران اللتين التقتا في تركيا اتفاقًا على أنابيب جديدة. وما يثير قلق الولايات المتحدة في هذا السياق هو أنّ الأنابيب تمتد نحو الهند.

وكانت معاهدة الولايات المتحدة مع الهند التي أُبرمت في العام 2008 لدعم برامج الهند النووية، تهدف إلى ردع الهند عن الانضمام إلى الأنابيب، وفقًا لما أعلنه معيد يوسف، مستشار جنوب آسيا في معهد الولايات المتحدة للسلام، تعبيرًا عن التفسير السائد للمعاهدة.

وتجدر الإشارة، إلى أنّ الهند وباكستان هما من بين الدول التي تملك السلاح النووي، والتي رفضت توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أما الدولة الثالثة التي رفضت فهي إسرائيل. واللافت أنّ هذه الدول الثلاث قد طورت السلاح النووي بدعم من الولايات المتحدة، التي ما زالت تدعمها حتى الآن.

في الحقيقة ما من إنسان عاقل يرغب في أن تمتلك إيران أو غيرها الأسلحة النووية. من هنا، فإنّ الوسيلة الواضحة للتخفيف من هذا الخطر أو التخلص منه، هي إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.

وقد برزت هذه المسألة (من جديد) في خلال مؤتمر انعقد في مقر الأمم المتحدة في أيار/ مايو 2010. وفي خلال المؤتمر، اقترحت مصر، بصفتها رئيسة حركة عدم الانحياز التي تضم 118 دولة، أن يدعم المؤتمر خطةً تدعو لبدء المفاوضات في العام 2011 حول إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. وكان قد تم الاتفاق على ذلك بموافقة الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة في خلال مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في العام 1995.

ما زالت واشنطن موافقة على هذا الاقتراح، إلا أنها تصرّ على إعفاء إسرائيل. كما أنها لم تلمّح إلى موافقتها على تطبيق أحكام مماثلة على الولايات المتحدة.

وبدل اتخاذ خطوات عملية نحو الحد من كابوس انتشار الأسلحة النووية في إيران وغيرها، تعمل الولايات المتحدة على تعزيز سيطرتها على المناطق الحيوية لإنتاج النفط في الشرق الأوسط، وهي تلجأ إلى العنف في حال فشلت وسائل أخرى.

الحرب على أفغانستان تعيد أصداء حرب فيتنام

1 آب/أغسطس 2010

توثق سجلات الحرب نزاعًا قاتمًا تحول إلى ظلام حالك بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإلى رعب هائل بالنسبة إلى أفغانستان. وهذه السجلات هي عبارة عن ست سنوات من الأرشيف العسكري السري للحرب على أفغانستان وقد صدرت على الإنترنت عبر شبكة ويكيليكس.

صحيح أنّ سجلات الحرب قيمة جدًا، إلا أنها قد تساهم في تعزيز العقيدة السائدة التي تعني بأنّ الحرب أمر خطأ فقط في حال فشلت، ما يشبه ما شعر به النازيون بعد أحداث ستالينغراد.

وفي الشهر الماضي (تموز/ يوليو 2010) سقطت صاعقة على رأس الجنرال ستانلي آي. ماك كريستال، ما أجبره على التقاعد من منصبه كقائد للقوات الأميركية في أفغانستان، وحلّ مكانه الجنرال ديفيد أتش بيترايوس المسؤول عنه.

فجاءت نتائج هذا التعيين للتخفيف من قيود قواعد الاشتباكات، بحيث أصبح من الأسهل قتل المدنيين وتمديد الفترة الزمنية للحرب في الوقت، الذي يستخم بيترايوس تأثيره في الكونغرس لتحقيق هذه الغاية.

وفي هذا السياق، تُعدّ الحرب على أفغانستان حرب الرئيس أوباما الرئيسية، ويكمن هدفها الأساسي في حمايتنا من القاعدة، وهي منظمة لا مقر محدداً لها، وهي عبارة عن «شبكة من الشبكات» و«مقاومة لا قائد لها» حسبما تُسمى في الأدبيات المهنية. والآن أكثر من أي وقت مضى، تتألف القاعدة من فصائل مستقلة نوعًا ما ترتبط بعضها ببعض في كل أنحاء العالم على نحو غير مضبوط.

وتقدّر وكالة الاستخبارات المركزية عدد ناشطي القاعدة في أفغانستان بحوالى خمسين إلى مئة ناشط، ولا يوجد أي دليل على أنّ حركة طالبان ترغب في ارتكاب خطأ إيواء القاعدة مرةً جديدة.

في المقابل، يبدو أنّ طالبان مرتاحة في موقعها الذي يصعب الوصول إليه بما في ذلك جزء كبير من أراضي الباشتون.

وفي شباط/فبراير 2010، تم تنفيذ أول عمل في إطار استراتيجية أوباما الجديدة، بحيث غزت البحرية الأميركية مارجة وهي مدينة صغيرة واقعة في ولاية هلمند، مركز الثورة.

وقد نقل ريتشارد آي. أوبل الابن من صحيفة New York Times : «تصادمت البحرية وهوية طالبان المهيمنة إلى حد يبدو أنّ الحركة تشبه المنظمة السياسية الوحيدة في بلدة لديها حزب واحد، مع العلم أنّ تأثيرها واضح في الجميع...

وقد أعلن العميد لاري نيكلسون قائد لواء الحملة البحرية في ولاية هلمند: «يجب علينا أن نعيد تقويم تعريفنا لكلمة «عدو»، لأنّ معظم الأشخاص هنا يعتبرون أنفسهم جزءًا من حركة طالبان. من هنا، علينا تعديل طريقة تفكيرنا بحيث نعمل على طرد العدو خارج مارجة وليس طالبان»».

وتواجه البحرية مشكلةً لطالما ضللت الغُزاة، وهي مشكلة يعرفها الأميركيون جيدًا من خلال حربهم على فيتنام. في العام 1966، تذمّر دوغلاس بايك، الخبير الحكومي الأميركي في شؤون فيتنام من كون العدو، الذي كان حينئذ جبهة التحرير الوطنية، «حزبًا سياسيًا متكتلاً في الجنوب».

واعترف بايك حينئذ أنّ أية محاولة لمنافسة هذا العدو سياسيًا ستكون أشبه بمنافسة بين سمك المنوة الصغير وحوت. فكان علينا أن نتخطى أولاً قوة جبهة التحرير الوطنية على الصعيد السياسي باللجوء إلى الأفضلية المقارنة، أي العنف، ما أدى إلى نتائج مروّعة.

وقد واجهت دول أخرى المشكلة نفسها، ففي ثمانينيات القرن الماضي مثلاً، فاز الروس في كل معاركهم ضدّ الأفغان إلا أنهم خسروا الحرب.

وبالعودة إلى الولايات المتحدة، كتب بروس كامينغز مؤرخ للتاريخ الآسيوي في جامعة شيكاغو، عن اجتياح الولايات المتحدة الفيليبين في العام 1898 أمرًا ينطبق كثيرًا على الوضع في أفغانستان اليوم: «عندما يرى البحار أنّ وجهته تتسبب بمشاكل كبيرة، يغيرها. ولكن الجيوش المستبدة تغرق أحذيتها في بحيرات الوحل وتكمل سيرها، ولو كانت تدور حول نفسها، في حين يستعين السياسيون بكتاب المثل الأميركية».

وبعد الانتصار في مارجة، توقع الكثيرون أن تشن القوات التي تقودها الولايات المتّحدة هجومًا على مدينة قندهار حيث يرفض 95 في المئة من السكان العمليات العسكرية، وذلك وفقًا لاستطلاع الرأي الذي

أجراه الجيش الأميركي. وبناءً عليه تبيّن أنّ خمسة من أصل ستة أفغان يعتبرون أفراد طالبان «إخوة أفغان». ما يذكرنا باجتياحات سابقة. لكن قد تم تأجيل الخطط المتعلّقة بقندهار، وهذا جزء من سبب توديع ماك كريستال.

وفي ظل هذه الظروف، لا نفاجأ من خوف السلطات الأميركية من تراجع الدعم الشعبي المحلي للحرب على أفغانستان.

وفي أيار/ مايو 2010، أصدرت ويكيليكس مذكرة لوكالة الاستخبارات المركزية صادرة في آذار/ مارس 2010 حول استمرار دعم أوروبا الغربية للحرب. وكان عنوان المذكرة: «لماذا قد لا يكفي الاعتماد على اللامبالاة».

وقد لحظت المذكرة أنه «بفضل عدم اكتراث الشعب كثيرًا للحرب على أفغانستان، استطاع كل من قادة فرنسا وألمانيا أن يتجاهلوا المعارضة الشعبية ويزيدوا مساهمة وحداتهم بقوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان».

«وتحتل كل من برلين وباريس المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي من حيث مساهمتهما في قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان، على الرغم من معارضة 80 في المئة من الشعب زيادة انتشار هذه القوات». لذلك من الضروري «تصميم تبادل الرسائل» بغية «إحباط أي ردة فعل عنيفة أو أقله احتوائها».

أما في ما يخص فرنسا، فقد نصحتها وكالة الاستخبارات المركزية بإطلاق حملةً دعائيةً ضخمةً تكون مصممةً لمواجهة «قلق الفرنسيين المطرد حيال المدنيين واللاجئين»، والتلميح إلى شعور فرنسا بالذنب لتخليها عنهم، مع التركيز على تعليم الفتيات. وهذا قد يؤدي إلى «حشد دعم الشعب الفرنسي العلماني بأغلبيته، ويعطي الناخبين سببًا لدعم قضية إنسانية ضرورية بغض النظر عن عدد الضحايا». لكن، وكالعادة، لا تمت الوقائع إلى الحقيقة بصلة، أي في ما يتعلق بتقدّم تعليم الفتيات في كابول في خلال سيطرة الروس أو الوقع الفعلي للعمليات العسكرية.

في الحقيقة، تُذكرنا مذكرة وكالة الاستخبارات بأنّ للدول عدوًا داخليًا، ألا وهو الشعب. فلا بد من السيطرة عليه عندما تتعارض سياسة الدولة ورغبته.

وتعتمد المجتمعات الديمقراطية على الإعلام، لا على القوة، فهي تحوك الموافقة عبر خلق «الأوهام الضرورية» و«التبريرات البسيطة جدًا غير المُقنعة عاطفيًا» حسبما جاء في توصيات رينولد نيبور فيلسوف أوباما

المفضّل.

وعلى ما تجري العادة، تبقى معركة السيطرة على العدو الخارجي في منتهى الأهمية إلى درجة أنّ مستقبل الحرب في أفغانستان يعتمد عليها.

الصين ونظام العالم الجديد
الجزء الأول

1 أيلول/سبتمبر 2010

في غمرة التهديدات المزعومة الموجهة إلى القوة العظمى المسيطرة على العالم، ثمة منافس يظهر بهدوء وبشكل لافت للنظر، ألا وهو الصين. وعليه، تدقق الولايات المتحدة من كثب في نياتها.

وفي هذا السياق، ينقل توم شانكر من صحيفة نيويورك تايمز، أنه في 13 آب/ أغسطس 2010، عبرت دراسة أجراها البنتاغون عن قلقها حيال توسع قوات الصين العسكرية بطرائق «تحرم السفن الحربية الأميركية من قدرة العمل في المياه الدولية قبالة السواحل».

وما يثير خوف واشنطن هو «أن يؤدي افتقار الصين إلى الانفتاح على نمو قواتها العسكرية وقدراتها ونياتها، إلى عدم استقرار المناطق الحيوية في العالم».

في حين أنّ الولايات المتحدة صريحة تمامًا بشأن عزمها على العمل بحرية في جميع أرجاء «المنطقة الحيوية من العالم» المحيطة بالصين (وفي كل مكان آخر أيضًا).

في المقابل، تطلق الولايات المتحدة حملةً دعائيةً بشأن قدرتها الواسعة على القيام بذلك بفضل ميزانية عسكرية كبيرة، يوازي حجمها تقريبًا حجم الميزانيات العسكرية في دول العالم مجتمعةً، والمئات من القواعد العسكرية المُنتشرة في العالم إضافة إلى تصدّرها مجال تكنولوجيا الدمار والهيمنة.

وقد توضّح افتقار الصين إلى فهم قواعد اللباقة الدولية من خلال اعتراضها على خطة إشراك حاملة طائرات يو أس أس جورج واشنطن المتطورة التي تعمل على الطاقة النووية، في مناورات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية العسكرية بالقرب من ساحل الصين في تموز/ يوليو 2010. ويُزعم أنّ يو أس أس جورج واشنطن تتمتع بقوة تكفي لضرب بكين.

غير أنّ الدول الغربية تتفهم أنّ مثل هذه العمليات الأميركية

تبغي الدفاع عن استقرارها وسلامتها.

إلا أنّ الجدير ذكره هو أنّ مصطلح «استقرار» يضمر معنًى تقنيًا في ظل الحديث عن الشؤون الدولية أي هيمنة الولايات المتحدة. وبالتالي، لم يندهش أحد حين وضّح المحرر السابق في صحيفة Foreign Affairs جايمس تشايس أنه بغية تحقيق «الاستقرار» في تشيلي في العام 1973، كان من الضروري «زعزعة الاستقرار» في البلد، من خلال إطاحة حكومة الرئيس سلفادور ألليندي المُنتخبة وتثبيت ديكتاتورية الجنرال أغوستو بينوشيه، الذي شرع في الذبح والتعذيب باندفاع وفي إنشاء شبكة إرهابية ساعدت على تثبيت أنظمة مشابهة في أماكن أخرى، بدعم من الولايات المتحدة، وكل ذلك في إطار تحقيق مصلحة الاستقرار والأمن.

وغالبًا ما يتبيّن أنّ أمن الولايات المتحدة يستوجب سيطرةً مطلقة. وقد أعطى المؤرخ جون لويس غاديس من جامعة يال، الموافقة العلمية على الفكرة الأساسية في كتابه « Surprise, Security and the American Experience (المفاجأة، الأمن والتجربة الأميركية)،» الذي يحقق في جذور عقيدة الحرب الوقائية التي اتبعها الرئيس جورج بوش الابن.

وكان يقوم المبدأ المهم على أنّ التوسع هو «الطريق إلى الأمن»، وهو عقيدة يُرجعها غاديس إلى حوالى قرنين من الزمن، أي إلى عصر الرئيس جون كوينسي آدامز المثقف كاتب Manifest Destiny (القدر الجليّ).

عندما حذّر بوش «أنّه على الأميركيين أن يكونوا حاضرين للعمل الوقائي عند الضرورة للدفاع عن حريتنا وحياتنا،» علّق غاديس قائلاً: «إنّ بوش كان يردد تقليدًا قديمًا بدل أن يخلق واحدًا جديدًا،» مكررًا المبادئ التي «فهمها الجميع ... بشكل جيد جدًا» بدءًا بالرئيس آدامز وصولاً إلى وودرو ويلسون.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى خلفاء ويلسون حتى رؤساء اليوم. وقد كانت عقيدة بيل كلينتون أنّه يحق للولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية لضمان «الوصول إلى الأسواق الأساسية وإمدادات الطاقة والموارد الاستراتيجية،» من دون الحاجة حتى إلى تلفيق ذرائع على غرار بوش الابن.

ووفقًا لويليام كوهين، وزير الدفاع في عهد كلينتون، على الولايات المتحدة إبقاء قوات عسكرية ضخمة «منتشرة مسبقًا» في أوروبا وآسيا «من أجل تشكيل آراء الناس حولنا» و«تحديد الأحداث التي ستؤثر في سبل عيشنا وأمننا». واعتبر المؤرخ العسكري أندرو باسيفيتش أنّ هذا الاقتراح لحرب دائمة يمثل عقيدةً استراتيجية جديدة عززها بوش الابن والرئيس باراك

أوباما لاحقاً.

وفي إطار آخر، وكما يعرف كل زعيم مافيا، يمكن لأقل فقدان للسيطرة أن يؤدي إلى تفكك نظام الهيمنة لأنّ الآخرين سيتشجعون على اتباع مسار مماثل.

وقد صيغ هذا المبدأ المركزي للسلطة على غرار «نظرية الدومينو»، في لغة صانعي السياسات، ما يُترجم عمليًا بالاعتراف أنّ «فيروس» التطور المستقل الناجح قد «ينشر عدواه» في مكان آخر. وبالتالي يجب أن يُدمر في حين يتم تلقيح ضحايا وباء الطاعون المحتملين، عبر الديكتاتورية الوحشية عادة.

وبحسب دراسة أجراها البنتاغون، توسعت ميزانية الصين العسكرية لتصل إلى ما يقارب 150 مليار دولار في الـ 2009، أي ما يوازي «خُمس ما أنفقه البنتاغون لإشعال الحرب وتنفيذها في كل من العراق وأفغانستان» في ذلك العام، أي بالطبع جزءاً بسيطاً جدًا من الميزانية العسكرية الأميركية.

إنّ مخاوف الولايات المتحدة مفهومة، في حال أخذنا في الاعتبار الفرضية المسلّم بها التي تقضي بأنه يجب على الولايات المتحدة الحفاظ على «القوة التي لا جدال فيها» على معظم العالم، مع «التفوق العسكري والاقتصادي»، في حين تضمن «الحد من أي ممارسة سيادية» من قبل الدول التي يمكن أن تتدخل في مخططاتها العالمية.

هذه كانت المبادئ التي صاغها المخططون وخبراء السياسة الخارجية البارزون في خلال الحرب العالمية الثانية، في ظل تطويرهم لإطار عالم ما بعد الحرب الذي تم تنفيذه إلى حد كبير.

من هنا، كان على الولايات المتحدة الحفاظ على هذه الهيمنة على «المنطقة الكبرى» التي تضمّ أقله النصف الغربي من القارة والشرق الأقصى والأمبراطورية البريطانية السابقة بما في ذلك موارد الطاقة الحيوية في الشرق الأوسط.

وكما بدأت روسيا بسحق الجيوش النازية بعد ستالينغراد، امتدت أهداف المنطقة الكبرى لتشمل أوراسيا إن أمكن. وكان من المعروف دومًا أنّ أوروبا قد تختار أن تتبع اتجاهًا مستقلاً، قد يكون مبنيًا على رؤية ديغول إلى أوروبا الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الأورال. في المقابل، أُنشئت منظمة حلف شمال الأطلسي نوعًا ما من أجل مواجهة هذا التهديد، وبقيت المسائل حية اليوم بحيث تم توسيع الحلف ليتحوّل إلى قوة تدخل أميركية مسؤولة عن السيطرة على «البنى التحتية الأساسية»

لنظام الطاقة العالمي الذي يعتمد الغرب عليه.

ومنذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة المسيطرة في العالم في خلال الحرب العالمية الثانية، سعت إلى الحفاظ على نظام السيطرة العالمية. ولكن ليس من السهل المحافظة على هذا المشروع. لأنّ هذا النظام بدأ يندثر مع انعكاسات مهمة على المستقبل. كما أنّ الصين أصبحت أكثر فأكثر لاعبًا مؤثرًا ومنافسًا حقيقيًا.

يمكن أن يذكرنا هذا الموضوع الشائع في العالم اليوم بأيام «الهبوط الأميركي» الأولى، وهو موضوع شائع آخر في أيامنا هذه. في الواقع، لقد بدأ هذا الهبوط منذ فترة طويلة. كانت الولايات المتحدة في ذروة قوتها في العام 1945. وتلقت خططها المتعلقة بالهيمنة العالمية الضربة الأولى الكبرى في العام 1949، حين أعلنت «جمهورية الصين الشعبية» الاستقلال، وهو الحدث المعروف تقليديًا بـ»فقدان الصين»، إنها عبارة مثيرة للاهتمام؛ لأن المرء يفقد ما يملك فقط. وهكذا، شكلت هذه واحدة من «الخسارات» العديدة. وأصبح اليوم التحدي المتعلّق بالصين ذا طبيعة مختلفة.

الصين ونظام العالم الجديد
الجزء الثاني

1 تشرين الأول/أكتوبر 2010

تعد الديمقراطية، وتثبيت الديمقراطية عمومًا، أحد «المخاطر» الأكثر إلحاحًا التي تهدد النظام العالمي، وذلك في حال لم تكن تحت السيطرة الإمبريالية. وقد سيّرت هذه المخاوف القوة الإمبريالية على مرّ التاريخ.

وتزداد الموضوعات العاصية في أميركا الجنوبية، التي تعد الفِنَاء الخلفي التقليدي لواشنطن. فقد تقدمت خطواتها باتجاه الاستقلال في شباط/فبراير 2010 مع تشكيل لجنة ولايات أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التي تشمل كل الولايات في القارة الأميركية باستثناء الولايات المتحدة وكندا.

وللمرة الأولى منذ الفتوحات الإسبانية والبرتغالية، أي منذ 500 سنة، انتقلت أميركا الجنوبية باتجاه التكامل الذي يُعدّ شرطًا أساسيًا للاستقلال. كما بدأت بمعالجة الفضيحة الداخلية للقارة التي تتمتع بموارد غنية ولكن تسيطر عليها مجموعات النخبة الثرية وسط خضم من البؤس.

وفضلاً عن ذلك، تتطوّر العلاقات بين بلدان الجنوب، في حين تؤدي الصين دورًا قياديًا، باعتبارها المستهلك للمواد الخام والمستثمر على السواء. ويزداد نفوذها بسرعة وقد تجاوز نفوذ الولايات المتحدة في بعض الدول الغنية بالموارد.

وتبقى التغيرات في ساحة الشرق الأوسط الأكثر أهميةً. قبل ستين عامًا، نصح المخطط الملهم أ.أ. بيرل بأنّ السيطرة على موارد الطاقة الفريدة في المنطقة ستؤدي إلى «سيطرة جوهرية على العالم».

في المقابل، يمثل فقدان السيطرة خطرًا على مشروع الهيمنة العالمية. فبحلول سبعينيات القرن الماضي، أمّم المنتجون الأساسيون احتياطيات النفط والغاز، ومع ذلك، حافظ الغرب على نفوذ كبير. وفي العام 1979، «خسر» الغرب إيران في إثر إطاحة ديكتاتورية الشاه التي كان قد فرضها الانقلاب العسكري المدعوم من الولايات المتحدة وبريطانيا في العام 1953 لتوقنا أنّ هذه الجائزة ستظل في أياد أمينة.

أما اليوم، فقد بدأت السيطرة تتراجع ببطء حتى في صفوف عملاء الولايات المتحدة التقليديين.

وفي هذا الإطار، تشتهر المملكة العربية السعودية بأكبر احتياطي نفطي معروف، وتعتمد الولايات المتحدة عليها منذ أن طردت البريطانيين في حرب صغيرة في أثناء الحرب العالمية الثانية. ولا تزال الولايات المتحدة حتى اليوم المستثمر الأكبر في السعودية وشريكتها التجارية الرئيسية. في موازاة ذلك، تساعد السعودية على دعم الاقتصاد الأميركي عن طريق الاستثمارات.

غير أنّ اليوم، أكثر من نصف صادرات النفط السعودي يذهب إلى آسيا، ومخططاتها لتحقيق النمو تتجه شرقاً. ويصحّ الأمر أيضًا في العراق، صاحب ثاني أكبر احتياطي نفطي، هذا إن أمكنه إعادة بناء ما دمر نتيجة العقوبات الأميركية والبريطانية الوحشية والغزو. وبالإضافة إلى ذلك، تقوض السياسات الأميركية إيران، ثالث منتج رئيسي في الاتجاه نفسه.

وفي موازاة ذلك، أصبحت الصين اليوم أكبر مستورد لنفط الشرق الأوسط وأكبر مصدّر للمنطقة، بحيث حلّت محل الولايات المتحدة. وهكذا ازدهرت العلاقات التجارية بشكل سريع وتضاعفت في السنوات الخمس الأخيرة.

ويلحظ عالم الاقتصاد ستيفان كينغ، كاتب Losing Control: The Emerging Threats to Western Prosperity (فقدان السيطرة: المخاطر الناشئة التي تهدد الازدهار الغربي) قائلاً: كانت التداعيات بالنسبة إلى النظام العالمي مهمة، فقد برزت منظمة شانغهاي للتعاون التي تضم جزءًا كبيرًا من آسيا ولكنها تحظر انضمام الولايات المتحدة إليها. ومن المحتمل أن تشكل المنظمة «اتحادًا تجاريًا جديدًا للطاقة يشمل المنتجين والمستهلكين على السواء.»

وفي هذا السياق، يسمّي صانعو السياسات في الأوساط الغربية والمعلقون السياسيون العام 2010 «عام إيران». في الواقع، يمثل التهديد الإيراني الخطر الأكبر على النظام العالمي، وسيكون التركيز الرئيسي للسياسة الأميركية الخارجية مع أوروبا التي ستحذو حذوها بأدب كالمعتاد. والجدير ذكره أنه قد تم الاعتراف رسميًا بأنّ التهديد ليس عسكريًا، وإنما هو تهديد بالاستقلال.

ومن هنا، فرضت الولايات المتّحدة عقوبات قاسية على إيران من أجل الحفاظ على «الاستقرار»، ولكن قلة هم من يولون الأمر أهميةً خارج أوروبا. وعلى مرّ عدة سنوات، عارضت بشدة الدول المحايدة، أي معظم

العالم، السياسة الأميركية تجاه إيران.

وإلى جانب ذلك، تمدّ تركيا وباكستان خطوط أنابيب جديدة نحو إيران وتأخذ التجارة في الازدياد. وكذلك، أثارت السياسات الغربية غضب الرأي العام العربي بحيث تؤيد الأغلبية تطوير إيران للأسلحة النووية.

ويصب الصراع في مصلحة الصين. وقد نقل كليتون جونز من صحيفة Christian Science Monitor أنّ «مستثمري الصين وتجارها يملأون فراغًا في إيران فيما تنسحب الشركات التابعة للدول الأخرى خصوصًا الأوروبية منها». فالصين توسع دورها المهيمن على مصانع الطاقة في إيران.

وتردّ واشنطن على كل ذلك بنوع من اليأس. ففي آب/ أغسطس 2010، حذرت وزارة الخارجية أنه «إذا شاءت الصين ممارسة الأعمال في العالم فعليها حماية سمعتها الخاصة أيضًا، فإن اكتسبت سمعة البلد الذي ينوي الالتفاف والتهرب من المسؤوليات الدولية، فسيكون لذلك تأثير على المدى الطويل... فمسؤولياتها الدولية واضحة» وأهمها الانصياع لأوامر الولايات المتحدة.

لكن من المستبعد أن يتأثر القادة الصينيون بهذا الكلام، وهو لغة قوة إمبريالية تحاول بيأس التمسك بسلطة فقدتها. من هنا، يمثل رفض الصين الانصياع للأوامر تهديدًا أكبر من إيران من الهيمنة الإمبريالية. فهي قد أصبحت سلطةً أساسيةً ونامية بالفعل، تتجاهل الولايات المتحدة بازدراء، ما يُعدّ وقفةً لها صداها العميق في التاريخ.

الانتخابات الأميركية: فورة وتضليل

4 تشرين الثاني/نوفمبر 2010

سجلت الانتخابات النصفية فورةً وذعرًا وخيبة أمل في البلاد كما لم يحدث من قبل طوال حياتي. فمنذ أن تسلم الديمقراطيون زمام السلطة وهم يدفعون ثمن النفور حيال وضعنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الحالي.

قال أكثر من نصف «التوجه الأميركي السائد» في استطلاعات معهد راسموسين في الشهر الماضي [تشرين الأول / أكتوبر 2010] إنهم يعتبرون حركة حزب الشاي انعكاسًا إيجابيًا لروح الاستياء.

تعد التظلمات أمرًا مشروعًا. فلأكثر من ثلاثين عامًا، ركدت مداخيل غالبية الشعب أو انخفضت، فيما ازدادت ساعات العمل وحالة انعدام الأمن والديون. تراكمت الثروات بالفعل، ولكن في جيوب قليلين، ما أدى إلى تفاوت ليس له سابقة بين الطبقات.

وتنجم هذه التداعيات بشكل رئيسي عن رسملة الاقتصاد منذ السبعينيات وتجويف الإنتاج المحلي المتطابق، وهما حدثان مرتبطان بتراجع نسبة الربح في القطاع الصناعي، بحسب تحليل المؤرخ وخبير السياسة والاقتصاد روبرت برينر المفصل. وقد حفز على العملية الهوس برفع القيود الذي تؤيده وول ستريت ويدعمه اقتصاديون مأخوذون بأساطير جدارة الأسواق، وقرارات أخرى ناشئة عن تمركز السلطة الاقتصادية والسياسية.

يرى الناس أنّ المصرفيين الذين يتحملون بشكل كبير مسؤولية الأزمة الاقتصادية، والذين نجوا من الإفلاس بفضل الشعب، يتمتعون الآن بأرباح قياسية وعلاوات كبيرة. وفي الوقت عينه، يبقى مستوى البطالة الرسمي بنسبة 10 في المئة. أما الصناعة فتصل إلى مستويات الكساد، مع واحد على ستة عاطلين من العمل وغياب احتمال استعادة الوظائف الجيدة.

يبحث الشعب عن حق عن أجوبة لا يحصل عليها إلا من أصوات تروي حكايات تراها غير متناسقة ضمنياً، إذا توقفت عن الشك ودخلت عالم اللاعقلانية والخداع الخاص بها.

غير أنّ ازدراء خداع حزب الشاي لخطأ جسيم. فمن المناسب أكثر فهم ما يكمن وراء مظهر الحركة الشعبية، وأن نسأل أنفسنا لماذا يقوم اليمين المتطرف بتعبئة الناس الثائرين عن حق وليس الفاعلية البناءة التي برزت في خلال فترة الكساد مثل تنظيم كونغرس المنظمات الصناعية.

والآن، يسمع مؤيدو حزب الشاي أنّ كل المؤسسات الحكومية والمهنية والشركات باتت فاسدة، وأنّ لا شيء يعمل وفق الأصول.

ووسط البطالة وحبس الرهن، لا يستطيع الديمقراطيون التذمّر من السياسات التي أدت إلى وقوع هذه الكارثة. قد يكون الرئيس رونالد ريغان وخلفاؤه الجمهوريون أسوأ المجرمين ولكن بدأت هذه السياسات في عهد الرئيس جيمي كارتر وازدادت بسرعة في عهد الرئيس بيل كلينتون. وفي خلال الانتخابات الرئاسية [2008]، كانت دائرة باراك أوباما الانتخابية الأولية مؤلفة من المؤسسات المالية، التي هيمنت بشكل ملحوظ على اقتصاد البلاد في خلال الجيل الماضي.

في حديثه عن إنكلترا، لاحظ المتطرّف العنيد من القرن الثامن عشر، آدم سميث، أنّ مهندسي السلطة الرئيسيين كانوا ملاك المجتمع، أي التجار وأصحاب المصانع في يومنا هذا، وقد حرصوا على أن تتماشى سياسة الحكومة بدقة مع مصالحهم، مهما كان تأثيرها «موجعًا» بالنسبة إلى شعب إنكلترا، وأسوأ على ضحايا ظلم الأوروبيين الوحشي في الخارج.

وتقوم النسخة الحديثة والأكثر تعقيدًا لحكمة سميث على «نظرية استثمار السياسة» الخاصة بخبير السياسة والاقتصاد توماس فيرغوسون، التي تعتبر الانتخابات مناسبة يجتمع فيها فرق المستثمرين بغية السيطرة على الدولة من خلال اختيار صانعي قرار يخدمون مصالحهم.

ويتبين أنّ نظرية فيرغوسون تمثل مؤشرًا سياسيًا على فترات طويلة. ويجب ألا يكون ذلك مذهلاً. فسيسعى مالكو السلطة الاقتصادية بطبيعة الحال إلى توسيع سيطرتهم على أية عملية عسكرية. ويصدف أنّ هذه الديناميكية مفرطة في الولايات المتحدة.

وهنا يدافع مقامرو الشركات عن الاتهامات الموجهة ضدهم بشأن «جشعهم» وتجاهلهم صحة المجتمع. فتقضي مهمتهم بتحقيق أعلى مستويات الربح وحصص السوق، ويمثل هذا في الواقع واجبهم القانوني. وإذا لم يُتمموا هذا التكليف، فسيحل من يفعل ذلك مكانهم. كما أنهم يتجاهلون المخاطر التنظيمية: أي احتمال أن تُضر معاملاتهم الاقتصاد بشكل عام. فهذه «العوامل الخارجية» ليست من شأنهم، ليس لأنهم سيئون ولكن لدواعٍ

مؤسسية.

وعندما تنفجر الفقاعة، يستطيع المخاطرون الهرب إلى ملجأ الدولة التي ترعاهم. وعمليات الإنقاذ هذه، التي تُعد نوعًا من سياسة تأمين حكومية، هي أحد الحوافز المضرة الكثيرة التي تزيد من عدم كفاءة السوق.

وفي هذا السياق، كتب خبيرا الاقتصاد بيتر بون وسايمون جونسون في Times Financila في كانون الثاني/ يناير [2010]، «تزداد البراهين التي تدل على أنّ نظامنا الاقتصادي يتبع دورة نهاية العالم. وحين يفشل، نعتمد على السياسات المالية والضريبية المتساهلة لإنقاذه. ويعلّم هذا الرد القطاع المالي القيام بمراهنات كبيرة للحصول على أموال طائلة من دون القلق حيال الثمن، إذ سيسددها دافعو الضرائب» من خلال عمليات الإنقاذ ووسائل أخرى، ما يدفع النظام المالي «إلى المراهنة من جديد، والفشل ثانيةً».

وتنطبق استعارة نهاية العالم بشكل أخطر خارج العالم المالي. فقد ضاعف المعهد البترولي الأميركي، بدعم من غرفة التجارة وأعمال تجارية تعمل كمجموعات ضغط، جهوده لإقناع الناس بالتوقف عن القلق حيال الاحتباس الحراري الاصطناعي، وقد بينت الاستطلاعات أنه لاقى بعض النجاح في هذا المجال. فنبذ جميع المرشحين الجمهوريين في انتخابات الكونغرس في العام 2010 ظاهرة الاحتباس الحراري.

لا شك في أنّ المسؤولين التنفيذيين الذين يروّجون هذه الدعاية يدركون أنّ مسألة الاحتباس الحراري حقيقية ونتائجها المتوقعة مروّعة. ولكن مصير الكائنات الحية ليس إلا عاملاً خارجياً على المسؤولين التنفيذيين تجاهله، إلى أن تسود أنظمة السوق. ولن يكون هناك من ينفّذ عملية الإنقاذ عندما يتحقق السيناريو المرسوم لأسوأ الحالات.

ما زلت أذكر جيدًا تلك الأيام المريعة عندما تحولت ألمانيا من اللياقة إلى بربرية النازية، كما وصفها فريتز ستيرن، العالم المتميز في تاريخ ألمانيا. فأشار ستيرن في مقالة كتبها في العام 2005، إلى أنّ مستقبل الولايات المتّحدة يدور في ذهنه عندما يدرس «عملية تاريخية وجد فيها اليأس من عالم علماني مُحبط خلاصه بالهروب الممتع من اللاعقلانية».

إنّ العالم معقد جدًا بحيث يصعب على التاريخ إعادته، ولكن هناك دروس يجب ألا ننساها فيما نسجل نتائج دورة انتخابية أخرى. فما من نقص في المهام ينتظر أولئك الذين يسعون إلى تقديم بديل للفورة

والاستياء الموجهين إلى الطريق الخطأ، للمساعدة على تنظيم الساخطين الذين لا يحصى عددهم ولشق الطريق نحو مستقبل أفضل.

مهزلة المحادثات الإسرائيلية - الفلسطينية

1 كانون الأول/ديسمبر 2010

لا شكّ في أنّ خضوع الولايات المتحدة لإسرائيل، ومناشدتها الموافقة على تجميد بناء المستوطنات مدة ثلاثة أشهر، باستثناء القدس الشرقية العربية، من دون أن تلقى المناشدة آذانًا صاغيةً، يُعدّ أكثر اللحظات المُحرجة في تاريخ الدبلوماسية الأميركية.

في الواقع، انتهى في أيلول/ سبتمبر 2010، آخر تجميد (محدود) لبناء المستوطنات، ما جعل الفلسطينيين يوقفون المفاوضات المباشرة مع إسرائيل. فأصبحت إدارة أوباما التي تسعى بيأس إلى حث إسرائيل على تجميد بناء المستوطنات وإحياء المفاوضات، تتعلق بحبال الهواء، وتُغدق الهدايا على حكومة اليمين المتطرف.

وتتضمّن الهدايا طائرات مقاتلة قيمتها ثلاثة مليارات دولار. ويمثل هذا السخاء منحةً أخرى من المكلفين الأميركيين لصنع الأسلحة الأميركية، التي تفيد أيضًا برامج توسيع تسليح الشرق الأوسط.

يحظى مصنعو الأسلحة الأميركيون بالدعم ليس لتطوير تجهيزات عسكرية متقدمة وإنتاجها لدولة تُعدّ جزءًا من مؤسسة الاستخبارات العسكرية الأميركية فحسب، بل أيضًا لتوفير الأجهزة العسكرية ذات النوعية السيئة لدول الخليج. واللافت أنه قد تم بيع أسلحة للسعودية قيمتها ستون مليون دولار، وتُعد هذه صفقةً تُعيد أموال النفط إلى الاقتصاد الأميركي المتعثّر.

وتتكامل الصناعات الإسرائيلية والأميركية المدنية العالية التقنية، فلا عجب أن يأتي الدعم الوطيد المحدود لأعمال إسرائيل من صحافة مجال الأعمال والحزب الجمهوري الأكثر تشددًا بين الحزبين السياسيين المرتكزين على مجال الأعمال التجارية. في المقابل، تقوم ذريعة بيع كميات هائلة من الأسلحة إلى السعودية على الوقوف «في وجه الخطر الإيراني».

إلاّ أنّ البنتاغون والاستخبارات الأميركية قد شددا على أنّ الخطر الإيراني لا يكمن في المجال العسكري. ففي حال طوّرت إيران سلاحًا نوويًا،

فسيكون من أجل الردع، وعلى الأغلب ردع اعتداء أميركي-إسرائيلي.

يكمن الخطر الحقيقي من وجهة نظر واشنطن، في سعي إيران إلى توسيع نفوذها في الدول المجاورة التي وفّرت لها الولايات المتحدة «الاستقرار» عبر الاجتياح والاحتلال.

وفي هذا السياق، تُعلن التصريحات الرسمية أنّ الدول العربية تطالب بالمساعدة العسكرية للدفاع عن نفسها في وجه إيران. وسواء أكانت هذه التصريحات صحيحة أم لا، فهي توفر تفاصيل مهمة عن مبدأ الديمقراطية السائد. وبغضّ النظر عن رأي الديكتاتورية الحاكمة، أظهر استطلاع رأي أجرته مؤسسة بروكينغز أخيراً أنّ العرب برمجوا الأخطار التي تواجه المنطقة على النحو الآتي: إسرائيل (88 في المئة) تليها الولايات المتحدة (77 في المئة) وأخيرًا إيران (10 في المئة). واللافت أنّ كل المناقشات مع المسؤولين والمعلقين الأميركيين حول ما كشفته ويكيليكس، تجاهلت تماماً الرأي العام العربي، مركزةً على الحكام الدكتاتوريين. وغالبًا ما يعبرون عن فرحهم لكون «العرب يدعموننا» في مسألة إيران.

كما تتضمّن هدايا الولايات المتحدة الدعم الدبلوماسي. فوفقًا للتقارير الحديثة، تتعهّد واشنطن اللجوء إلى حق النقض في مجلس الأمن ضدّ أي عمل قد يُزعج القادة الإسرائيليين، والتخلي عن أي اتصال في إطار تمديد تجميد بناء المستوطنات.

إذًا، إن وافقت إسرائيل على استراحة الثلاثة أشهر، فلن يُزعجها ممولها بعد الآن فيما توسع أعمالها الإجرامية في الأراضي المُحتلّة.

في الواقع، لم يتم التشكيك يومًا في إجرامية أعمال إسرائيل منذ العام 1967. في هذا التاريخ، حذر قائد السلطة القضائية، القاضي الدولي ثيودور ميرون، الحكومة بأن خططها لبدء بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، التي تمثل مبدأً أساسيًا من القانون الإنساني الدولي. وقد وُضع هذا القانون في العام 1949 من أجل تجريم أعمال النظام النازي الرهيبة.

وقد دعم وزير العدل يعقوب شيمسون شابيرا خلاصة ميرون، وبعد وقت قصير انضم إليهما وزير الدفاع موشي ديان، وفقًا لما يروي المؤرّخ جيرشوم غورنبرغ في كتابه The Accidental Empire (الأمبراطورية التي نشأت مصادفة).

وأعلم ديان زملاءه الوزراء بأنه «علينا رص الصفوف لكي ننجح بمرور الوقت في «استيعاب» اليهودية والسّامرة (الضفة الغربية) وضمهما إلى

«إسرائيل الصغرى» فيما «تمزّق المناطق المجاورة» للضفة الغربية. وكل ذلك باللجوء إلى الذريعة المعتادة ألا وهي أنّ «هذه الخطوة لا بدّ منها لأهداف عسكرية».

والجدير ذكره أنّ ديان لم يخالجه أي شعور بالشك أو بتأنيب الضمير حيال ما كان يوصي به، فهو قد أعلن «أنّ استيطان الإسرائيليين في الأراضي المُحتلة أمر يتناقض، كما هو معلوم، والاتفاقيات الدولية، ولكن هذا ليس بالجديد بالنسبة إلينا».

في الواقع، كان ديان يفترض أنّ «المدير» في واشنطن قد يعترض رسميًا ولكن سيغض الطرف، ويُكمل دعمه العسكري والاقتصاي والدبلوماسي الحيوي للأعمال الإجرامية.

في موازاة ذلك، شددت قرارات مجلس الأمن المتكررة على عنصر الإجرام، وظهر ذلك أكثر أخيراً في محكمة العدل الدولية مع موافقة القاضي الأميركي طوماس بويرغنتال الأساسية التي أعلنها على حدة. بالإضافة إلى ذلك، تنتهك أعمال إسرائيل قرارات مجلس الأمن بخصوص القدس. ولكن، ما دامت واشنطن تغض طرفها، فكل شيء على أحسن ما يرام.

أما في واشنطن، فإنّ صقور الحزب الجمهوري المتشددين هم أكثر من يدعم الجرائم الإسرائيلية بحماسة. كتب غلين كيسلر في صحيفة Washington Post أنّ إريك كانتور قائد الأكثرية في مجلس النواب «طرح حلاً غريبًا لحماية إسرائيل من تراجع المساعدات الأجنبية، عبر منح الدولة اليهودية حساباً تمويلياً خاصاً بها، لتُسحب بالتالي من صناديق سائر دول العالم».

تمثل مسألة توسيع المستوطنات مجرّد تمويه، فالمسألة الحقيقية تكمن في المستوطنات الموجودة وأعمال البنى التحتية المتصلة بها. فقد تم تصميم هذه المستوطنات والبنى التحتية بدقة بحيث سيطرت إسرائيل على ما ينيف على 40 في المئة من الضفة الغربية المُحتلة، بما في ذلك ضواحي القدس وتل أبيب والأراضي الصالحة للزراعة وموارد مائية أساسية موجودة من جهة إسرائيل من الجدار الفاصل الذي هو في الحقيقة جدار الضمّ.

منذ العام 1967، وسّعت إسرائيل حدود القدس إلى حد كبير منتهكةً أوامر مجلس الأمن، وعلى الرغم من المعارضة الدولية (بما في ذلك معارضة الولايات المتحدة حينئذ).

نشير إلى أنّ التركيز على توسيع المستوطنات وتذلل واشنطن ليسا وحدهما موضعي سخرية في المفاوضات الحالية. إنّ بنيتها تمثل مهزلةً في

ذاتها. يتم تصوير الولايات المتحدة على أنها «الوسيط النزيه» الذي يسعى إلى التوسط بين خصمين شرسين. في حين أنّ المفاوضات الجدية تكون بقيادة طرف حيادي وبوجود الولايات المتحدة وإسرائيل معًا من جهة، وبقية العالم من جهة أخرى.

فلا يخفى على أحد أن الولايات المتّحدة وإسرائيل وقفتا طوال خمسة وثلاثين عاماً صفاً واحداً في وجه الاتفاق على حل سياسي يُجمع عليه العالم. بخلاف بعض الاستثناءات، فضلت الدولتان الرافضتان التوسيع غير الشرعي على الأمن. وهكذا، ما لم تغيّر الولايات المتحدة موقفها، فمن المستحيل التوصل إلى حل سلمي. وبالتالي سيستمرّ توسيع المستوطنات مع تداعياته بالنسبة إلى المنطقة.

الخروج من الأزمة الإسرائيلية ـ الفلسطينية

1 كانون الثاني/يناير 2011

فيما تعمل بشكل مكثف على توسيع المستوطنات غير الشرعية، تسعى الحكومة الإسرائيلية أيضًا إلى معالجة مشكلتين: حملة عالمية لما تسمّيه «نزع الشرعية»، أي المعارضة لجرائمها والانسحاب من المشاركة فيها، وحملة أخرى لمنح الشرعية لفلسطين.

وقد تم تنفيذ حملة «نزع الشرعية»، التي تتقدم بسرعة، في كانون الأول/ ديسمبر [2010] عندما دعت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الولايات المتحدة إلى «قطع تمويلها عن إسرائيل المؤلف من مبالغ موازية لما تنفقه إسرائيل لدعم المستوطنات»، وإلى مراقبة مساهمات المنظمات الأميركية المعفاة من الضرائب لإسرائيل التي تنتهك القانون الدولي، «بما فيه حظر التمييز»، الذي قد يمتد على نطاق واسع. وكانت منظمة العفو الدولية قد دعت إلى حظر الأسلحة على إسرائيل.

كما شهدت عملية منح الشرعية قفزةً إلى الأمام في كانون الأول/ ديسمبر [2010]، عندما اعترفت الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل بدولة فلسطين (غزّة والضفة الغربية)، بحيث تخطى عدد الدول الداعمة لها المئة.

وفي هذا السياق، يقدر جون ويتبيك المحامي المختصّ في القانون الدولي أنّ 80 إلى 90 في المئة من سكان العالم يعيشون في دول تعترف بفلسطين، فيما يعترف 10 إلى 20 في المئة منهم بجمهورية كوسوفو.

أما الولايات المتحدة فتعترف بكوسوفو ولكن ليس بفلسطين. وبالتالي، وبحسب ما كتبه ويتبيك في صحيفة Countrpunch ، «يعتبر الإعلام أنّ استقلال كوسوفو أمر غير تام فيما استقلال فلسطين ليس إلا طموحًا لا يمكن تحقيقه من دون موافقة إسرائيلية – أميركية»، ما يعكس سير السلطة الطبيعي على الساحة الدولية.

ونظرًا إلى امتداد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، يقوم الجدل منذ أكثر من عشر سنوات حول زوال أو خطأ حل الدولتين الدولي (على الرغم من أنه من الواضح أنّ غالبية العالم لا توافق على ذلك).

ولذلك، يجب على الذين يهتمون بحقوق الفلسطينيين أن يدعوا إلى سيطرة إسرائيل على سائر الضفة الغربية يليها نضال ضد الفصل العنصري بين الجماعات المختلفة في جنوب إفريقيا قد يؤدي إلى حصول العرب على مواطنة كاملة في هذه المنطقة.

ويفترض الجدل أنّ إسرائيل (وحاميتها الولايات المتحدة) ستوافق على السيطرة. ولكن من المحتمل أكثر أن تتابع برنامجها الذي يقوم على ضمّ أجزاء من الضفة الغربية تعمل على إنشائها، تمثل نصف المنطقة تقريبًا، وعدم تولي مسؤولية الأجزاء الأخرى، لتحمي نفسها بذلك من «المشكلة الديمغرافية»، أي وجود العديد من غير اليهود في دولة يهودية، وفي الوقت نفسه فصل غزّة المحاصرة عن بقية المناطق الفلسطينية.

واللافت أن ثمة وجه شبه واحداً بين إسرائيل وجنوب إفريقيا يستحق أن نوليه اهتمامًا. ففيما كان يتم تطبيق نظام الفصل العنصري، أقر قوميو جنوب إفريقيا بأنهم كانوا يتحولون إلى منبوذين دوليين. ففي العام 1958 أعلم وزير الخارجية السفير الأميركي بأن تنديدات الأمم المتحدة والاحتجاجات الأخرى لم تكن بمهمة، ما دامت جنوب إفريقيا مدعومة من الدولة المهيمنة العالمية، الولايات المتحدة الأميركية. وقد تبين أن الوزير كان محقًّا بالفعل.

فبحلول سبعينيات القرن الماضي، أعلنت الأمم المتّحدة فرض حظر على الأسلحة، تبعته بعد فترة وجيزة حملات مقاطعة وسحب الاستثمارات. فكان رد جنوب إفريقيا موجهًا لإغضاب الرأي العام الدولي. وبلفتة احتقار للأمم المتحدة والرئيس جيمي كارتر، الذي فشل في الرد كي لا يعطل مفاوضات لا قيمة لها، نفذت جنوب إفريقيا غارة قاتلة على مخيم اللاجئين كاسينغا في أنغولا، في اللحظة التي كانت تحاول «مجموعة الاتصال» بقيادة كارتر تقديم تسوية لناميبيا.

ويثير تشابه الوضع مع تصرف إسرائيل اليوم الدهشة، مثل الهجوم على غزة بين كانون الأول/ ديسمبر 2008 وكانون الثاني/ يناير 2009 وعلى قافلة الحرية غزة في أيار/ مايو 2010.

عندما تولى الرئيس ريغان الرئاسة في العام 1981، قدم دعمه للجرائم الداخلية في جنوب إفريقيا وأعمال النهب القاتلة في الدول المجاورة. وتم تبرير هذه السياسات في إطار الحرب على الإرهاب التي أعلنها ريغان عند توليه منصب الرئاسة. وفي العام 1988، اعتبرت إدارته حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لمانديلا إحدى «أكثر المجموعات الإرهابية السيئة السمعة»

في العالم (وحده اسم مانديلا شطب من «لائحة الإرهابيين» في واشنطن في العام 2008). كانت جنوب إفريقيا متحدية وحتى منتصرة، بعدما سحقت أعداءها الداخليين، وكانت تتمتع بدعم صلب من الدولة الوحيدة المهمة في العالم.

وبعد فترة قصيرة انقلبت سياسة الولايات المتحدة. فمن المرجح جدًا أن الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا أدركتا أنهما ستكونان أفضل حالاً إذا حافظتا على البنية الطبقية وأنهتا عبء الفصل العنصري. وهكذا انهار نظام الفصل العنصري.

ولا تعدّ جنوب إفريقيا الحالة الوحيدة التي أدى فيها إنهاء دعم الولايات المتحدة للجرائم إلى تغيير سريع وملحوظ. ونذكر من بين الحالات الأخرى تيمور الشرقية. بحيث أيدت الولايات المتحدة (إلى جانب بريطانيا ودول حليفة أخرى) بشدة اجتياح إندونيسيا في العام 1975 والمجزرة المروعة التي تلته، واستمر دعمها حتى العام 1999، حين تجاوزت الأعمال الوحشية في تلك السنة كل ما نُسب إلى صربيا قبل قصف حلف شمال الأطلسي، وما سبق كان بالطبع أسوأ بكثير. فظلّت إندونيسيا مصرّةً على تحديها معلنةً أنها لن تتراجع أبدًا. وفي منتصف شهر أيلول/ سبتمبر، وتحت ضغط داخلي ودولي كبير، عكس كلينتون مساره وأعلن بهدوء أن اللعبة قد انتهت. فانسحبت القوات الإندونيسية بسرعة ودخلت قوة أسترالية لإحلال السلام من دون أية معارضة من القوات العسكرية. وهنا أيضًا تثبت أهمية القوة.

هل يمكن حدوث هذا التحول في حالة إسرائيل، فاسحاً في المجال أمام تسوية دبلوماسية؟ تكثر الحواجز التي تحول دون حدوث هذا الأمر ومن بينها الروابط العسكرية والاستخبارية القوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل القائمة منذ العام 1967، بعد أن بدأت تبرز جذورها قبل فترة.

ويأتي الدعم الأكثر علنًا لجرائم إسرائيل من عالم الأعمال التجارية. كما يتكامل قطاع التكنولوجيا الأميركي مع نظيره الإسرائيلي بحيث تُنشئ إنتل أكبر صانع رقاقات في العالم، أكثر وحداته الصناعية تطورًا في إسرائيل.

وكشفت برقية أميركية أصدرتها شبكة ويكيليكس أنّ مصانع رفاييل العسكرية في حيفا هي أحد المواقع الحيوية بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة، نظرًا إلى أنها تصنع قنابل عنقودية. وكان رفاييل قد نقل بعض العمليات الصناعية إلى الولايات المتحدة لتسهيل الوصول إلى المساعدات والأسواق الأميركية. كما تضم إسرائيل جماعة ضغط قوية على الرغم من أنّ

جماعات ضغط تجارية وعسكرية تحد من تأثيرها.

كما تتطابق الوقائع الثقافية الخطيرة أيضًا. في الواقع، وُجدت الصهيونية المسيحية قبل الصهيونية اليهودية بكثير وهي لا تقتصر على ثلث الشعب الأميركي الذي يؤمن بأن الكتاب المقدس هو الحقيقة المطلقة. وعندما احتل الجنرال البريطاني إدمون ألنباي القدس في العام 1917، سمته الصحف الوطنية ريتشارد قلب الأسد الذي جاء يخلص الأرض المقدسة من الكفار.

وبعدها، على اليهود أن يعودوا إلى الأرض التي وعدهم بها الرب. ووصف هارولد إيكس، وزير داخلية إدارة فرنكلين روزفلت موضحًا وجهة نظر شائعة في صفوف النخبة، أنّ استعمار اليهود فلسطين إنجاز «لا مثيل له في تاريخ البشرية». وقد تواترت وجهات نظر مماثلة بين نخب أميركية أخرى.

كما هناك تعاطف غريزي لمجتمع استعماري – استيطاني يرى أنه يعيد تاريخ الولايات المتحدة نفسها، بجلب حضارة إلى أراضٍ أساء مواطنوها الذين لا يستحقونها، وهي معتقدات مترسخة من عصور الامبريالية، وقوية بشكل خاص في ما يعرف «بالدول الإنكليزية»، المتفرعة من بريطانيا، وهي مجتمعات استعمارية-استيطانية وأكبر داعمي العنف والتوسع الإسرائيلي.

وللخروج من هذه الأزمة، من الواجب تفكيك الوهم السائد بأن الولايات المتحدة «وسيط نزيه» يسعى إلى التوفيق بين الخصوم المتمردين، والإقرار باحتمال قيام مفاوضات جدية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وبقية العالم من جهة أخرى.

إذا ضغط الرأي العام على مراكز القوة الأميركية للتخلي عن ممانعتها القائمة منذ عقود، قد تصبح فجأةً التوقعات البعيدة المنال ممكنة التحقق.

العالم العربي يغلي

1 شباط/فبراير 2011

أعلنت محطة الجزيرة في السابع والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011 «أنّ العالم العربي يغلي»، في حين بدأ الغرب «يخسر بسرعة نفوذه في المنطقة».

إنّ موجة الغضب قد بدأت في تونس مع الثورة المهولة التي أطاحت الحاكم المستبدّ المدعوم من الغرب. وامتدت تداعيات هذه الثورة إلى مصر حيث أدت التظاهرات الضخمة إلى إسقاط شرطة الحاكم المستبدّ العنيفة.

في موازاة ذلك، شبّه المراقبون هذه الأحداث بأحداث إسقاط النفوذ الروسي في العام 1989، ولكن ثمة اختلافات مهمة.

وأبرز هذه الاختلافات أن لا وجود لشخصية مشابهة لشخصية ميخائيل غورباتشوف في صفوف القوى العظمى التي تدعم الحكام العرب المستبدين. على العكس، تستمر واشنطن وحلفاؤها في التمسك بمبدأ أنّ الديمقراطية مقبولة ما دامت تتماشى مع أهدافها الاستراتيجية والاقتصادية. ولا بأس بهذه الديمقراطية في أرض العدو (إلى حد ما) ولكن لا نقبلها في أرضنا، إلا إذا كانت مروّضة.

وبالعودة إلى أحداث العام 1989، يمكن أن نجري مقارنة بين أحداث اليوم وتلك التي وقعت في رومانيا حيث حافظت الولايات المتحدة حينئذ على دعمها لنيكولاي تشاوشيسكو، أكثر الحكام المستبدين شرًا في أوروبا الشرقية، إلى حين لم يعد في الإمكان الدفاع عنه. عندئذٍ، دعمت واشنطن إسقاطه ونسيت الماضي.

واللافت أنّ هذا نمط اعتيادي استُعمل مع فرديناند ماركوس وكلود دو فالبير وشون دو هوان وسوهارتو وغيرهم الكثير من رجال العصابات. وقد يُطبق الأمر عينه على حسني مبارك شرط ضمان ألا يضلّ سلفه الطريق الصحيح.

وتتحول الأنظار حاليًا نحو أحد رجال حسني مبارك وهو الجنرال

عمر سليمان، الذي عُيّن أخيراً نائبًا للرئيس المصري. ولكن الشعب الثائر يكره سليمان الذي شغل طويلاً منصب مدير المخابرات تقريبًا بمقدار ما يكره الحاكم المستبدّ.

ويكرر الناقدون النغمة عينها وهي أنّ الخوف من الإسلام المتشدد يُحتّم (بتردد) فعليًا معارضة الديمقراطية. قد يكون ذلك صحيحًا، إلا أن طريقة الصياغة مضللة، لأن الخطر العام هو الاستقلال. ونشير إلى أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها لطالما قدموا الدعم إلى دول إسلامية متشددة في العالم العربي، في بعض الأحيان بغية تفادي خطر العلمانية الوطنية.

وتعد السعودية مثالاً على ذلك، فهي مركز الإسلام العقائدي المتشدد (والإرهاب الإسلامي). وتطول لائحة الأمثلة لتضمّ ضياء الحق أعنف حاكم باكستاني مستبدّ كان المفضّل لدى الرئيس ريغان. والجدير ذكره أنّ ضياء الحق نفّذ برنامج أسلمة (بتمويل من السعودية).

وفي هذا السياق، قال مروان المعشر المسؤول الأردني السابق ومدير قسم الأبحاث في الشرق الأوسط لمؤسسة كارنيغي: «إنّ الحجة التقليدية التي تُقدّم في العالم العربي هي أنّ كل شيء يسير على خير ما يرام ويخضع للسيطرة. بهذه الطريقة تجادل القوى المُحاصرة بأن الخصوم والدخلاء الذين يطالبون بالإصلاح يبالغون في الحقائق الموجودة على أرض الواقع».

وعليه، يمكن نبذ الشعب. إنّ هذه العقيدة قديمة جدًا ومعمّمة في كل أنحاء العالم حتى على الأراضي الأميركية. ففي حالات الاضطراب، قد يكون من الضروري إجراء تغييرات تكتيكية ولكن بطريقة تضمن السيطرة.

من جهة أخرى، كانت حركة الديمقراطية الحيوية التي انطلقت في تونس موجهة ضدّ «شرطة الدولة، بحيث لم يكن الشعب يتمتع بأية حرية للتعبير والتجمع وكان وضع حقوق الإنسان تعسًا». وكان الشعب التونسي يكره حاكمه المستبدّ وعائلته بسبب فسادهما. هذا هو ما سربته شبكة ويكيليكس عن تقويم السفير الأميركي روبرت غوديك في تموز/ يوليو 2009.

وبناءً على هذه التقويمات، يرى بعض المراقبين أن «تقارير ويكيليكس تخلق شعورًا بالراحة في صفوف الشعب الأميركي لأنه يرى أنّ المسؤولين غير غافلين عما يجري». ويبدو أنّ الإعلام يدعم بحماسة السياسات الأميركية إلى حدّ بات يبدو وكأن أوباما هو الذي يسرّب المعلومات (على غرار ما كتب جاكوب هايلبرون في The National Interest).

وعنونت Financial Times «يجب على الولايات المتحدة أن تكافئ

أسانج». في حين كتب جدعون رشمان محلل السياسة الخارجية الأساسي «إنّ السياسة الأميركية الخارجية تكون دامًا مبدئيةً وذكية وعملية بحيث يتطابق الموقفان العام والخاص».

هكذا، تضع ويكيليكس حدًا «لمحبي نظرية المؤامرة» الذين يشككون في أهداف واشنطن النبيلة التي يتم إعلانها بانتظام.

في المقابل، يدعم غوداك ظاهريًا هذه الأحكام. لكن، وعلى غرار ما نقل ستيفان زونس في Focus In Policy Foreign أن واشنطن ، بناءً على المعلومات التي يملكها غوداك، قدمت مساعدات عسكرية لتونس قيمتها 12 مليون دولار. واللافت أنّ تونس كانت من بين المستفيدين الأجانب الخمسة، أي إسرائيل (كالعادة)، ومصر والأردن الدولتين الديكتاتوريتين في الشرق الأوسط، وكولومبيا التي لديها أسوأ سجل في مجال حقوق الإنسان. وكانت تحظى من الولايات المتحدة بأكبر نسبة من المساعدات العسكرية في المنطقة.

وقدّم هيلبورن الدليل الأول وهو الدعم العربي لسياسات الولايات المتحدة المتعلّقة بإيران وذلك بناءً على التسريبات. كما يبني رشمان أيضًا على هذا المثال، على غرار وسائل الإعلام عمومًا، مثنيًا على هذه الاكتشافات المُشجعة. وبالتالي، تجسّد ردات الفعل مدى عمق ازدراء الديمقراطية في الحضارات المتعلمة.

ولكن ما لم يُذكر البتة هو رأي الشعب، الذي تسهل معرفته. فوفقًا لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة بروكينغز في آب/ أغسطس 2010، يوافق 10 في المئة من العرب فقط مع واشنطن والمعلقين الغربيين بأنّ إيران تمثل خطرًا. في المقابل، ترى الأغلبية الساحقة من العرب أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل تمثلان خطرًا أعظم (77 في المئة و88 في المئة).

في الحقيقة، إنّ الرأي العام العربي عدائي جدًا تجاه سياسات واشنطن إلى حد أنّ الأغلبية (57 في المئة) ترى لو أن إيران كانت تملك السلاح النووي لكان استتب الأمن في المنطقة. وعلى الرغم من كلّ ذلك «يسير كل شيء على خير ما يرام وتحت السيطرة» (حسبما وصف مروان المعشر الوهم السائد). الطغاة يساندوننا. يمكن تجاهل رعاياهم، إلّا إذا كسروا قيودهم عندها يجب تعديل السياسة.

وظهرت تسريبات أخرى تدلّ على دعم الأحكام المُطلقة على شهامة واشنطن. ففي تموز/ يوليو 2009، أبلغ هوغو لورانز السفير الأميركي في هوندوراس إلى واشنطن تحقيق السفارة في «المسائل القضائية والدستورية

حول إسقاط الرئيس مانويل ميل زيلايا في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو».

فتوصّلت السفارة إلى ما يأتي «لا شكّ في أنّ الجيش تآمر مع كل من المحكمة العليا والكونغرس الوطني في الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو 2010، ما يمثل انقلابًا غير شرعي وغير دستوري على السلطة التنفيذية». جميل جدًا. إلا أنّ الرئيس أوباما يستمرّ في الابتعاد عن معظم أميركا اللاتينية وأوروبا عبر تقديم دعمه للنظام الجديد متجاهلاً الأعمال الوحشية الناجمة عن الانقلاب.

وعلى صعيد آخر، قد تكون أبرز الاكتشافات التي سرّبتها شبكة ويكيليكس هي تلك المتعلّقة بباكستان، التي راجعها فريد برنفمان محلل السياسة الخارجية في برنامج تروث ديغ.

كما تُظهر التسريبات أنّ السفارة الأميركية تعي تمامًا أنّ حرب واشنطن على كل من أفغانستان وباكستان تزيد من حدة معاداة أميركا كما أنها «تخاطر بزعزعة استقرار الدولة الباكستانية» وتزيد من خطر الكابوس الأكبر ألا وهو السلاح النووي الذي قد يصبح بين أيدي الإسلاميين الإرهابيين.

ومرةً جديدةً، تخلق الاكتشافات «شعورًا بالراحة... لكون المسؤولين غير غافلين عن سير الأحداث» (هيلبورن)، فيما واشنطن تسير بحماسة نحو الهاوية.

الرابط بين القاهرة وماديسون

1 آذار/مارس 2011

في العشرين من شباط/ فبراير 2011 أرسل كمال عباس رئيس الاتحاد العمالي المصري والشخصية البارزة في حركة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير رسالةً إلى «عمال ويسكونسن»: «سنساندكم كما ساندتمونا».

لطالما سعى العمال المصريون إلى التمتع بحقوقهم الأساسية التي يحرمهم إياها نظام حسني مبارك المدعوم من الولايات المتّحدة. لقد كان كمال محقًا في الاستشهاد بالتضامن الذي لطالما كان قوة الدفع التي تحرّك الحركات العمالية في كل أنحاء العالم، ومقارنته بنضالهم في سبيل نيل حقوقهم وتحقيق الديمقراطية.

فإنّ الأمرين متصلان إلى حد وثيق. في الواقع، كانت الحركات العمالية رائدة في حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع مجالهما. ويُعدّ ذلك سببًا وجيهًا لكونها تشكل السم الذي يؤذي أنظمة السلطة العامة والخاصة.

وصحيح أنّ مساري نضال العمال في مصر والولايات المتحدة قد يلتقيان ولكنهما يتجهان إلى نقطتين مختلفتين. ففي مصر يهدف النضال إلى تحصيل الحقوق، أما في الولايات المتحدة فيهدف إلى الدفاع عن الحقوق في أوقات الاعتداء.

إلا أنّ المسارين يستحقان أن ننظر إليهما من كثب.

وفي هذا الإطار، لاحظت المحللة العمالية ندى متى أنّ حركة السادس من نيسان/ أبريل التي تضم الشباب المتضلع من التكنولوجيا، أشعلت ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير. والجدير ذكره أنّ حركة السادس من نيسان/أبريل برزت في العام 2008 «تضامنًا مع عمال النسيج المعتصمين في منطقة المحلّة».

إلا أنّ عنف الدولة قمع الاعتصام والأعمال التضامنية. ولكن المحلة كانت «رمزًا للثورة وتحدي النظام» وفقًا لما أعلنته متى. وتحوّل الاعتصام

إلى خطر على الديكتاتورية عندما تخطى مطالب العمال المحلية لتضمّ إقرار حدّ أدنى للراتب لجميع المصريين.

وقد أكد جويل بينين الذي يمثّل السلطة الأميركية المعنية بشؤون العمال المصريين ملاحظات متى. فقد كتب أن العمال أنشأوا، على مر السنين، روابط في ما بينهم فبات في إمكانهم الاحتشاد بسرعة.

فعندما انضمّ العمال إلى حركة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ يناير، كان تأثيرهم حاسمًا فأطاحت قيادة الجيش مبارك. وقد مثل ذلك التحرّك انتصارًا عظيمًا لحركة الديمقراطية في مصر، على الرغم من بعض العقبات الباقية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

على الصعيد الخارجي، نرى ماهية العقبات بوضوح. فلا تستطيع الولايات المتحدة وحلفاؤها تقبل وجود دولة ديمقراطية حقاً في العالم العربي.

وللتحقق من ذلك، ما عليكم سوى مراجعة استطلاعات الرأي في مصر والشرق الأوسط. فهي تُظهر أنّ الأغلبية الساحقة من الشعب ترى أنّ الولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان تمثلان خطرًا كبيرًا على المنطقة وليس إيران. حتى أنّ معظم الناس يعتبرون أنّ حال المنطقة ستكون أفضل لو أن إيران تملك أسلحةً نوويةً. ويعد ذلك أحد الأسباب العديدة التي تدفع واشنطن إلى رفض أن يعبر الشعب عن رأيه في السياسة، وهو ضرب من ضروب الديمقراطية الفعالة.

من هنا، نتوقّع أن تستكمل الولايات المتّحدة سياستها التي أثبتتها الأبحاث، أي إنّ الديمقراطية مقبولة ما دامت تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. وعليه، فإنّ أسطورة «التوق إلى الديمقراطية» تبقى محصورةً بأصحاب العقائد والحملات الإعلامية.

في الواقع، لطالما كان مسار الديمقراطية في الولايات المتحدة معقّدًا. فبعد الحرب العالمية، شهد البلد نموًا لا مثيل له في تاريخه، وكان نموًا عادلاً ومتساويًا خصوصًا وأنه ترافق وتشريعات استفاد منها الشعب قاطبة. واستمرّ الوضع على هذه الحال في خلال سنوات حكم ريتشارد نيكسون الذي أنهى حقبة الليبرالية. وفي المقابل، وسّع النشاط الشعبي الذي بدأ في ستينيات القرن الماضي المشاركة الديمقراطية بشكل كبير.

ثم بدأت تداعيات تأثير عملية الديمقراطية التي انطلقت في ستينيات القرن الماضي بالانهيال مع خيانة نيكسون. فازداد الضغط لتغيير القوانين ما أدى إلى إنشاء مراكز أبحاث تابعة لليمين بغية احتواء النطاق الإيديولوجي وغيره من الإجراءات.

في موازاة ذلك، تغيّر مسار الاقتصاد بحيث مال إلى التأميم وتصدير عملية الإنتاج. فارتفعت معدلات انعدام المساواة تحديدًا بسبب ازدياد ثراء 1 في المئة أو حتى أقلّ من الشعب إلى حد هائل، وخصوصًا الرؤساء التنفيذيين، ومدراء الصناديق التحوطية وأمثالهم.

كما شهدت أكثرية المداخيل ركودًا، فلجأ كثيرون إلى زيادة ساعات العمل أو القروض أو أسعار الأصول. ومن ثمّ برزت مشكلة فقاعة الإسكان التي بلغت ثمانية تريليونات دولار، والتي لم يتنبه لها الاحتياط الفدرالي ومعظم علماء الاقتصاد الذين كانوا مأخوذين بعقائد السوق الفعالة. وبالتالي، عندما انفجرت الفقاعة، انهار الاقتصاد ووصل إلى حد الكساد بالنسبة إلى عمال التصنيع وغيرهم.

ومن ناحية أخرى، يؤدي تركيز الدخل إلى نقاش بين القوى السياسية، ما ينتج منه تشريعات تعزّز أكثر فأكثر مصالح ذوي الثراء الفاحش، ومن بين هذه التشريعات: سياسات الضرائب ورفع القيود وقواعد حوكمة الشركات وغيرها.

وبالإضافة إلى هذه الحلقة المفرغة، ازدادت كلفة الحملات الانتخابية ما دفع الطرفين السياسيين إلى إرضاء قطاع الشركات، وخصوصًا الجمهوريين، إلا أنّ الديمقراطيين (الذين باتوا يشبهون الجمهوريين المعتدلين في الماضي) لم يتوانوا في ذلك أيضًا.

وفي العام 1978 دان دوغ فرايزر، رئيس يونايتد أوتو وركرز، قادة الأعمال لأنهم «اختاروا أن يشنوا حربًا أحادية الجانب على العاملين والعاطلين من العمل والفقراء والأقليات والشباب الصغار وكبار السن وحتى الطبقة المتوسطة في مجتمعنا». وكذلك دانهم «لانتهاكهم الميثاق الشفوي الهش الذي كان موجودًا في خلال فترة النمو والتقدم ونبذه». كان كل ما قاله صحيحًا إلا أنه أتى متأخرًا.

وفي المقابل، عندما حصل العمال على حقوقهم الأساسية في ثلاثينيات القرن الماضي، حذّر قادة مجال الأعمال من «الخطر الذي يواجه الصناعيين بسبب بروز تجمعات القوى السياسية» ودعوا إلى اتخاذ إجراءات طارئة للتخلّص من هذا الخطر. وقد جاءت هذه التفاصيل في دراسة أليكس كاري Taking the Risk Out of Democracy (المخاطرة انطلاقًا من الديمقراطية)، وهي دراسة رائدة عن الحملات الإعلامية التي تشنها الشركات. فهم (قادة الأعمال)، على غرار مبارك، كانوا يعون أنّ اتحادات العمال تمثل قوةً محرّكة للتقدم ونيل الحقوق والديمقراطية. أما في الولايات

المتحدة، فتمثل اتحادات العمال القوة المُضادة في وجه استبداد الشركات.

وفي هذه الآونة، ضعفت اتحادات عمال القطاع الخاص إلى حد كبير بسبب الاعتداء المكثّف الذي تعرّضت له من الدولة ومن قطاع الشركات. وكذلك الأمر بالنسبة إلى اتحادات عمال القطاع العام، فهي كانت عرضةً للهجوم من قبل خصومها في اليمين الذي يستغلّ الأزمة الاقتصادية التي تُعزى أساسًا إلى القطاع المالي وشركائه في الحكومة.

وفي هذا الإطار، لا بدّ من تحويل غضب الشعب عن عملاء الأزمة المالية التي يستفيدون منها. فعلى سبيل المثال، جاء في تقارير مجال الأعمال أنّ غولدمان ساكس «في صدد دفع 17,5 مليار دولار تعويضًا عن السنة الفائتة» وسيحصل رئيسها التنفيذي على علاوة قدرها 12,6 مليون دولار في حين أن راتبه سيزداد ثلاثة أضعاف ليصل إلى مليوني دولار.

وفي موازاة ذلك، يلوم إعلام الشركات الأساتذة وغيرهم من عمال القطاع العام بسبب أجورهم الضخمة ورواتب التقاعد الباهظة. إنّ كل هذا مجرد ترهات باتت معروفة لدى الجميع. أما بالنسبة إلى سكوت والكر حاكم ويسكونسون، وغيره من الجمهوريين والديمقراطيين، فهم يرون أنه لا بدّ من أن يتشارك الجميع في التقشف ولكن مع بعض الاستثناءات الواضحة.

وهكذا كان إعلام الشركات فعالاً بعض الشيء. فيستطيع والكر الاعتماد على أقلية كبيرة لدعم جهوده الوقحة التي تبغي تدمير اتحادات العمال متذرّعًا بالعجز، بحيث يغدو الأمر مهزلةً فعلية.

والخلاصة هي أن مصير الديمقراطية على المحك في ساحة ماديسون في ويسكونسن تمامًا مثلما هي الحال في ساحة التحرير، ولئن كان هناك فرق بين الاثنتين.

ليبيا وعالم النفط

1 نيسان/أبريل 2011

في الشهر الماضي آذار/ مارس 2011، توقف الادعاء في قضية الرئيس الليبيري تشارلز تايلر، في المحكمة الدولية حول الجرائم التي ارتكبت في خلال الحرب الأهلية في سيراليون.

وأعلم المدعي العام، دايفيد كراين الأستاذ في القانون الأميركي صحيفة London Of Times أنّ القضية كانت غير مكتملة: سعت النيابة العامة إلى اتهام معمر القذافي الذي، بحسب ما قاله كراين « كان المسؤول الأول عن بتر يحدث أو تشويه أو قتل 1.2 مليون شخص».

غير أن ذلك لم يقع، فقد تدخلت الولايات المتّحدة وبريطانيا ودول أخرى لمنع ذلك. وإذا سألتم عن سبب ذلك قال كراين: «مرحبًا بكم في عالم النفط».

وكان آخر ضحايا القذافي السيد هوارد دافيس، مدير مدرسة لندن للاقتصاد الذي استقال بعد الكشف عن الصلات التي تجمع المدرسة بالديكتاتورية الليبية.

وفي كامبردج مساشوستس، كانت شركة مونيتور غروب، وهي شركة استشارات أسسها أساتذة مدرسة هارفرد لإدارة الأعمال، تكسب مبالغ كبيرة لقاء هذه الخدمات التي تقدمها، والتي تقوم على نشر كتاب مقتبس من أقوال القذّافي الخالدة إلى الجمهور «في محادثاته مع خبراء دوليين مرموقين» قدموا إلى ليبيا للتحدث إلى الرجل العظيم، إضافة إلى بذل جهود أخرى «لتعزيز التقدير الدولي لليبيا القذافي».

يعتبر عالم النفط بعيدًا عن وسط الأعمال المتعلقة بهذه المنطقة. فهو يوفر مبادئ توجيهية مفيدة للتفاعلات الغربية حيال الانتفاضات الديمقراطية الملحوظة في العالم العربي. إذ يتم منح ديكتاتورية غنية بالنفط تحكّماً عملياً حرّاً لكونها تعد عميلاً موثوقًا به. فقد كانت هناك بعض ردات الفعل حين أعلنت المملكة السعودية في 5 آذار/مارس 2011 «القوانين والأنظمة في المملكة التي تمنع كل أشكال التظاهرات والمسيرات والاعتصامات

والاحتجاجات، التي تدعوهم إلى الوقوف بوجه مبادئ الشريعة والأعراف والتقاليد السعودية». كما جندت المملكة أعدادًا كبيرة من القوات العسكرية لتنفيذ الحظر بصرامة.

وفي الكويت، تم سحق التظاهرات الصغيرة. أما البحرين فقد وقعت تحت رحمة القبضة الحديدية بعد تدخل القوات العسكرية السعودية لضمان عدم تعرض أقلية الحكم الملكي السنّي للتهديد من جراء دعوات الأغلبية الشيعية وغيرها إلى القيام بإصلاحات ديمقراطية.

إنّ البحرين منطقة حساسة ليس بسبب استضافتها الأسطول الأميركي الخامس فحسب، بل لأنها تشكل جسر عبور إلى المناطق ذات الأغلبية الشيعية في المملكة العربية السعودية، أي مصدر معظم نفط المملكة. تقع موارد الطاقة الأولية للعالم بالقرب من الخليج الفارسي الشمالي (أو الخليج العربي، كما يسمّيه العرب) الذي يضم عددًا كبيرًا من الشيعة، ما يمثل كابوسًا للمخططين الغربيين.

في مصر وتونس، حققت الانتفاضة الشعبية انتصارات رائعة، ولكن كما نقلت كارنيجي إنداومانت، لا تزال الأنظمة «عازمة على ما يبدو على الحد من زخم المؤيدين للديمقراطية الوليدة. ويبقى تغيير النخب الحاكمة ونظام الحكم هدفًا بعيد المنال»- الهدف الذي سيسعى الغرب إلى الحفاظ على عدم وجوده.

إلا أن ليبيا حالة مختلفة، هي دولة غنية بالنفط تديرها ديكتاتورية وحشية لا يمكن الاعتماد عليها: سيكون من الأفضل إيجاد عميل يعتمد عليه. فلدى اندلاع الاحتجاجات السلمية، هرع القذافي إلى سحقها.

وفي 22 آذار/ مارس 2011، حين احتشدت قوات القذافي في العاصمة الثائرة بنغازي، حذر رئيس مستشاري أوباما في شؤون الشرق الأوسط دنيس روس أنه في حال حدوث مجزرة «سيلومنا الجميع عليها»، وهي نتيجة غير مقبولة.

لم يرد الغرب أن يعزّز القذافي قوته واستقلاله من خلال سحق الثورة. فشاركت الولايات المتحدة في تكليف مجلس الأمن «منطقة حظر الطيران» واتخاذ التدابير الخاصة لحماية المدنيين على أن يتم تنفيذ ذلك في المقام الأول من قبل فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أي القوى الإمبريالية التقليدية (نذكر- كما يفترض أن يفعل الليبيون، بأن إيطاليا ارتكبت بعد الحرب العالمية الأولى، أعمالاً إجرامية في شرق ليبيا).

منعت منطقة حظر الطيران مجزرة محتملة، ولكن رفضت سلطة

ثلاثية قرار مجلس الأمن على الفور عمليًا وترجمته بأنه يجيز المشاركة المباشرة في دعم المتمردين. وقد فُرض وقف إطلاق النار على قوات القذافي فيما تلقى المتمردون المساعدة على التقدم إلى الغرب. وفي وقت قصير سيطر هؤلاء على المصادر الأساسية للإنتاج النفطي الليبي أقله موقتاً.

وفي 28 آذار/ مارس 2011، حذرت صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن، أنّ التدخلات ستؤدي إلى تقسيم ليبيا دولتين: شرق غني بالنفط يسيطر عليه المتمردون وغرب فقير بقيادة القذافي... وبالنظر إلى حاجة آبار النفط إلى الحماية، قد نجد أنفسنا في إمارة للنفط الليبي، قليلة السكان يحميها الغرب تشبه إمارات الخليج إلى حد بعيد. أو ربما يمتد التمرد المدعوم من الغرب ليقضي على الديكتاتورية المزعجة قضاءً تاماً.

يقال عادةً أنّ النفط لا يمكن أن يكون حافزًا للتدخل لأنّ الغرب حصل على الجائزة في عهد القذافي. هذا صحيح ولكن لا صلة لذلك بالموضوع. يمكن قول الشيء نفسه عن العراق في عهد صدام حسين أو عن إيران وكوبا اليوم.

يكمن ما يسعى إليه الغرب في ما أعلنه بوش بشأن العراق في آب/أغسطس 2007 ، حين لم يعد من الممكن إخفاء أهداف الاجتياح: السيطرة أو أقله العملاء الذين يمكن الاعتماد عليهم، وفي حالة ليبيا يبقى من المتوقع الوصول إلى المناطق الشاسعة غير المستكشفة بعد والغنية بالنفط.

تتصرف السلطات الغربية بطريقة معزولة تقريبًا. فقد أبقت دول المنطقة كتركيا ومصر بعيدًا، في حين دعت إفريقيا إلى اعتماد الدبلوماسية والمفاوضات كما فعلت دول البريكس (البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا) في الصين. سيسعد طغاة الخليج برؤية سقوط القذافي- ولكن حتى أنهم يئنون تحت وطأة الأسلحة المتطورة التي تتوافر لهم لإعادة تدوير أموال النفط وضمان الطاعة، وهم لا يستطيعون تقديم أكثر من مشاركة رمزية. ويذهب الأمر أبعد من ذلك.

للربيع العربي جذور عميقة. فقد جاشت المنطقة سنواتٍ عديدة. بدأت أولى موجات الاحتجاجات الحالية في العام الماضي في الصحراء الغربية، آخر مستعمرة إفريقية غزاها المغرب في العام 1975 وسيطر عليها بطريقة غير شرعية منذ ذلك الحين، على غرار ما جرى لتيمور الشرقية والأراضي الإسرائيلية المحتلة. وقامت القوات الغربية بسحق احتجاج سلمي في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي 2010. وقد تدخلت فرنسا لعرقلة استقصاء مجلس

الأمن جرائم عملائه.

وفي ما بعد اشتعل اللهب في تونس وما لبث أن أدى إلى اندلاع حريق هائل.

الاعتداء الدولي على العمال

2 أيار/مايو 2011

في معظم أنحاء العالم، يتمّ تكريس يوم الأول من أيار/مايو عطلة دولية لجميع العمال، وذلك إحياءً لذكرى نضال العمال الأميركيين في القرن التاسع عشر لتثبيت عدد ساعات العمل على ثماني ساعات في اليوم. واللافت أنّ وجود يوم عيد العمال يؤدي إلى أفكار سوداء.

منذ عقد من الزمن، استحدث ناشطون إيطاليون متطرفون في مجال حقوق العمال كلمةً جديدةً تصف وضعهم ألا وهي «متقلقل». وكانت هذه الكلمة تصف وضع العمال «المهمشين» الذي ما انفك يتدهور، بدءًا بالنساء ومرورًا بالشباب ووصولاً إلى المهاجرين. ومن ثم توسّع هذا المصطلح ليشمل الوضع «المتقلقل» كل القوى العاملة فأصبح يعرف بـ«وضع الطبقة العاملة المتقلقل» التي يعود مصدر معاناتها إلى برامج حل الاتحادات العمالية وتوسيع قدرات الشركات وإزالة القيود، وهي كلها تُعدّ هجومًا على جميع العمال في العالم.

في تلك الفترة، كانت حتى أوروبا تشهد ارتفاعاً في حدة القلق مما سماه المؤرّخ المختص في مجال العمال رونالد مانك نقلاً عن أورليك بيك «ازدياد الخصخصة في الغرب ... وانتشار التوظيف الموقت وغير المضمون وانعدام التماسك والمعاملات الرسمية في المجتمعات الغربية التي كانت، حتى تلك اللحظة، مركز انعدام البطالة». وكان ذلك كله يُعدّ إهانةً للبرازيل التي تسعى إلى مواجهة هذه المشاكل، وليس إلى ارتفاع حدتها.

من ناحية أخرى، توسّعت الحرب التي شنّتها الدولة والشركات على الاتحادات العمالية لتصل إلى القطاع العام مع سنّ تشريعات تمنع المفاوضة الجماعية وغيرها من الحقوق الأساسية. فحتى في ولاية ماساشوستس، صوت مجلس النواب، قبل عيد العمال بيوم على الحدّ من حقوق رجال الشرطة والمعلمين وعمال البلديات في التفاوض بخصوص الرعاية الصحية، التي تُعدّ من المسائل البارزة في الولايات المتّحدة، وخصوصًا بالنظر إلى نظام الرعاية الصحية المُخصخص وغير الفعال.

في الحقيقة، قد يربط العالم الأول من أيار/ مايو بنضال العمال الأميركيين للحصول على حقوقهم الأساسية، ولكن في الولايات المتّحدة يُقمع هذا التضامن ليتحوّل إلى احتفال بالوطنية المتشددة. فإنّ الأول من أيار/ مايو هو «يوم الوفاء» حسبما أعلن الكونغرس في العام 1958 «لإعادة تأكيد الوفاء للولايات المتّحدة والاعتراف بإرث الحرية الأميركية».

وكان الرئيس أيزنهاور قد أعلن أنّ يوم الوفاء هو أيضًا يوم القانون الذي يتم تأكيده سنويًا عبر رفع العلم والتمسك بمبادئ «العدالة للجميع» و«أسس الحرية» و«النضال من أجل العدالة».

تجدر الإشارة إلى أن الاحتفال بعيد العمال في أيلول/سبتمبر، وفق الروزنامة الأميركية، هو احتفال بالعودة إلى العمل بعد عطلة أقصر بكثير من سائر الدول الصناعية.

ويظهر اعتداء طبقة قادة مجال الأعمال على العمال جليًا بسبب عدم قدرة واشنطن، على مدى ست سنوات، على تعديل القانون الذي يضمن حرية التجمع التي تمثل أساس قانون العمل الدولي، بحيث يدعو ستيف شارنوفيتز المحلل القانوني، ما يحدث بـ«المعاهدة غير القابلة للمعارضة في السياسة الأميركية» معتبراً أن هذه المسألة لم تُناقش البتة.

في الواقع، يتعارض رفض واشنطن لبعض الاتفاقيات التي تدعمها منظمة العمل الدولية وتمسكها بحق الشركات في التسعير، الذي يتم تنفيذه تحت غطاء «التجارة الحرة» التي تُعدّ نوعًا من الأوروبيلية المعاصرة.

وفي العام 2004، أبلغت منظمة العمل الدولية أنّ «انعدام الأمان الاقتصادي والاجتماعي يتضاعف على نحو هائل نتيجة العولمة والسياسات المرتبطة بها، خصوصًا وأن النظام الاقتصادي العالمي قد أصبح أكثر تقلبًا وأن العمال يتحملون عبء إصلاحات رواتب التقاعد والرعاية الصحية».

هذا ما سماه علماء الاقتصاد فترة الاعتدال العظيم، التي اعتُبرت «أحد التحولات المهمة جدًا في التاريخ الحديث» التي تمّت بقيادة الولايات المتحدة بناءً على «تحرير الأسواق» وتحديدًا «رفع القيود عن الأسواق المالية».

في موازاة ذلك، كتب جيرارد بايكر، محرر في صحيفة وول ستريت، في كانون الثاني/يناير 2007، عن هذه الأنشودة الأميركية عن الأسواق الحرة. والجدير ذكره أن ذلك يأتي قبل بضعة أشهر من انهيار النظام، الذي أسفر عن انهيار كل العقيدة الاقتصادية التي كان يرتكز عليها، ما كاد يدفع الاقتصاد العالمي إلى الهاوية.

وقد أدى هذا الانهيار في الولايات المتّحدة إلى مستويات بطالة تُقارب تلك التي كانت في فترة الكساد الكبير. ولكن الوضع الآن أسوأ بكثير لأنّ الوظائف التي فُقدت، بناءً على سياسات قادة الأعمال الحاليين، لن تُستعاد كما جرى بفضل الحوافز الحكومية الضخمة التي قُدمت بعد الحرب العالمية الثانية وبعدها في خلال عقود «العصر الذهبي» لرأسمالية الدولة.

وفي أثناء فترة الاعتدال العظيم، تعوّد العمال الأميركيون ظروفهم المتقلقلة. واللافت أنّ هذا الوضع كان، وبكل فخر، عاملاً أساسيًا في تحقيق فترة الاعتدال العظيم، الذي أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والركود الفعلي للاقتصاد الحقيقي بالنسبة إلى معظم الشعب وازدياد ثروة الجشعين في قطاع صغير إلى حد يتخطى الخيال وخصوصًا عملاء التحوّل التاريخي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الراعي الصالح لهذا الاقتصاد كان آلان غرينسبان، الذي وصفته صحافة مجال الأعمال بـ«القديس» لقيادته اللامعة. فقد شهد أمام الكونغرس، وهو يتمتع بمجد إنجازاته، أنهم اعتمدوا جزئيًا على «تقييد غير اعتيادي لعلاوات التعويض (التي) يبدو أنها كانت النتيجة الأساسية لانعدام الأمان لدى العمال».

في المقابل، تم تصحيح مسار الاعتدال العظيم من خلال جهود حكومية جبارة لمكافأة الذين تسببوا به. وفي الثلاثين من آذار/ مارس 2011 تنحى نيل برافوسكي عن منصبه كمفتش عام لبرنامج الإنقاذ، وقد كتب مقالةً في صفحة الرأي المقابلة للافتتاحية في نيويورك تايمز كشف فيها عن كيفية عمل برنامج الإنقاذ.

واللافت أنّ القانون التشريعي الذي سمح بالكفالة مثل، في المبدأ، نوعًا من المراهنة، بحيث أنقذ المكلفون المؤسسات المالية، في وقت يتم التعويض لضحايا أفعالهم من خلال إجراءات تحمي قيمة المنازل وتحافظ على ملكيتها.

ولكن قد تم الاحتفاظ بجزء من هذه الصفقة: تمت مكافأة المؤسسات المالية بسخاء لكونها تسببت بالأزمة كما تمت مسامحتها فورًا على جرائمها. إلا أنّ ما تبقى من البرنامج فقد فشل.

وكتب باروفسكي: «ما زالت عملية إغلاق الرهن مستمرة، ومن المتوقع أن يتم إغلاق بين ثمانية ملايين وثلاثة عشر مليون ملف في فترة تطبيق البرنامج، في حين توسّعت المصارف أكثر بعشرين في المئة مما كانت عليه قبل الأزمة وأصبحت تسيطر على جزء أكبر من ذي قبل من

اقتصادنا. وبات أصحابها يفترضون أنّ الحكومة ستنقذهم من جديد عند الحاجة، وهم محقون في ذلك. في الواقع، شملت وكالات تصنيف الائتمانات في تقويمها للمصارف الكبرى كفالات حكومية مستقبلية، مبالغةً في تشوّه السوق ما يمنحها الأفضلية على المؤسسات الأصغر منها التي ما زالت تنازع حتى الآن».

وباختصار، مثلت برامج الرئيس أوباما «هبةً لرؤساء وول ستريت التنفيذيين» وضربةً قاضيةً لضحاياهم غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم.

وبالطبع، وحدهم الذين يصرّون على السذاجة التي لا طائل فيها فيما يتعلّق بتصميم السياسة وتطبيقها سيفاجأون بالنتائج، خصوصًا مع تركّز السلطة الاقتصادية ودخول الرأسمالية مرحلة جديدة من «الإبداع في الدمار» وفقًا لتعبير جوزيف شومتيترز وجملته الشهيرة: إبداع من حيث إثراء الأغنياء والأقوياء وتمكينهم أكثر فأكثر، فيما يُترك الباقون ليتخبطوا من أجل البقاء، في خلال الاحتفال في يوم الوفاء ويوم القانون.

مقتل أسامة بن لادن ثأراً

1 حزيران/يونيو 2011

انتهك الهجوم الأميركي على مجمع أسامة بن لادن في 1 أيار/ مايو [2011]قواعد أساسية عديدة ينص عليها القانون الدولي، بدءًا باجتياح الأراضي الباكستانية.

لم يتبين وجود أية محاولة لإلقاء القبض على الضحية العزلاء، كما كان يجب على الكوماندوس التسعة والسبعين أن يفعلوا من دون أية معارضة تقريبًا.

فأعلن أوباما أن «العدالة تحققت». ولكن لم يوافق كثيرون على ذلك ومن بينهم حتى حلفاء مقربون.

فقد وصف المحامي جيوفري روبرتسون الذي كان يدعم العملية بشكل عام، ادعاء أوباما بأنه «أمر سخيف» يجب أن يكون واضحًا بالنسبة إلى بروفيسور سابق في القانون الدستوري.

ويشير روبرتسون إلى أن القانون الباكستاني والقانون الدولي يفرضان إجراء تحقيق «في أي وقت يقع فيه قتل عنيف نتيجة عمل تقوم به الحكومة أو الشرطة». غير أن أوباما قوض هذا الاحتمال «بدفن الجثة «بسرعة» في قعر البحر من دون فحصها وفق ما ينص عليه القانون».

ويذكرنا روبرتسون بشكل مفيد بأن الحال لم تكن هكذا دومًا، فبالنسبة إلى أشخاص اعتبرتهم البشرية أكثر شرًا من أسامة بن لادن، على غرار القيادة النازية، سعت الحكومة البريطانية مثلاً إلى شنقهم بعد ست ساعات من اعتقالهم.

«غير أن الرئيس ترومان اعترض على ذلك، مرددًا استنتاج رئيس القضاة روبرت جاكسون (رئيس هيئة الادعاء في محكمة نورمبرغ) أن «الضمير الأميركي لن يتقبل بسهولة اللجوء إلى الإعدام ولن يتذكره أولادنا بفخر... والسبيل الوحيد هو تحديد براءة المتهم أو ذنبه بعد جلسة استماع نزيهة بما يسمح به الوقت وبموجب سجل يبقي أسبابنا ودوافعنا واضحة»».

وترد وجهة نظر أخرى تجاه الهجوم في تقرير في مجلة ذي

أتلانتك كتبه المقاتل السابق في الشرق الأوسط والمراسل العسكري يوشي دريزان ورفقاؤه، الذين يستنتجون نقلاً عن «مسؤول أميركي كبير»، أن مقتل بن لادن كان عملية اغتيال مخططة.

وذكر التقرير «اعتبر كثيرون في البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية الذين أمضوا حوالى عقد في مطاردة بن لادن، أن قتل هذا المتطرف كان لازمًا ومبرّرًا بدافع الثأر».

كما يقول التقرير إن «إلقاء القبض على بن لادن حيًا، كان سيطرح أمام الإدارة الأميركية مجموعة واسعة من التحديات القانونية والسياسية المعوقة».

ويقتبس كاتبو التقرير من مستشار ألمانيا الغربية السابق هيلموت شميت، الذي علق أن «الغارة الأميركية» كانت «انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي وأنه كان يجب اعتقال بن لادن ومحاكمته».

كما يقارن كاتبو التقرير بين شميت والمدعي العام الأميركي إريك هولدر، الذي «دافع عن قرار قتل بن لادن على الرغم من أن هذا الأخير لم يكن يمثل تهديدًا مباشرًا للقوات البحرية»، وشهد أمام الكونغرس أن «الهجوم كان قانونيًا وشرعيًا وملائمًا بكل نواحيه».

ويلحظ كاتبو التقرير أيضًا أن الاغتيال «هو أوضح تصوير حتى الآن» للتمييز الجوهري بين سياستي بوش وأوباما المعاديتين للإرهاب. فقد ألقى بوش القبض على المشتبه فيهم وأرسلهم إلى غوانتنامو ومخيمات أخرى، ما نجم عنه تداعيات معروفة جيدًا اليوم. أما سياسة أوباما فتقوم على قتل المشتبه فيهم (بالإضافة إلى «أضرار جانبية»).

تمتد جذور القتل بدافع الثأر عميقًا. ففي إثر حادثة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أزالت رغبة الأميركيين في الثأر كل اهتمام بالقانون والأمن.

في هذا السياق، يجد فواز جرجس وهو خبير أكاديمي رائد في حركة الجهاد، في كتابه The Far Enemy (العدو البعيد)، أن «الرد الغالب للمجاهدين على 11-9 يعد رفضًا واضحًا للقاعدة ومعارضة تامة لتدويل الجهاد... فوحدت القاعدة كل القوى الاجتماعية [في العالم العربي] ضدّ الجهاد العالمي».

دان رجل الدين اللبناني ذو النفوذ السيد محمد حسين فضل الله، بشدة أعمال القاعدة الوحشية في 11 أيلول/ سبتمبر لأسباب مبدئية. وقال في هذا السياق: «يجب ألا نعاقب الأفراد الذين ليس لهم علاقة بالإدارة الأميركية أو حتى أولئك الذين يؤدون دورًا غير مباشر فيها».

استُهدف فضل الله في عملية اغتيال خططت لها وكالة الاستخبارات المركزية في العام 1985، وكانت عبارة عن شاحنة كبيرة ملغومة خارج الجامع. وقد نجا فضل الله حينئذ فيما قتل ثمانون شخصًا آخرون معظمهم من النساء والفتيات، فيما كنّ يخرجن من الجامع، وتعد هذه العملية إحدى الجرائم التي لا تحصى والتي لا تدخل سجلات الإرهاب.

لقد منحت أعمال الولايات المتحدة التي تلت هذه العملية، حياة جديدة للقاعدة، وخصوصاً اجتياح العراق.

ما هي التداعيات المرجحة لمقتل بن لادن؟ بالنسبة إلى العالم العربي قد لا يعني هذا الأمر الكثير. فقد تلاشى وجوده منذ فترة طويلة، وفي خلال الأشهر القليلة الماضية صرف عنه الربيع العربي كل الأنظار.

وقد برز مفهوم عام تقريبًا في العالم العربي في عنوان صحيفة لبنانية: «مقتل بن لادن: تصفية حسابات بين القاتلين».

وكانت أسرع التداعيات وأكثرها وضوحاً على الأرجح في باكستان. فكثرت الأحاديث عن غضب واشنطن لعدم انقلاب باكستان على بن لادن. فيما قيل القليل في فورة باكستان بسبب اجتياح الولايات المتحدة لأراضيها للقيام بعملية اغتيال سياسية.

تعد باكستان أخطر دول العالم بفضل ترسانتها النووية الأسرع تطورًا. وساهم القتل بدافع الثأر على أرضها في إشعال المعارضة ضد الولايات المتحدة التي بدأت بالظهور منذ فترة طويلة.

وفي هذا السياق، يكتب أناتول ليفن في كتابه المعنون Pakistan : A Hard Country (باكستان: دولة صعبة) أنه «إذا وضعت الولايات المتّحدة الجنود الباكستانيين في موقف يشعرون فيه بأن الشرف والوطنية يدفعانهم لمحاربة أميركا، فسيكون للكثيرين شرف القيام بذلك».

وإذا انهارت باكستان، «فستكون النتيجة الحتمية المطلقة تدفق أعداد هائلة من الجنود السابقين المدربين جدًا، بمن فيهم خبراء ومهندسو متفجرات، للانضمام إلى مجموعات متطرفة».

ويقوم التهديد الأولي على تسرب مواد انشطارية للمجاهدين، وهذا احتمال مروع.

كان الجيش الباكستاني قد دُفع إلى الهاوية من جراء هجمات قامت بها الولايات المتحدة ضد سيادة باكستان. وبعد مقتل بن لادن صعّد أوباما الهجمات الجوية على باكستان، صاباً الزيت على النار.

ولكن هناك المزيد، بما فيه دعوة الجيش الباكستاني إلى التعاون في

حرب الولايات المتحدة ضدّ حركة طالبان الأفغانية. وترى غالبية الشعب الباكستاني أن طالبان تقاتل ضد جيش الاجتياح فحسب، وفق ليفن.

كان يمكن أن يكون مقتل بن لادن، الشرارة التي أضرمت النار مسببةً تداعيات وخيمة، وخصوصاً إذا اضطر جيش الاجتياح إلى الكفاح للخروج من البلاد كما كان مخططًا.

ربما اعتبر الاغتيال «ثأرًا»، بحسب ما استنتجه روبرتسون. ولكن مهما كان الدافع، فلا يمكن أن يصب في غاية الأمن.

تحذير من تسونامي في إسرائيل

6 حزيران/يونيو 2011

في أيار/مايو [2011]، وفي خلال اجتماع مغلق لعدد من القادة التجاريين الإسرائيليين، حذر إيدان أوفر، وهو صاحب شركة بيليونير، قائلاً: «إننا نتحول بسرعة إلى جنوب إفريقيا ثانية. وستشعر كل عائلة في إسرائيل بعواقب الأزمة الاقتصادية».

وقلق القادة التجاريون بشكل خاص بشأن جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في شهر أيلول/ سبتمبر [2011]، والتي تخطط السلطة الفلسطينية في خلالها للدعوة إلى الاعتراف بدولة فلسطين.

وقد حذر دان جيلرمان، السفير الإسرائيلي السابق في الأمم المتّحدة، المشاركين قائلاً: «في الصباح الذي يلي الإعلان المتوقع بالاعتراف بدولة فلسطين، ستبدأ إسرائيل بالتحول إلى جنوب إفريقيا ثانية بشكل مؤلم ومأساوي»، أي إنها ستصبح دولة منبوذة خاضعة لعقوبات دولية.

وفي خلال هذا الاجتماع واجتماعات لاحقة، حثّ الأقليّات الحكومة على المبادرة إلى جهود تتماشى مع اقتراحات السعودية (جامعة الدول العربية) ومع اتفاقية جنيف غير الرسمية المبرمة في العام 2003، التي يفضل فيها مفاوضون فلسطينيون وإسرائيليون رفيعو المستوى الحل الداعي إلى قيام دولتين، الذي رحب به معظم العالم، فيما رفضته إسرائيل وتجاهلته واشنطن.

وفي آذار/ مارس [2011]، شبه وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك محذرًا، عمل الأمم المتحدة المحتمل بـ«التسونامي». ويكمن الخوف في أن يدين العالم إسرائيل ليس بسبب انتهاكها القانون الدولي فحسب، ولكن لمواصلة أعمالها الجرمية في دولة محتلة تعترف بها الأمم المتّحدة. لذا تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بشن حملات دبلوماسية لتفادي التسونامي. وإذا فشلت، فسيصبح الاعتراف بدولة فلسطين أمرًا معقولاً.

باتت أكثر من مئة دولة تعترف بفلسطين. ورفعت المملكة المتّحدة وفرنسا ودول أوروبية أخرى مستوى المفوضية الفلسطينية العامة لتصبح

«بعثات وسفارات دبلوماسية، وهي صفة لا تمنح إلا للدول»، بحسب ما يلحظ فيكتور كاتان في صحيفة أميركان جورنال فور أنترناشونال لوو.

كما قُبلت فلسطين في منظمات الأمم المتحدة إلى جانب اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية، ما ساهم في تفادي مشكلة الخوف من قطع الولايات المتحدة تمويلها، وهذا التهديد ما هو إلا مجرد كلمات.

في حزيران / يونيو [2011] أصدر مجلس الشيوخ الأميركي قرارًا يهدد بوقف المساعدات المرسلة إلى السلطة الفلسطينية إذا بقيت متمسكة بمبادرة الأمم المتّحدة. وهددت سوزان رايس، السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة من أن «ما من تهديد» يخص تمويل الولايات المتحدة للأمم المتحدة «أعظم من أن يقر أعضاؤها قيام دولة فلسطين»، وفق تقارير صحيفة دايلي تيليغراف. كما أعلن سفير إسرائيل الجديد في الأمم المتحدة رون بروسور للصحافة الإسرائيلية، أن اعتراف الأمم المتحدة «قد يؤدي إلى العنف واندلاع الحرب».

من المفترض أن تعترف الأمم المتحدة بفلسطين بحسب الحدود الموافق عليها دوليًا، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزّة، مع إعادة هضبة الجولان إلى سوريا. فقد كانت إسرائيل قد ضمت هذه الهضبة إليها في كانون الأول/ ديسمبر 1981، مخالفةً قرارات مجلس أمن الأمم المتحدة.

تعد المستوطنات في الضفة الغربية والأعمال الداعمة لها بشكل واضح انتهاكًا للقانون الدولي، بحسب تأكيد المحكمة الدولية ومجلس الأمن.

وفي شباط/ فبراير 2006، فرضت الولايات المتحدة وإسرائيل حصارًا على غزّة بعد أن فازت «الجهة الخطأ»، أي حركة حماس، بالانتخابات في فلسطين، التي تم الإقرار بأنها كانت حرة وعادلة. وقد اشتد هذا الحصار في حزيران/ يونيو 2007 بعد فشل انقلاب عسكري دعمته الولايات المتحدة لإطاحة الحكومة.

وفي حزيران/ يونيو 2010، دانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي نادرًا ما تصدر تقارير مماثلة، الحصار واصفةً إياه «بالعقاب الجماعي المفروض بانتهاك واضح» للقانون الدولي الإنساني. ونقلت قناة البي بي سي أن اللجنة «ترسم صورة قاتمة عن الأوضاع في غزّة: نقص التجهيزات في المستشفيات وانقطاع الكهرباء ساعات طويلة كل يوم ومياه شرب غير صالحة للاستهلاك»، وبالطبع حبس الشعب.

ويأتي هذا الحصار الجرمي ليكمل السياسة الأميركية-الإسرائيلية التي تعود إلى العام 1991، والتي تقوم على فصل غزّة عن الضفة الغربية،

لضمان وقوع أية دولة فلسطينية بين قوتين عدائيتين، هما إسرائيل والديكتاتورية الأردنية. غير أن اتفاقات أوسلو، التي وقعتها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993، تحظر فصل غزّة عن الضفة الغربية.

أما التهديد الآخر الذي يواجهه الرفض الأميركي-الإسرائيلي فهو أسطول الحرية الذي يسعى إلى مواجهة حصار غزة من خلال إرسال الرسائل والمساعدات الإنسانية إليها. وفي أيار/ مايو 2010، أدت آخر محاولة من هذا النوع إلى هجوم قام به الكوماندوس الإسرائيلي في المياه الدولية، وهو جريمة كبيرة في ذاته، ما أدى إلى قتل تسعة ركاب، فدان العالم خارج الولايات المتحدة بشدة هذه الأعمال.

أما في إسرائيل، فقد أقنع معظم الناس أنفسهم بأن الكوماندوس كانوا ضحايا أبرياء لهجوم الركاب، وهذا دليل آخر على اللاعقلانية المدمرة للذات التي تجتاح المجتمع.

واليوم تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل بجهد لصد الأسطول. فسمحت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون فعليًا بممارسة العنف، زاعمةً أن «الإسرائيليين يتمتعون بحق الدفاع عن أنفسهم» «إذا حاولت الأساطيل استفزازهم بدخول المياه الإسرائيلية»، أي مياه غزة الإقليمية، كما لو كانت غزة تابعة لإسرائيل.

وافقت اليونان على منع القوارب من المغادرة (القوارب التي لمّا تدمر بعد)، بالرغم من أنها، بعكس كلينتون، أشارت بشكل صحيح إلى «منطقة غزة البحرية».

وفي كانون الثاني/ يناير 2009، استثنت اليونان نفسها من رفض السماح بشحن أسلحة الولايات المتحدة إلى إسرائيل من المرافئ اليونانية في خلال الهجوم الأميركي-الإسرائيلي الوحشي على غزّة. فنظرًا إلى أنها لم تعد دولة مستقلة بنفسها في خلال أزمتها الاقتصادية، لا تستطيع اليونان بالطبع المخاطرة باتباع الصواب.

عندما سُئل كريس غانيس الناطق باسم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطنيين، وكالة الإغاثة الرئيسية لغزة، ما إذا كانت حادثة الأسطول «استفزازًا»، وصف الوضع بيأس قائلاً: «لولا الأزمة الإنسانية في غزة والأزمات الحياتية بكل نواحيها فيها، لما دعت الحاجة إلى إرسال أسطول... 95 في المئة من مياه القطاع غير صالحة للشرب و40 في المئة من الأمراض ناجمة عن المياه الملوثة... 45،2 في المئة من اليد العاملة عاطلون من العمل و80 في المئة منهم يعتمدون على الإغاثات، وهي نسبة

ارتفعت ثلاث مرات منذ بدء الحصار. فلنتخلص منه إذًا لئلا نضطر إلى إرسال أساطيل إغاثة بعد الآن».

عموماً، تهدد المبادرات الدبلوماسية مثل استراتيجية قيام دولة فلسطينية والأعمال السلمية، أولئك الذين يحتكرون أعمال العنف. وتحاول الولايات المتحدة وإسرائيل الحفاظ على مواقف لا يمكن تبريرها: الاحتلال وتقويض الاتفاق الشامل وطويل الأمد بدل الحل الدبلوماسي.

انهيار أميركا

5 آب/أغسطس 2011

لقد كتب جياكومو كيوزا في مجلة بوليتيكال ساينس التي تصدر كل ثلاثة أشهر: «أصبح انهيار الولايات المتحدة من الموضوعات المتداولة. فهذه الدولة التي كانت تمجد منذ سنوات ليست ببعيدة باعتبارها بلدًا ضخمًا يتمتع بقوة وجاذبية لا مثيل لهما، تواجه الآن إمكانية تحللها».

في الواقع يصدق كثيرون هذه الأقوال، الذين يملكون المؤهلات والمنطق للتوصل إلى هذه النتيجة. فقد بدأ الانهيار منذ أن وصلت الولايات المتحدة إلى قمة عظمتها بعد الحرب العالمية الثانية، وعقب الانتصار الملحوظ بعد حرب الخليج في تسعينيات القرن الماضي الذي كان في معظمه وهمًا.

وثمة موضوع سائد آخر متداول، خصوصًا بين الذين لا يختارون تجاهل الحقيقة، وهو أنّ الولايات المتحدة هي التي تسببت لنفسها بهذا الانهيار. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون هناك مثيل للمسرحية الهزلية التي جرت في واشنطن في الصيف (2011) في أي نظام ديمقراطي برلماني حيث قد تسببت بالغثيان للبلد والذهول لسائر العالم. حتى أنّ رعاة هذه المهزلة ذُعروا أمام هذا المشهد. فباتت القوى المؤلفة من الشركات تخشى أن يدمر المتشددون الذين ساهمت في إيصالهم إلى السلطة، الأسس التي تعتمد عليها ثرواتهم وامتيازاتهم أي الدولة الحاضنة لهم التي تخضع لمصالحهم.

في الحقيقة، إن ازدياد قوة الشركات، وخصوصًا الشركات المالية، على حساب السياسة والمجتمع وصل إلى حدّ أصبحت المنظمتان السياسيتان، اللتان لا تشبهان في هذه المرحلة الأحزاب التقليدية، بعيدتين كل البعد عن حق الشعوب في المسائل التي تُناقش حاليًا.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة تعدّ، بالنسبة إلى الشعب، أبرز مصدر للقلق. وبالنظر إلى الظروف الحالية، يمكن حلّ هذه الأزمة عبر حوافز حكومية أكبر من تلك التي يُعمل بها حاليًا. فهذه الأخيرة بالكاد تُناسب حدة التراجع في الإنفاق الحكومي والمحلي. لكن على الرغم من

محدودية هذه المبادرة، فقد أنقذت ملايين الوظائف.

أما المؤسسات المالية، فأكثر ما تخشاه هو العجز، وبالتالي لا عجب أن تكون هذه المسألة الوحيدة التي تتم مناقشتها. وفي هذا الإطار، يُظهر استطلاع الرأي الذي أجرته صحيفة واشنطن بوست بالشراكة مع أي بي سي نيوز، أن أغلبية الشعب ترى أنّ فرض الضرائب على الأثرياء هو الحل لمسألة العجز (72 في المئة موافقون و27 معارضون). أما في ما يتعلّق بالاقتطاع من برامج الرعاية الصحية، فإنّ الأغلبية الساحقة تعارضه (69 في المئة يعارضون الاقتطاع من برنامج المساعدة الطبية للفقراء و78 في المئة يعارضون الاقتطاع من نظام التأمين الصحي). من هنا، نتوقع أن تكون النتيجة هي العكس تمامًا.

وفي هذا السياق، أجرى برنامج المواقف من السياسات الدولية دراسةً عن كيفية إلغاء الشعب للعجز. فكتب مدير البرنامج ستيفن كول: «من الواضح أنّ الإدارة ومجلس النواب ذي الأغلبية الجمهورية بعيدان عن قيم الشعب وأولوياته في ما يتعلّق بالميزانية».

وتُظهر الدراسة الهوة العميقة: «إنّ الفرق الكبير في الإنفاق هو أنّ الشعب كان يفضّل اقتطاعات هائلة في الإنفاق على الدفاع، فيما تقترح الإدارة ومجلس النواب زيادتها قليلاً... وكذلك، كان الشعب يفضّل زيادة الإنفاق على التدريب المهني والتعليم والحد من التلوث أكثر مما يحبّذه كل من الإدارة ومجلس النواب».

وهكذا، فإنّ «المساومة» الأخيرة، أو الأحرى الخضوع التام لليمين المتشدد، هو القيام بعكس ما يرغب فيه الشعب ما سيؤدي حتمًا إلى تباطؤ النمو والتسبب بالأذى على المدى الطويل ولكن ليس بالنسبة إلى الأثرياء والشركات فهم يسجلون أرباحاً قياسية.

وما لم يتمّ حتى الإتيان على ذكره هو ما برهنه عالم الاقتصاد دين بايكر، أي إنّه في الإمكان سد العجز إن استعيض عن نظام الرعاية الصحية المخصخص وغير الفعال بنظام مشابه للأنظمة السارية في المجتمعات الصناعية، التي تحتاج إلى نصف الكلفة للفرد ولها نتائج مماثلة أو حتى أفضل.

ولكن المؤسسات المالية وبيغ فارما تتمتّع بنفوذ أكبر بكثير من التفكير حتى في هذا الاحتمال، مع أنّ الفكرة ليست بمستحيلة. وهناك احتمالات اقتصادية أخرى غير واردة البتة على غرار فرض ضريبة على المعاملات المالية.

وفي هذه الأثناء، يُغدق على وول ستريت بالهدايا بانتظام، فقد خفّضت لجنة الاعتمادات في الكونغرس من طلب الميزانية لهيئة الأوراق المالية والتداولات الأميركية التي تشكّل الحاجز الوحيد لمنع الاحتيال، مع العلم أنها أصبحت الآن فاسدة بسبب علاقاتها بهؤلاء الذي يرون أنه من الممكن حلّها. وبالإضافة إلى ذلك، من المُستبعد أن تبقى وكالة حماية المستهلك على حالها.

كما يستخدم الكونغرس أسلحةً أخرى في حربه على الأجيال المقبلة. في الواقع، واجهت شركة كهرباء أميركا، وهي منشأة ضخمة، معارضة من الجمهوريين بشأن الحماية البيئية. من هنا، كتبت صحيفة New York Times أنّ الشركة اضطرت إلى تناسي «أبرز جهود الأمة لضبط ثاني أوكسيد الكربون من مصنع لتوليد الطاقة يعمل على حرق الفحم. فسدد ذلك ضربةً للجهود المبذولة من أجل الحد من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري».

والجدير ذكره أنّ الضربات التي تدمر صاحبها ليست بالأمر الجديد على الرغم من قوتها. فهي تعود إلى سبعينيات القرن الماضي عندما خضع الاقتصاد السياسي الوطني لتغييرات جذرية، ما وضع حدًا لما كان معروفًا بـ«العصر الذهبي» للرأسمالية.

فطرأ عنصران أساسيان هما التمويل الرأسمالي (تحوّل المستثمر من الإنتاج الصناعي إلى التمويل والتأمين والعقارات) وتصدير عملية الإنتاج. وفي موازاة ذلك، وجّه الانتصار العقائدي «للأسواق الحرة»، التي ما زالت انتقائيةً إلى أقصى الحدود، ضربات إضافية لأنها تُرجمت على أرض الواقع بالمزيد من الضرائب وغيرها من السياسات الضريبية ورفع القيود وقواعد حوكمة الشركات، التي تربط مكافآت الرؤساء التنفيذيين بالأرباح قصيرة المدى وغيرها من قرارات السياسة المماثلة.

من ناحية أخرى، ولّد تركّز الثروة المزيد من النفوذ السياسي ما سرّع نشوء حلقة مفرغة أنتجت بدورها زيادة الثروة بشكل هائل لواحد في المئة فقط من الشعب، في حين ركد الدخل الحقيقي لدى الأغلبية الساحقة.

وفي المقابل، ارتفعت كلفة الانتخابات بشكل مخيف، ما جعل كلا الحزبين يرضخ أكثر فأكثر للشركات، وهكذا، تقوّض ما بقي من الديمقراطية فيما عمل الحزبان على مقايضة المواقف القيادية في الكونغرس، على غرار ما كتبه عالم السياسة الاقتصادية توماس فرغوسون في ذي فاينانشيل تايمز.

وكتب فرغوسون: «تبعت الأطراف السياسية المهمة أسلوب المتاجر الكبرى على غرار وولمارت وبست باي وتارغت. فأصبحت الأحزاب السياسية في الكونغرس الأميركي تضع سعرًا للأماكن الأساسية الشاغرة في عملية سنّ القوانين، واللافت أنّ هذا يحدث فقط بين نواب العالم المتقدم». وهكذا، فإنّ النائب الذي يقدم أكبر تمويل للحزب يشغل المكان.

ووفقًا لفرغوسون النتيجة هي أنّ النقاشات «تعتمد إلى حد كبير على تكرار لا متناه لشعارات قد اختبرت من حيث أهميتها لكتل المستثمرين المحليين والمجموعات المعنية التي يعتمد عليها القادة للحصول على الموارد». ولتحلّ اللعنة على البلد.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات المالية قد اكتسبت، قبل الانهيار الذي حدث في العام 2007، في حقبة ما بعد العصر الذهبي التي كانت سبب الانهيار، نفوذًا اقتصاديًا مخيفًا بحيث ازدادت حصتها من أرباح الشركات ثلاثة أضعاف. أما بعد الانهيار، فقد بدأ عدد من علماء الاقتصاد يحققون في وظيفتها من وجهة نظر اقتصادية بحت. وفي هذا السياق، يستخلص روبرت سولو الحائز جائزة نوبل أنّ الواقع العام قد يكون سلبيًا: «قد لا يضيف النجاح شيئًا إلى فاعلية الاقتصاد الحقيقي، فيما تؤدي الكوارث إلى نقل الثروة من المكلّفين إلى الرأسماليين».

من هنا، فإنّ المؤسسات المالية، عبر تمزيق ما تبقى من الديمقراطية السياسية، ترسي أسس استكمال هذه العملية الفتاكة ما دام ضحاياها يتقبلون العذاب بصمت.

خطر وجود سفن حربية في «جزيرة السلام العالمي»

5 تشرين الأول/أكتوبر 2011

تم إعلان جزيرة جيجو الواقعة على بعد خمسين ميلاً من جنوب شرق ساحل كوريا الجنوبية أكثر الأماكن سلامًا على وجه الأرض. وتبلغ مساحة هذه الجزيرة العريقة القائمة على فم بركان 706 أميال مربعة وهي تضمّ مواقع للتراث الطبيعي العالمي التابع لليونسكو.

ولكن لم يكن تاريخ جيجو دائمًا سلميًا. ففي العام 1948، أي قبل سنتين من اندلاع الحرب الكورية، نظم سكان الجزيرة ثورةً للاعتراض، من بين أمور أخرى، على انقسام شبه الجزيرة الكورية بين جنوب وشمال. إلا أن حكومة الداخل الخاضعة للسيطرة العسكرية الأميركية قمعت ثوار جزيرة جيجو.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قوات الشرطة والجيش التابعة لكوريا الجنوبية ذبحت سكان الجزيرة ودمرت القرى، إلى حدّ أن جون ميريل مؤرخ متخصص في المجال الكوري قدر أن عدد القتلى تخطى الثلاثين ألف أي حوالى 15 في المئة من مجموع سكان الجزيرة.

وبعد مرور عقود، حققت لجنة حكومية في مسألة ثورة جزيرة جيجو. وفي العام 2005، اعتذر روه مو هيون رئيس كوريا الجنوبية عن الأعمال الوحشية وأعلن جيجو «جزيرة السلام العالمي».

أما اليوم، فتواجه جزيرة جيجو خطرًا من جديد، وهذه المرة بسبب ما تمارسه الولايات المتّحدة وكوريا الجنوبية من تسليح وعنف، وذلك من خلال بناء قاعدة بحرية على ما يعتبره الكثيرون أجمل ساحل في الجزيرة.

في الواقع، بدأ سكان الجزيرة وناشطو السلام منذ أربع سنوات معارضة بناء القاعدة مخاطرين بحياتهم وحريتهم.

والجدير ذكره أنّ نسبة الخطر مرتفعة حتى بالنسبة إلى سائر العالم، فقد وصفت صحيفة JoongAng الكورية الصادرة في سيول الجزيرة بـ«رأس الحربة في الخط الدفاعي للبلد». ويقع هذا الخط على بُعد 300

ميل من الصين، وهو أمر خطر في ذاته.

وفي ظل هذه الأجواء المعتكرة، ستضمّ قاعدة جيجو 20 سفينةً حربية من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بما في ذلك غواصات وحاملات الطائرات والمدمرات، منها ما يمكن أن يكون جزءًا من نظام الدفاع الصاروخي البالستي.

وتعتبر الولايات المتحدة أنّ هدف هذه القاعدة هو إمداد القوة نحو الصين وتوفير منشأة جاهزة وشغالة في حال نشوء نزاع عسكري. واللافت أنّ أسوأ ما قد يحدث في العالم هو أن يكون هناك سياسة حافة الهاوية بين الولايات المتّحدة والصين.

من هنا، يُعدّ الاحتجاج القائم في جيجو نضالاً لتفادي حرب مدمرة في الصين والوقوف في وجه البنى المؤسسية المترسخة، التي تدفع العالم نحو المزيد من النزاعات.

وبالتالي، لا عجب أن تعتبر الصين أنّ هذه القاعدة تمثل خطرًا على أمنها القومي. ففي أحسن الأحوال، قد تُشعل القاعدة المواجهة والسباق إلى التسلّح بين كوريا الجنوبية والصين وبالطبع بضلوع من الولايات المتحدة. وهكذا، فإن لم يتم تفادي هذا المشروع الخطر والمدمّر، فستمتد تداعياته لتتخطى آسيا.

ونتساءل ماذا ستكون ردة فعل الولايات المتحدة في حال بنت الصين قاعدةً بالقرب من الساحل الأميركي؟

ومن ناحية أخرى، تقع القاعدة الجديدة في جانغ جونغ في جزيرة جيجو، وهي قرية زراعة وصيد تحوّلت من دون إرادتها إلى موقع لمعركة ملحمية من أجل السلام.

واللافت أن المقاومة المؤلفة من الشعب تتخطى مسألة تسليح الجزيرة، لتلامس حقوق الإنسان والبيئة وحرية التعبير. ومع أنّ جانغ جونغ صغيرة ونائية، فهي أرض معركة مهمة لكل الذين يؤمنون بالعدالة الاجتماعية في العالم.

وقد بدأت كوريا الجنوبية بناء القاعدة في كانون الثاني/ يناير 2011، إلا أنّ الاحتجاجات أوقفت أعمال البناء في حزيران/ يونيو.

وفي هذا السياق، أبلغ شاهد عيان أنّ المقاومة السلمية التي ينفّذها أبناء القرى قد أدت إلى اعتقال المخرجين والمدوّنين ورجال الدين والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، والأهم من كل ذلك اعتقال قادة الحركة.

وفي الرابع والعشرين من آب/ أغسطس 2011، قمعت شرطة مكافحة الشغب تظاهرة سلميةً واعتقلت 36 ناشطًا بمن فيهم عمدة جونغ جونغ وقائد إحدى أهم مجموعات السلام في كوريا وكاهن كاثوليكي.

وبالإضافة إلى كل ذلك، إنّ المثُل الديمقراطية الأساسية أصبحت أيضًا في خطر، ففي خلال تصويت العام 2007 للسماح ببناء القاعدة، قرر 87 شخصًا، من بينهم من تمت رشوتهم، مصير القرية التي تضم 1900 شخص والجزيرة التي تؤوي ما ينيف على نصف مليون شخص.

وقيل لسكان الجزيرة إنّ القاعدة ستُضاعف عدد السياح لأنها ستمثل مركزًا سياحيًا للسفن السياحية. هذا أمر صحيح لأنها الوسيلة الوحيدة لرسو السفن السياحية ما سيولّد أرباحًا اقتصاديةً. ولكن هذا الادعاء ليس صحيحًا تماماً، إذ في الوقت نفسه، وعلى شاطئ آخر، يتم العمل على مشروع هائل لتوسيع المرفأ قد ينتهي بحلول صيف 2012. ونشير إلى أنه قد تم الإعلان أنّ هذا المرفأ سيستضيف السفن السياحية.

في موازاة ذلك، يعلم أبناء جانغ جونغ جيدًا مصيرهم في حال لم يُستجب لمناشداتهم من أجل السلام. في تلك الحالة سيكون مصيرهم تدفق القوات العسكرية الأجنبية ومن كوريا الجنوبية والأسلحة المتطورة وسيتحوّل العالم إلى معاناة بالنسبة إلى هذه الجزيرة الصغيرة التي عانت بما فيه الكفاية. وتتجلى السخرية في كون بذور المستقبل، بالنسبة إلى صراع القوى العظمى، تُزرع في محمية طبيعية وجزيرة سلام.

مستقبل حركة احتلوا

31 تشرين الأول/أكتوبر 2011

هذا المقال مأخوذ من حديث نعوم تشومسكي في مخيمات احتجاج حركة احتلوا بوسطن في ساحة ديوي في الثاني والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 2011. وجاء حديثه في إطار سلسلة محاضرات في ذكرى هوارد زين التي تنظمها حركة احتلوا بوسطن داخل حرم الجامعة الحرة.

بالنسبة إلي، يُعدّ إلقاء خطاب في ذكرى هوارد زين مناسبةً مفرحة ومحزنة في آن. فلا يمكنني سوى أن آسف على عدم حضوره بيننا ليُنعش هذه الحركة التي كانت ستمثل بالنسبة إليه حلمًا يتحقق، خصوصًا وأنه أرسى العديد من أسسها.

والجدير ذكره أنّ حركة «احتلوا» مثيرة للاهتمام والإلهام. فإن استمرت الروابط والصلات التي نشأت في خلال هذه الأحداث وصمدت في ظل الأوقات الصعبة القادمة، مع العلم أنّ النصر لا يأتي بسرعة، يمكن أن تمثل احتجاجات حركة احتلوا وقفةً مهمةً في تاريخ الولايات المتحدة.

لم أر من قبل أي حركة بحجم حركة احتلوا وطابعها، في أي مكان في العالم، بحيث تحاول المواقع المختلفة إنشاء مجتمعات تعاونية قد تشكل ركيزةً لمنظمات دائمة لا غنى عنها لتجاوز العقبات التي تواجهنا والصدام الذي بدأ.

وعليه، فإنّ حركة احتلوا لا مثيل لها من نواحٍ عديدة، وهذا أمر طبيعي لكون هذه الحقبة لا مثيل لها ليس في هذه الفترة فحسب، بل منذ سبعينيات القرن الماضي.

في هذا السياق، مثلت سبعينيات القرن الماضي محطةً مهمة في تاريخ الولايات المتحدة التي شهدت تقلبات عديدة، فمنذ البداية كان هذا البلد مجتمعًا في طور التقدم، ولم يتم ذلك دائمًا بشكل جيد، إلا أنه كان يشهد تقدمًا عامًا نحو الصناعة والازدهار وتوسيع الحقوق.

وحتى في ظل الأوقات المُظلمة، كان دائمًا من المتوقع أن يستمر التقدم. وفي سني، يمكنني أن أتذكر الكساد العظيم، فصحيح أن الظروف في

منتصف ثمانينيات القرن الماضي كانت أقسى، إلا أنّ المعنويات كانت مختلفة.

ففي تلك الفترة، تم تنظيم حركة عمالية، مؤتمر المنظمات الصناعية، بحيث كان العمال ينظمون اعتصامات كادت تخوّلهم السيطرة على المعامل وإدارتها بأنفسهم. ما يمثل مصدر ذعر لمجال الأعمال.

وهكذا، مع الرضوخ للضغوط التي مارسها الشعب، تم إقرار قانون العهد الجديد الذي لم ينتهِ مع انتهاء الكساد. فهو قد حسّن إلى حد كبير حياة العديد من الناس. ونشير إلى أنه في ذلك الحين، كان الجميع يشعر بأنّ في الإمكان تخطي الأوقات الصعبة.

ولكن في هذه الأثناء، يسيطر شعور بانعدام الأمل الذي يصل أحيانًا إلى اليأس. بيد أن العمال في الثلاثينيات كانوا يتوقعون عودة الوظائف. أما اليوم، فإن كنت عاملاً في معمل ما تعرف جيدًا أنّ هذه الوظائف لن تعود إن استمرّت السياسات على حالها، خصوصًا وأن نسبة البطالة تقارب عمليًا تلك التي كانت سائدة في خلال الكساد الكبير.

وكذلك، تغيّرت طريقة فهم الشعب وتطورت منذ السبعينيات عندما طرأت تغييرات هامة على النظام الاجتماعي. فقد شهد حقل التصنيع الذي برز طوال قرون جمودًا ملحوظًا. بالطبع بقيت عملية التصنيع جارية ولكن تم نقلها إلى الخارج، بحيث أصبحت مدرةً أكثر للربح مع أنها مضرة للقوى العاملة.

وهكذا، انتقل الاقتصاد إلى التمويل، فتوسعت المؤسسات المالية على نحو هائل ما أدى إلى نشوء حلقة مفرغة وتركّز الثروة في القطاع المالي. كما ارتفعت كلفة الحملات الانتخابية بشكل كبير ما جعل القادة السياسيين ينزلقون أكثر فأكثر تحت رحمة داعميهم الأثرياء وخصوصًا المؤسسات المالية.

وبالطبع، كافأ السياسيون الممولين الذين ساهموا في وصولهم إلى السلطة، فوضعوا سياسات تلائم وول ستريت، على غرار رفع القيود وتغيير الضرائب والتخفيف من حدة قواعد حوكمة الشركات وغيرها من الإجراءات التي زادت من تركّز الثروة وحدة الحلقة المفرغة. وهكذا، ولّدت السياسات الجديدة بسرعة أزمات مالية عديدة، على عكس السنوات الماضية عندما كان يتم تطبيق قانون العهد الجديد ولم يكن هناك أي أزمة. منذ بداية حكم الرئيس ريغان، حلّت كلّ أزمة أسوأ من سابقتها، إلى حين وصلنا إلى انهيار 2008. حينئذ، هرعت الحكومة من جديد لإنقاذ شركات وول ستريت التي تُعدّ أكبر من أن تسقط مع قادة أهم من أن يُسجنوا. ويمثل هذا سياسة تأمين حكومية مبطنة تضمن التقليل من شأن الخطر.

واليوم، كل شيء على خير ما يرام بالنسبة إلى عُشر الواحد في المئة من الشعب الذي استفاد من عقود الجشع والخداع هذه، فيما الدخل الحقيقي لأغلبية السكان شهد ركودًا أو حتى تراجعًا في خلال الثلاثين سنةً الماضية.

وفي العام 2005، أصدرت شركة سيتي غروب، التي أنقذتها الحكومة مرةً جديدة بكفالة، كتيبًا للمستثمرين تحثّهم على وضع أموالهم فيما سمته الشركة مؤشر بلوتونومي. حدد هذا المؤشر أسهم الشركات التي ترضي الأثرياء. وجاء في الكتيّب أنّ المؤشر تفوّق في أدائه على السوق منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، في بداية عصر ريغان - ثاتشر.

وقالت سيتي غروب باختصار: «ينقسم العالم كتلتين: بلوتونومي وسائر العالم. بحيث كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا من أبرز الموجودين في كتلة بلوتونومي، مع العلم أنّ الثروة هي التي تحرّك الاقتصادات».

أما في ما يتعلّق بغير الأثرياء، فيتم تسميتهم في بعض الأحيان»أشخاص الوضع المتقلقل»، وهم أشخاص يعيشون في ظروف هشة على هامش المجتمع. إلا أنّ هؤلاء أصبحوا يمثلون نسبةً كبيرة من السكان في الولايات المتحدة وغيرها من الدول.

إذًا أصبح لدينا كتلة البلوتونومي وكتلة الوضع المتقلقل، 1 في المئة في مقابل 99 في المئة الذين تمثل حركة احتلوا رمزًا لهم، من دون أرقام ملموسة إلا أنّ هذه هي الصورة الحقيقية.

ويمثل العكس التاريخي لثقة الشعب بالمستقبل دليلاً على الميول التي قد تكون غير قابلة للعكس. وبالتالي تُعدّ احتجاجات حركة احتلوا ردة فعل شعبية مهمة جدًا يمكن أن تغيّر الديناميكيات.

لم أتحدّث بعد عن المسائل المحلية لأنّ التطورات على الساحة الدولية تطغى على كل المسائل الأخرى.

فللمرة الأولى في تاريخ البشرية، يواجه الإنسان خطرًا حقيقيًا على وجوده. فمنذ العام 1945 بات هناك الأسلحة النووية، ويبدو تفادينا لها حتى الآن أشبه بمعجزة، في حين تدعو سياسات إدارة أوباما وحلفائها إلى التصعيد.

أما الخطر الآخر على البشرية فهو الكارثة البيئية. تتخذ كل دول العالم تقريبًا إجراءات للحد من هذه الكارثة، ما عدا الولايات المتحدة. بحيث أطلق مجتمع الأعمال حملات إعلانية ضخمة تهدف إلى إقناع

الشعب بأنّ التغير المناخي هو مجرّد خدعة ليبرالية، فلماذا الإصغاء إلى العلماء؟ واللافت أنّ الجمهوريين في الكونغرس يفككون الحماية المحدودة التي وضعتها إدارة نيكسون. ويمثل هذا دليلاً على كيفية تراجع مراكز القوة وعكسها منذ سبعينيات القرن الماضي.

وبالتالي، إن استمرّت هذه الأنماط في أغنى و أقوى دولة في العالم، فلن نستطيع تفادي الكارثة.

لا بدّ من التحرك بسرعة على نحو منتظم ودائم. ليس من السهل البدء، فستكون هناك مصاعب وحتى قد نفشل في بعض الأحيان، ولكن لا مفرّ من ذلك. فإن لم تستمرّ العملية التي تجري هنا وفي أماكن أخرى من البلد، وإن لم تصبح قوةً أساسية على صعيد المجتمع والسياسة، فستكون فرص العيش في مستقبل كريم ضئيلة جدًا.

والجدير ذكره، أنه ليس في الإمكان تحقيق مبادرات حقيقية ومهمة من دون قاعدة شعبية واسعة وناشطة. فمن الضروري جدًا الخروج إلى الشارع في كل أنحاء البلد ومساعدة الناس على فهم ماهية حركة احتلوا وما في إمكانهم فعله وما هي نتائج عدم التحرك.

ويستلزم التنظيم لهذه القاعدة الشعبية التعليم والنشاط. وهنا لا يعني التعليم تلقين الناس ما عليهم الإيمان به، بل التعلّم منهم ومعهم.

وفي هذا الإطار، نذكّر بقول كارل ماركس الشهير وهو أن المهمة لا تكمن في فهم العالم بل في تغييره. وعلينا أن نتذكر دائمًا أنه إن أردنا تغيير العالم فلا بدّ من فهمه جيدًا. وهذا لا يعني الاستماع إلى الأحاديث وقراءة الكتب، على الرغم من أهميتهما. يمكنكم أن تتعلموا عبر المشاركة، من الآخرين، ومن الأشخاص الذين تسعون إلى تنظيمهم. علينا جميعًا اكتساب القدرة على الفهم والخبرة للتوصل إلى صوغ الأفكار والخطط بشأن كيفية التقدّم وتطبيقها.

وأخيرًا، إنّ أبرز ناحية من حركة احتلوا هي الروابط التي تنشأ في كل مكان، فإن استطعنا المحافظة على هذه الروابط، يمكن لحركة احتلوا أن تبذل جهودًا دؤوبةً لإرساء مجتمع أكثر إنسانيةً.

---

[1] تم تعديله من كتاب Perilous Power: The Middle East and U.S. Foreign Policy لنعوم تشومسكي وجيلبير أشقر الذي عُدّل من النسخة ذات الغلاف الورقي، لدار نشر Paradigm أيلول / سبتمبر 2008.

تمت إعادة طبعه بإذن حقوق الملكية للعام 2008 للكاتبين نعوم تشومسكي وجيلبير أشقر .

[2] مقتبس من الآمال والتوقعات للكاتب نعوم تشومسكي (كتب هايماركت، آذار / مارس 2010). أعيد طبعه بإذن .